

41
=

محمّد

X

~~1897~~
1897

تاریخ کتابخانه
۸۰۱

$$\frac{r}{\sqrt{r}}$$

۴۴

میسر


$$\frac{427}{13.37}$$

۷۴

۲۴۰
۱۳۰۳۸
۱۳۰۳۸

الک فرهاد سرد را بلفظ علی بن فرهاد

دعای علی بن ابی طالب ۲۰.۰۰۰

در این کتاب از کتابخانه ای که در ۱۰۰۰

۴۹

بسم الله الرحمن الرحيم

11/11/11

رضی اللہ عنہ

كتاب السور والرحمة والدين والدين

لا افرح من

[illegible]

من الرشد در شب یکشنبه ۵ جمادی الثانی ۱۲۸۶



۲۴ بیوط ۱۳۰۳۸ رسی قتلوا

ایک فرما در را بطاعت علی بن نوکام
 ده گنجی مانی و حای ۲۵۰۰۰
 و در مانی نوکام رسی ۱۰۰۰۰

۴۹

با در مانی نوکام رسی
 با در مانی نوکام رسی
 ۱۳۳
 با در مانی نوکام رسی
 رسی الدی نوکام

کتاب السور والمانه
 لک کندی صی نوکام رسی
 من الرننه در رسی نوکام ۵۸۶۲

۲
 ۷۳
 ۱۴۳۲

بیوط



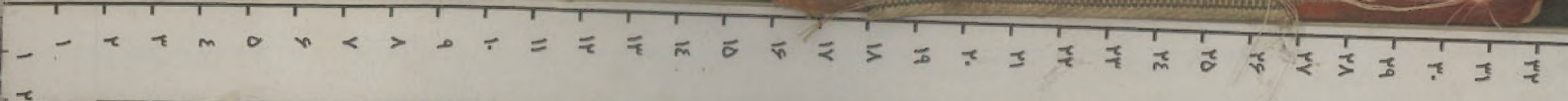
۴۲۶
 ۱۳۰۳۸

X

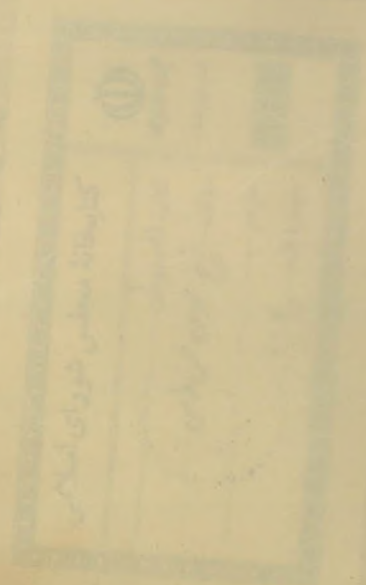
۱۳۷

۲۰۰

۱/۵



Handwritten text in Persian script, likely a list or record, located at the top of the left page.



9
۶۷
۱۷۷۱



Handwritten text in Persian script, including a circled number '69' and several lines of text, located at the bottom of the right page.

کتاب مربوط است

مبسوط

مبسوط
طبع
کتاب

مبسوط
مؤلف
عادی

کتاب

التَّحْفَةُ مِنَ الْمَبْسُوطِ

في الفقه

لشيخ الطائفة الحنفية ورئيس الفقه ١٣٠٣٨

الحنفية ابي جعفر محمد بن الحسن الطوسي

قدس سره الفلاسفة

مؤلف
مؤلف
مؤلف

مؤلف
مؤلف
مؤلف

کتابخانه
مجلس

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

کتاب المبسوط

مؤلف شیخ محمد بن حسن طوسی

مترجم

١٣٠٣٨

شماره قفسه ۴۲۶

[illegible]

وفي بعض الأبرقع شيئا في الماء الموضوعة وروي عن عائشة قالت كنت مع رسول
الله صلى الله عليه وآله في غزاة فقال للقوم تقدموا فقدموا واقفا على الأبطال
سابقا فسبقته رجل فسبقته ولما كان غزاة أخرى قال للقوم تقدموا فقدموا
واقفا على الأبطال فسبقته فسبقني ولنت قدسست فقال له عائشة هذا رسولك
والله تد وتزدي لبي صلى الله عليه وآله إليه مرفوق من الأبطال يرمون فقال
رسول الله صلى الله عليه وآله إنه أحمز الذي في ابن لاذرع فامسك الحزب
الآخر وقالوا لن نعلق حذوقه رسول الله صلى الله عليه وآله فقال لهم ارموا فارت
أرميهم فمك فمك مع كل واحد منهم فمك فمك فمك فمك فمك فمك فمك فمك فمك فمك
وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم
وآله السلف فاضلوا واحفوا واحفوا واحفوا واحفوا واحفوا واحفوا واحفوا واحفوا
تراهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم
أحسن من المسابك إذا نبت وإذا نبت وإذا نبت وإذا نبت وإذا نبت وإذا نبت وإذا نبت وإذا نبت
فاتها أفضح الغبار وأسدها وعليه إجماع الأمة له لا خلا ولا عتق جوار
وأما الخلافة أعيان المسابك إذا نبت وإذا نبت وإذا نبت وإذا نبت وإذا نبت وإذا نبت وإذا نبت وإذا نبت
المسابقة عليه ومما يجوز ما نصه الخبر من أن كل واحد منكم إذا نبت وإذا نبت وإذا نبت وإذا نبت
صرايا حرمها نقابة وهي للجم والمخارقاتهم وهو لعرف من المزايا وهي المزايا
والرجاح والسوق وكل ذلك من قبل وجوز المسابقة عليه بعض لقوله
عنه وألهم ما استطعم الأمة ولقوله لا يسبق المحرمي فصل وأحق وأحق وأحق وأحق وأحق وأحق وأحق وأحق
بينا وله اسم الفصل وأما الحق فخران بل وقيلة فاما الملل فمحو المسابقة عليها
لقوله فما أوقف عليه من قبل وأرجح الخبر أيضا والرجاح الملل ولا الهى صلى
الله عليه وآله ما بنى فائقة العاصم فاما الفيل فقال قوم لا يجوز لأنه ليس

مما يكره ويفر وقال اخرون يجوز وهو المأثور عن ابي عبد الله الخمر واما المسألة
 على الخمر فانه لما قال النبي صلى الله عليه وآله واخافوا لقول الله ومن باط الخمر فهو
 به عذر والله وعذر ولم يوقله من خمر ولا دار عليه اجتماع واما البخل فانه خير
 فقال قوم لم يجوز المسابقة عليه لما لم يكره ولا يقر وقال اخرون يجوز وهو
 المأثور عن قوم انهم لما قالوا لم يرد فيه الخمر فنهضنا انه لا يجوز المسابقة لان النبي
 عليه السلام لما قال ان يكون المسابقة في المنة المشاة في المسابقة ما لم يرد
 او الى حبل او على ان لا يجوز او على المضاربة او الطرح حصة مسابقة المسابقة
 بالماقدام تكون على غير ما انشأوا واما ما سبق صاحبها فهو المسابقة في قول
 المذموم شيئا معلوما فهو جائز لا يعرض له خلاف وفي كونه بعض فيه خلاف
 وقد بينا ان عندنا يجوز ان لا يجره استدلنا بآية الله تعالى في قوله صلى الله عليه
 وآله سابق عابسة واما المسابقة على ان لا يجوز او يرد فانه من مكر الى
 مكار لا يجوز ولا يمشد فلا يجوز بعضه وغير بعضه لا يقاتل بها والمسابقة
 بالمضاربة غير عوض اجازة قوم وبعض فيه خلاف من اجازة قال الماروي
 ان النبي صلى الله عليه وآله خرج الى البصرة فرأى زيدا بن ركانه يركب الخيل فقال
 في ذلك النبي هل لك ان تضارعني فقال له النبي صلى الله عليه وآله ما سبق لي فقال شاه
 فصارعة فصرعه النبي عليه السلام فقال له النبي صلى الله عليه وآله العود فقال النبي
 في فقال شاه فصارعة فصرعه النبي صلى الله عليه وآله فقال النبي صلى الله عليه وآله السلام
 هل لك العود فقال النبي ما سبق لي فقال شاه فصارعة فصرعه النبي فقال النبي
 عليه السلام اعرض علي الاسلام فما احدث وضع جني على الارض فعرض عليه الاسلام فاسلم
 فورد عليه عتقة واما ما قاله قوم لا يجوز الخمر فانه لا يجوز المسابقة بالبطون فان
 كان غير عوض جازعهم وان كان عوض فعلى قوله وعندنا يجوز الخمر فاما المسابقة

بالبطون

بالمسابقة والرياء قال قوم يجوز وقال اخرون وهو القصة عندنا الخمر
 المسابقة جمع سبق وهو المخرج للسبق فخلوا ذلك من ثلثة احوال اما ان يخط
 غيرهما او هما فان كان الامام نظره فان اخرجته من ماله جاز لما روي عن النبي
 الله عليه وآله سابق في الخمر وجعل بينهما مسابقة وفي بعضها سابق في الخمر
 وقال راد اخر اخرجته من بيت المال جاز ايضا للخمر وكان فيه مصلحة للمسلمين وغاية
 للفتن وان كان المخرج لذلك غير الامام جاز عندنا ايضا وقال بعضهم لا يجوز
 لانه من المعاداة على ان لا يجوز وليس ذلك الامام للإمام والمأول قوي في ذلك فانه
 للملك فالتفرع على هذا ان قال المشرك بما سبق الى كراهة حشره وراهم صح
 ان كان احرامه بما يجهد ان سبق وحده فاما ان قال لا يثبت من سبق فله عذر
 ومن صلى فله عشرة وقوله صلى الله عليه وآله في من سبقه صلى في من سبقه صلى
 احقوان في احاسنهم ما في العترة فان لم يدخل بينهما ثلثا لما كان حاسه لان
 كل واحد منهما لم يملكه ولا يجهد لانه ان سبق فله العترة وان ادخل بينهما ثلثا
 وقال في المنة سواء صلى فله العترة ومن صلى فله العترة وان ادخل بينهما ثلثا
 خوفا ان يكونا للمعصية سواء ولا فصل هذا اذا سوى بينهما فاما ان فصل في العترة
 فقال للثاني عشرة وللصالح حصة فان ادخل بينهما ثلثا لما كان حاسه لان كل واحد
 يكون للملك ما حاسه وان لم يدخل بينهما ثلثا قال قوم لا يصح لانه كل واحد
 منهما لم يملكه من جعل وقال اخرون يجوز وهو المأثور عن النبي صلى الله عليه وآله
 نذر وحرص على تحصيل الامانة اذا كان المسبق غيرهما فاما ان المسبق احدهما
 فقال انما سبق فله عشرة ان سبق في تلك العترة وان سبقنا فلا حار هذا
 عدم قوم ولا يجوز عدا خمر والمأول قوي في الاصل حارة المالك ان سبق
 كل واحد منهما صاحبه فخرج كل واحد منهما عشرة ويقول من سبق فله العترة

في الخمر
 في الخمر
 في الخمر

في الخمر
 في الخمر

في الخمر
 في الخمر

اقل الحدوق ثم الغرض والموقوف هو الرز المحجوع الذي سمي به الغرض او
 او عدد ذلك الغرض هو الذي سمي بالحدوق وقصد انما سمي بذلك لانه
 او حجب دورق او فطران والغرض الرقعة من الشئ الى الرقعة ما نصبت
 في الرز المحجوع وقال بعض اهل الفقه الغرض هو المعلق عند المصوت المرب
 المحجوع وقد العزم يكون معلوما هالك سبعة بشرط سبعة او اربع اصابع في
 اربع اصابع واما السبق والفرع فياخذ عن المال المعرج في المصلحة وعمل الرز
 السبق والفرع فياخذ عن المال المعرج في المصلحة وعمل الرز
 فان زاد راجعها الى المصلحة مع تساويها في عدد الرز المحجوع فيكون
 والمحاطة ان زاد راجعها الى المصلحة مع تساويها في عدد الرز بعد اقساطها
 مساوية في المصلحة فالسبق وله شرط واما في المبادرة والمحاطة قال قوم هو
 شرط وقال آخرون ليس بشرط والفرع على المبادرة والمحاطة بعد اقساطها
 ان زاد راجعها الى المصلحة مع تساويها في عدد الرز او زاد راجعها فقد
 فضله بانه شرط الشرف عشرين المصلحة خمسة وعلى هذه الصورة جميع ما ذكر
 من المسائل مما تقدم في كل واحد منها خمسة واصابع كل واحد منها خمسة فقد
 مساوية في عدد الرز والمصلحة فما فصل احد منها خمسة واصابع باقى من الرز
 لم يخرج عن المبادرة فان كان في المصلحة في كل واحد منها خمسة واصابع
 والآخر اربعة فقد فصل صاحب خمسة فالتا ان في كل واحد منها خمسة عشر
 اصابع في كل واحد منها خمسة فافضل احد منها خمسة واصابع وان اجاب
 احد منها خمسة والآخر اربعة فقد فصل صاحب خمسة وعلى هذا اذا كان في كل
 واحد منها خمسة فافضل في كل واحد منها خمسة فافضل احد منها خمسة وان اجاب
 احد منها اربعة والآخر خمسة فقد فصل صاحب خمسة وهذا افضل من تساوي

بوجوب

وهو الرز في المصلحة مع اقل اقل الرز لم يملكه ومعنى زاد راجعها الى
 صابة مع تساويها في عدد الرز فقد فصل صاحب خمسة وعلى هذا اذا فاعلم المصلحة
 فقد قلنا ان راجعها الى عدد المصلحة مع تساويها في عدد الرز بعد
 اشتراطها مساوية فافضل من المصلحة فان عدم هذا الفصل احد منها خمسة
 الرز عشرين والمصلحة خمسة على خصوصياتها في كل واحد منها خمسة واصابع خمسة وفي
 الآخر خمسة واصابع خمسة سحاما ذلك اقل الرز فان كان في كل واحد منها
 عشرة واصابع خمسة وفي الآخر عشرة فافضل في كل واحد منها خمسة واصابع
 الآخر بطلان الرز وعلى هذا اذا زاد راجعها الى المصلحة مع تساويها
 في عدد الرز بعد اقساطها مساوية فافضل من المصلحة لم يحل من اجاب ان
 يكون هذا اقل الرز او فصل اقله فان كان هذا اقل الرز فقد فصل المصلحة
 صابة بانه في كل واحد منها خمسة عشر فافضل احد منها خمسة واصابع خمسة
 عشر سحاما خمسة عشر خمسة عشر فافضل احد منها خمسة واصابع خمسة
 ذلك اقل الرز وانما ان هذا اقل اقل الرز وهو ان راجعها الى المصلحة
 مع تساويها في عدد الرز بعد اقساطها مساوية فافضل من المصلحة فافضل
 صاحب المصلحة في كل واحد منها خمسة واصابع خمسة واصابع باقى من الرز
 عليه الرز لم يحل من له الاقل من اجاب ان يكون له فائدة او فائدة
 له فان لم يكن فائدة فقد فصل صاحب المصلحة في كل واحد منها خمسة واصابع
 خمسة فافضل احد منها خمسة عشر فافضل احد منها خمسة واصابع خمسة
 فافضل احد منها خمسة واصابع خمسة فافضل احد منها خمسة واصابع خمسة
 التي له فائدة عشرة وفي صاحب المصلحة في كل واحد منها خمسة واصابع
 عشرة فافضل احد منها خمسة عشر فافضل احد منها خمسة واصابع خمسة

في كل واحد منها

ما يقع ما ان كان لصاحب الحق قابلية ما حال الرشق قد يكون القابلية
 فيحصل صاحب الحق وقد يكون انما في صاحب الحق في المصاحبة وهو يكون ان
 صاحب الحق ان من غير عقد المصاحبة بينه وبين المالك فيحصل صاحب الحق في المصاحبة
 فان في احدتها عشرة فثبت سنة ورمي المهر عشرة فثبت والحدا وفي الرشق
 عشرة نصيبا صاحب الواجد فثبت له احدى عشرة فثبت صاحب السنة يكون له
 سنة وتخذ احدى عشرة فثبت له في صاحب الواجد عشرة فثبت له في السنة
 المتساوية فان ربي احدتها عشرة فثبت سنة ورمي المهر عشرة فثبت
 خمسة فاذا اخل الرشق في صاحب السنة فثبت سنة وتما في سنة عشرة فثبت
 ويحيط بها صاحب السنة فيكون الدف احدهما عشرة وتساويها وسطا واما ان
 يبيع صاحب الحق ان يبيع بعد عقد المصاحبة من ان في احدتها عشرة فثبت
 احدى عشرة ورمي المهر عشرة فثبت سنة فاما ان في الدف الرشق اصاب صاحب
 ما يقع من وهو خمسة صار له سنة واحدة صاحب الواجد عشرة فثبت سنة في المهر
 ثم يحاط ما تساوي فيه من المصاحبة فثبت سنة في سنة فثبت صاحب الواجد عشرة
 فالحال في هذا اوجه من في الحق الاول فليده اما ان يبيع في المصاحبة
 او تساوي في عقد المصاحبة او يبيعه من المهر احدى عشرة فثبت له في المصاحبة
 ما حال الرشق ان كان قوم لم يكن له ذلك ان صاحب الحق قد ادرى المصاحبة
 مع تساويها في عقد الرمي بعد اسقاط ما تساوي فيه من المصاحبة فثبت ان
 يكون باطلا فهو كما لو تصلا مبادره فبادر احدتها الى المصاحبة مع ساكنها
 في عقد الرمي فثبت في عقد احدتها صاحبة وقال احدى عشرة وهو الموقوف عندك
 له مطابقة ما حال الرشق ان لم قابلية سنة وتما حصل او اسقط ماله من
 الفضل او يساوي فليد ان كان له المطالبة ما حال الرشق في عقد المبادره فثبت

القابلية

سنة

فثبت

موقوفها على الرشق ما تساوي فيه من المصاحبة واذا ابادر احدتها الى
 مع تساويها في عقد الرمي فثبت سنة في حال الرشق في العقد فثبت انما اساقا
 او تصلا مبادره فبادر احدتها الى المصاحبة مع ساكنها فثبت في المصاحبة
 العقود اللازمة فثبت سنة في عقد احدتها فثبت سنة في عقد احدتها فثبت سنة
 العقود اللازمة فثبت سنة في عقد احدتها فثبت سنة في عقد احدتها فثبت سنة
 ليرم وليرم الوفاية ورمي احدتها فثبت سنة في عقد احدتها فثبت سنة في عقد احدتها
 او قبل الميراث في عقد احدتها فثبت سنة في عقد احدتها فثبت سنة في عقد احدتها
 وانما ادرى احدتها فثبت سنة في عقد احدتها فثبت سنة في عقد احدتها فثبت سنة
 يكون الموقوف بعد عينا او دينا فاذا اتم المصاحبة فيهما ساويها فثبت سنة في عقد احدتها
 فقد استحق السبق في عقد احدتها فثبت سنة في عقد احدتها فثبت سنة في عقد احدتها
 فثبت سنة في عقد احدتها فثبت سنة في عقد احدتها فثبت سنة في عقد احدتها
 حكم احدتها عليه في عقد احدتها فثبت سنة في عقد احدتها فثبت سنة في عقد احدتها
 ما تساويها في عقد احدتها فثبت سنة في عقد احدتها فثبت سنة في عقد احدتها
 معتمهم وحل عود احدتها فثبت سنة في عقد احدتها فثبت سنة في عقد احدتها
 عينا او دينا فان كان عينا لم يجر احدتها فثبت سنة في عقد احدتها فثبت سنة في عقد احدتها
 او عقد الفراع منه لانه لا يجر احدتها فثبت سنة في عقد احدتها فثبت سنة في عقد احدتها
 فان كان عقد الفراع من المصاحبة فثبت سنة في عقد احدتها فثبت سنة في عقد احدتها
 فان بعد العقد قبل المصاحبة فثبت سنة في عقد احدتها فثبت سنة في عقد احدتها
 بل يجر في المصاحبة وهو جازي ورمي احدتها فثبت سنة في عقد احدتها فثبت سنة في عقد احدتها
 ولم يجر في عقد احدتها فثبت سنة في عقد احدتها فثبت سنة في عقد احدتها
 والصين في احدتها فثبت سنة في عقد احدتها فثبت سنة في عقد احدتها فثبت سنة في عقد احدتها

يبيع

فخرج التهم من الجنب الى اليسار وذلك ان من شال التهم ان يسير على الجنب
صاحبه فزاد في الزرع غير الغرض في كل اصلية يسطاره او ان يشر في
نعم او ان يقطع وتره او عرض الطريق عارض غير سائر اليه مثل ان يفتح بجمه
او غيرهما ويعد عنها او طار او انسان واستلته بجمع في حدكته فغير زعة
ووجله حتى عرض عارض اضطر من حبه لاجله لم يعد ذلك التهم عليه من الخط
انه احطاه لان احطاه ما كان السور ربه فبردا اليه لغير ربه ومن جعل
المصاحبة مع العارض قال قوم بعد عليه خطا وقال اخرون لا بعد عليه
لما في اذ اتجاور من خطه العارض قال قوم بعد عليه وقال اخرون
لم يعد عليه قد قلنا ان الخطا من التهم في نفسه وانما هو ما
حده في نفسه فاذا انطأ المصاحبة فحواشيه في فاصل التهم في حد
مسائل احداها ثقبه وثبت فله فيه وجب له اصابه لانه حق المايه
خدر الغرض ولم يثقبه لم يعد له اصابه وكان خطا لانه طار من خطه وهذا
خافوا المايه ثقب الغرض ثقب اصبغ للتهم فقط ولم يجر فيه قال قوم
خافوا لانه ثقب الغرض في عالم الخطا وهو ان يبع الثقب المايه من الخطا ولجه
غلط منعه البقاء فيه وقال اخرون وهو المايه لانه لم يعد في خطا لانه
انما هو ما ثبت فيه فله وهذا ما ثبت اذا انشأ المصاحبة فله في
انما هو ما ثبت في اصل الغرض في حد من ان خرق او خسر او شرم او مرق قال
اصابه بعد ذلك لانها شرط هذا اذا اصاب المصاحبة ما خال في امرها
فاصاب الغرض سمعها التهم فادعى التهمي انه خسر وانما سمعها في حد
الغرض لغلط فله من حصه او نواه او غيرهما وانما صاحبه لم يغلط
امرنا ان نعلم موضع المصاحبة او لا نعلم فان لم نعلم موضع المصاحبة قالوا

ان المصاحبة على ما في اصل الخطا وهذا قوله مع عبده نظرا فان لم يكن غلط
الخطا وكما يرد التهم عن الجنب فيه فالقول قوله لا يجر من الخطا فان
سقوطه لسور ربه وان كان فيه شيء من هذا فالقول قوله مع عبده لان
ما في عبده الزام على ما ان عرف موضع المصاحبة نظرا في الموضع قال
بل فيه ما يرد التهم عن الجنب فيه فالقول قوله المصاحبة على ما في
وان كان هناك ما يرد التهم من حصه او نواه فان لم يكن السور خرق والقول
قول المصاحبة على ما في لو كان المصاحبة على ما ادعاه التهمي لكان التهم
وقد فتح المايه بان ان الكايع ما كان نواه من حصه او نواه وان كان التهم قد خرق
ما في حد المصاحبة وبلغ الفصل الى المصاحبة من فاع المسئلة الاول بعد له
به خاسق قالها مصاحبه ومن قال بعد له قال لا بعد لها فاعله
حتى ياتيها لانا لا نعلم حتى ام اذا اصاب المصاحبة فحواشيه في فاصل
فوقع سهمه في عبده كانت الغرض او في ماريه في ثقب المايه ووضع في التهم
في الهدر وان الغرض سلمه فبالهدر فصل عبده خاسق قالها فاعله
ينظر في الهدر فان كان ثوبا لقوة الغرض مثل ان كان الهدر جابها او طنا
جامدا او ثوبا فهو خاسق وان كان الهدر خاسقا او لم يكن ثوبا لغرض المايه
والعين التي لم يثبت عليه ولا له لانه لم يثبت في حد لانا انهم وهو
ان يقع التهم في حاشية الغرض فحده وثبت فيه مثل ان قطع من حاشية الغرض
وثبت فيه او شق حاشية الغرض في حد الغرض محط بعض التهم وبعض التهم
لا يحط به من الغرض في حد الغرض في حد الغرض محط بعض التهم وبعض التهم
به خاسق لان الحاشية ما ثبت فيه محط الغرض في حد الغرض وهذا المايه
وقال اخرون انما هو ما ثبت في المايه ثقب الغرض ثقب اصبغ للتهم فقط ولم يجر فيه قال قوم
خافوا لانه ثقب الغرض في عالم الخطا وهو ان يبع الثقب المايه من الخطا ولجه
غلط منعه البقاء فيه وقال اخرون وهو المايه لانه لم يعد في خطا لانه
انما هو ما ثبت فيه فله وهذا ما ثبت اذا انشأ المصاحبة فله في
انما هو ما ثبت في اصل الغرض في حد من ان خرق او خسر او شرم او مرق قال
اصابه بعد ذلك لانها شرط هذا اذا اصاب المصاحبة ما خال في امرها
فاصاب الغرض سمعها التهم فادعى التهمي انه خسر وانما سمعها في حد
الغرض لغلط فله من حصه او نواه او غيرهما وانما صاحبه لم يغلط
امرنا ان نعلم موضع المصاحبة او لا نعلم فان لم نعلم موضع المصاحبة قالوا

وهو الموقوف على أصابة وكان عليه ان يصارح بما اعتد له بأصابة الفصل
 يعتد له بالقدح المذموم عليه اذ اراد من صفة فاصارح فوقف منهم في الغرض
 فان كان الذي الغرض قد حصل فله حقه فبطل ما كان له من الموقوف بعد
 ولا عليه ما بينه وبين الغرض قد بطل السهم الذي كان الغرض قد نفذ في الغرض الموقوف
 لو لم يقع في فوق السهم وان كان السهم الذي كان الغرض قد نفذ في الغرض الموقوف
 فوقع هذا الثاني فوقف الموقوف في الغرض المصانة المعتد له أصابة لانا نعلم
 قطعاً انه لو الموقوف أصاب الغرض كان السهم الموقوف لم يعتد له به واعله
 لانا نعلم ان السهم الموقوف انما هو الأول بصله في الغرض وبقيته طول خارج عنه
 فاصارح بوقفه وصرح عليه فاصاب الغرض اعتد له أصابة لانه انما أصاب حقه في
 رقبته اذا شرط ان يخل من اذ اجلوه من الغرض فخل لم يخل ان يكون الشرط فصار
 للعقد أو بعده فان كان بعد العقد فصرح ان هو لم يخل من اذ اجلوه وعوده حراً
 ومن قال جابر قال ان يوفى في العقد لم يمتد شرطاً يقتضي العقد وان كان السهم
 مقارناً للعقد فصرح ان هو لم يخل من اذ اجلوه من اذ جابر فصرح ان الموقوف
 الكل لم يقدح العقد ومن قال ان عليه الفصل ان يخل من عقد النضال باطلا
 لانه مخالف لوجوب العقد اذا تناخلاً على رتب معلوم واصابة معلومة على
 انه موقوف عنه واحداً من خطاها بغيره به ولا عليه فان النضال باطلا
 اذا شرط نوعاً من المقتضى في ذلك النوع اما العريضة او الجعنة ولا يخل من احد
 العقد ولعله فانما ان يخل من نوع المقتضى لم يخل من العقد وان كان يخل من
 غيره اذا عقد النضال ولم يخل من المقتضى المسافة من وقف المصانة وبين الغرض
 فان النضال باطلا فاذا ذكرها فصرح ان الموقوف العقد لم يخل من المقتضى فانها لا تقتضي
 ومن قال هو جابر واجارة وان لم يخل من المقتضى الغرض الموقوف النضال باطلا

ولا يخل من المقتضى وان كان الموقوف الغرض من المقتضى الموقوف
 من اذ جابر وان تركه جابر ان اذ جابر فصرح ان الموقوف
 من اذ جابر والمقتضى الموقوف فصرح ان الموقوف
 وطرفه عند من قال هو عقد الموقوف اذا اذ النضال المسافة من وقف المصانة
 انه سئل بعض اصحاب العلم ان يخل من المقتضى فصرح ان الموقوف
 اذا اذ جابر الموقوف من المقتضى فصرح ان الموقوف
 فاذا اذ جابر الموقوف من المقتضى فصرح ان الموقوف
 بالتمسك في المقتضى الموقوف من المقتضى فصرح ان الموقوف
 فان كانت المسافة بينه وبين الموقوف عقد الموقوف الموقوف
 وتعدروا على ان ما اذ جابر الموقوف من المقتضى فصرح ان الموقوف
 الموقوف فانما اذا اذ جابر الموقوف من المقتضى فصرح ان الموقوف
 فان المصانة مع عقد المسافة معجزة وقال جابر الموقوف من المقتضى
 عاليا اذا اذ جابر الموقوف من المقتضى فصرح ان الموقوف
 ولا يعتد المقتضى الموقوف وان كانت المسافة من الموقوف فصرح ان الموقوف
 عورته على الموقوف وقال جابر الموقوف من المقتضى فصرح ان الموقوف
 النضال على الموقوف فصرح ان الموقوف من المقتضى فصرح ان الموقوف
 واسد فادامه لم يخل من احد من اذ جابر الموقوف من المقتضى فصرح ان الموقوف
 مطلقاً فان اذ جابر الموقوف من المقتضى فصرح ان الموقوف
 من المقتضى فصرح ان الموقوف من المقتضى فصرح ان الموقوف
 في المقتضى فصرح ان الموقوف من المقتضى فصرح ان الموقوف
 في المقتضى فصرح ان الموقوف من المقتضى فصرح ان الموقوف

انه اذا من لم يسمع من الله لم يسمع من الله
 قول القبر الحسن اني القبر الحسن
 لفظ القبر الحسن وعذبة القبر الحسن
 في ان القبر الحسن وعذبة القبر الحسن
 واخبر عنه ان ذلك ان كان ثم لم يسمع
 على انه قري القبر الحسن وعذبة القبر الحسن
 ثم قال في القبر الحسن وعذبة القبر الحسن
 القبر الحسن وعذبة القبر الحسن
 من القبر الحسن وعذبة القبر الحسن
 الله القبر الحسن وعذبة القبر الحسن
 من عباد الله من القبر الحسن وعذبة القبر الحسن
 كما ان الله القبر الحسن وعذبة القبر الحسن
 عن النبي عليه السلام انه قال ان الله
 احسان او قبل من القبر الحسن وعذبة القبر الحسن
 الله عليه واله من القبر الحسن وعذبة القبر الحسن
 قبل بعدة قبلا فاهله من القبر الحسن وعذبة القبر الحسن
 كل شخص من القبر الحسن وعذبة القبر الحسن
 والقبر الحسن وعذبة القبر الحسن
 الدية عندنا وعندهم لا فرق في العبد القبر الحسن وعذبة القبر الحسن

والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
 قال الحسن عليه السلام في القبر الحسن وعذبة القبر الحسن
 به سواء كان من القبر الحسن وعذبة القبر الحسن
 بانسان من القبر الحسن وعذبة القبر الحسن
 دارا من القبر الحسن وعذبة القبر الحسن
 فاما ان قيل من القبر الحسن وعذبة القبر الحسن
 واما ان قيل من القبر الحسن وعذبة القبر الحسن
 وقال الحسن عليه السلام في القبر الحسن وعذبة القبر الحسن
 في القبر الحسن وعذبة القبر الحسن
 القبر الحسن وعذبة القبر الحسن
 به وان كان من القبر الحسن وعذبة القبر الحسن
 فقال الحسن عليه السلام في القبر الحسن وعذبة القبر الحسن
 بعد ان كان من القبر الحسن وعذبة القبر الحسن

ما قال الحسن عليه السلام في القبر الحسن وعذبة القبر الحسن
 يا من يغدا او اطرا فاهله من القبر الحسن وعذبة القبر الحسن
 جاز على القبر الحسن وعذبة القبر الحسن
 فاستمعوا واولوا على القبر الحسن وعذبة القبر الحسن

فاخذ ابو يوسف القبر الحسن وعذبة القبر الحسن
 القبر الحسن وعذبة القبر الحسن
 انه كان من القبر الحسن وعذبة القبر الحسن
 عبد القبر الحسن وعذبة القبر الحسن

وعليه القارة وان كان عبده غير غر وعليه القارة والبيعة وفيه طريق
 اذا قتل عبداً عتقاً ميتاً قتل فيقتل العتد بالعتد والعتد بالعتد
 بالعتد والعتد بالعتد القوله حال العتد بالعتد والعتد بالعتد
 ثبات القود تحت على القابل فان القود لست له من القبة سلكه ومالك لست له
 فانه المالك للمالك وهو باختيار من العتد العتود فان قتل فلا كلام وان عتق على ما لم يملك
 قيمته للعقود بغير قيمته القابل لم يملك قيمته القابل من ثمنه احواله ان يكون بغيره
 المقتول والا فاقبل ان كانت قيمته وحق قيمته لمقتول عبده باختيار من
 نفسه او سلبه للبيع فان قتل زال المارش عن رقبته عبده فلا كلام وان سلبه للبيع
 تطرح فان بيع بغير القيمة فلا كلام وان بيع بالمرحان المقتول لسيده وان بيع
 فلا شيء على السيد لانه ليس عليه الا ان يملك عبده وقد فعل وان كانت قيمته المار
 فبيده باختيار الباعث من عبده او سلبه للبيع فان عبده فلا كلام وان سلبه للبيع
 فان المار ان يباع منه بقدر ما عتق بريقته دار المار في سيده وان لم يملك المار
 المار بيع وان كانت قيمته ارض حيايته والمار في سيده وان كانت قيمته دون قيمة المار
 فالسيد انما باختيار من سلبه للبيع او بغيره فان سلبه للبيع فان بيع باختيار
 بريقته مثل ان اشتراه بغيره فادفعه فلا كلام فان سلبه بريقته فذا الفصل
 بسقطه لم يملك على سيده شيء وان اراد السيد ان يفرقه فيكم بغيره قال بغيره
 بغيره لم يملك على سيده شيء وان اراد السيد ان يفرقه فيكم بغيره قال بغيره
 بغيره لم يملك على سيده شيء وان اراد السيد ان يفرقه فيكم بغيره قال بغيره
 بالغاماً بغيره المار في القوي والمار في ظهراً وفتناً وهذه مسئلة تنزل فيقول
 حتى العتد تعلق ارض حيايته بريقته فان اباد السيد ان يفرقه فيكم بغيره عند
 قوم باقل المار من قيمته وارض حيايته لانه ان كانت قيمته اقل فليس عليه
 غير قيمته عبده وان كانت حيايته اقل فليس عليه غيرها وعند آخره بالخيار بين

بلغ

نفسه باختيار حيايته بالغاماً بغيره او سلبه للبيع لانه قد رقبته فيه راغب فيقتل
 بذلك القدر او لا وقد اظهره واما على ما يشاء وان قتل عن غير اختياره
 لرجل فقيمة واحد من القود على كل منهم مثل المار فاذا اشتد الاختيار للمقتول
 باختيار من العتد العتود فان القود فلا كلام غير ان عندنا ان اذا قتل المار
 قيمته عبده وجب عليه رد ما قتل ان كان منهم عتقاً القينة او دواها فلا
 شيء عليه ولم يغير ذلك احد وان اصاب العتود ان عتق على المار بغيره قيمته عبده
 برفقه لم يملك بريقته حتى احدى من عتق قيمته ودار ذلك المار بكل القيمة على
 ما فصلناه اذا قتل عبداً ويملك ارض حيايته على ما شرعناه حرراً بغيره فان عتق
 عن نفسه وقيل قيمته لان لانه اصاب رجل المار العتود المار لانه اذا قتل
 حيايته وعتق عن نفسه تعلق بريقته كل واحد منهم بريقته فلم يملك حيايته بريقته
 فاما ان قتل عبداً واحد من المار لم يملك ارض حيايته ما عتق بريقته فان عتقوا على
 مال تعلق بريقته قيمة كل واحد منهما ويملك سيده ما عتق على ما فصلناه لانه
 قتل عبداً واحداً والاختيار القود ورحمنا المار ان حيايته سبق فاذا اقله
 سقط حق المار من حيايته متعلق بريقته فاذا اصاب سقط حيايته لانه مات في القدر
 المار العتود على ما يعلق قيمته عبده بريقته ودار سيد المار في المار فان عتق
 على ما يعلق قيمته ايضاً بريقته فصار من المار بريقته ويملك سيد المار
 على ما فصلناه الوارد ان اختار المار المار ففعل فاذا فعل سقط حق المار
 عن رقبته لانه تعلق بالمارة فاذا اصاب سقط حيايته كما لو مات فان قتل عبداً من
 فانما باختيار من القود العتود فان عتقوا تعلق القيمة بريقته ويكون سيده
 باختيار على ما فصلناه اذا كان العتد المار الوارد فان قتلاه فلا كلام وان
 عتق احدهما على ما يعلق نصف قيمته عبده بريقته القابل ان عتق مطلقاً على

فلما سقط القود سقط حق السيد المخرج من القود من القود لم يبق في القود
سقط حق المخرج من القود اذا سقطت اربعة اعضاء الموان في ذلك الموان وفي
احد اعضاء احد الموان سقط حق المخرج من القود من حال سقط المخرج من القود
نصيب رقيقة القابل بعد وقوع رقيقة القود المقتول من الموان المقتول من الموان
عفا وان عفا بعد الوفاة لم يفسد الحق من الموان المقتول من الموان المقتول من الموان
فمن الموان سقطت رقيقة القود من القود المقتول من الموان المقتول من الموان
له ورثته من كل المقتول من الموان المقتول من الموان المقتول من الموان
والسود سوا رقيقة القود اذا سقطت رقيقة القود المقتول من الموان المقتول من الموان
لم يبق في الموان المقتول من الموان المقتول من الموان المقتول من الموان
اطرافه اما حية فماذا كانه سوا رقيقة القود اخطا واما اطرافه فان سقطت
مثل ان قطع فاطع فيها نصف حية وان غصبة فذهبت عن المقتول من الموان
حيته ما بقى وان كان ذلك على حية وان نزل عليه جناحه وضمان من رجل
ان غصبة فقصته باليد ثم قطع رقيقة القود المقتول من الموان المقتول من الموان
الجناحية او المرفان فان كان الجناحية اقل فعليه ضمان اليد وان كان ضمان اليد
اقل فان ضمانه نصف القيمة او ثلث الجناحية بانه قد ضمه رجل واحد من الموان اذا قبل
الرجل ولده لم يسل مع حال سوا رقيقة القود المقتول من الموان المقتول من الموان
عندنا وعند المخرج وقال بعضهم يقتل به على قصصه فاذا ثبت انه لا يقاد به
معليه التعزير والفسارة واذا ثبت له حية فلا بد ايضا وذلك كل جزا ولا
فاما الموان واهلها واهلها لم يبق من الموان المقتول من الموان المقتول من الموان
اذا ادعى رجلان لم يسل له بل حية بهما معا خلافا للمرجحة بهما او بالمرتين
فاذا لم يلقه بهما اقرعن بينهما فخرج ائمة الحفاه به وعندهم بقاؤه

عفا

بأنه

المرء

المرء

المرء على مبلغ فيسبب المقتول من الموان فان اذ افضله لم يبق من الموان واحد
منها فلا بد على السيد من الموان في احدهما يجوز ان يكون هو الموان فان جمعا
عن الموان او به معا لم يقتل احدهما لانه قد جاز ان احدهما ابوه ولا يقتل
رجوعة عنه لرجل اذ على المقتول من الموان المقتول من الموان المقتول من الموان
لم يقتل احدهما فان رجع احدهما واقام المقتول على غير ابيه نفسه لم يغير
وانتفى عن المقتول من الموان المقتول من الموان المقتول من الموان
ما عثر اياهما واما رجع احدهما وسقط المقتول فاما ابوه فلا قود عليه نفسه لانه لو اذ
الولد واما المقتول من الموان المقتول من الموان المقتول من الموان
سبب ان رجع على رقيقة القود فان عفا عنه سقط عنه القود ووصية
نصف لدية وعلى كل واحد منهما القارة لانهما ائمة ذميه فاما ان
امرأة بولده على رقيقة القود المقتول من الموان المقتول من الموان
المهملة اسم من طلاق الموان والسنة شهر من وطى الى ان طلقها فمقتول
من رجة المقتول من الموان المقتول من الموان المقتول من الموان
يكون سببه منها فلا قود على احدهما يجوز ان يكون هو الموان فان
لم يقتل منها ولم يقتل احدهما ايضا وان محمد احدهما ولم يحد المقتول
نصف عن مجازاة المقتول من الموان المقتول من الموان المقتول من الموان
انه احدهما لان الموان المقتول من الموان المقتول من الموان
شبهت المقتول من الموان فاذا احدهما انه ابوه لم يزل المقتول من الموان ولم يقتل
فلذلك لم يقتل احدهما به ايضا رجل له زوجة وله منها ولد فقتل هذا
الرجل وجده لم يزل او ورثا ولده ولم يزل المقتول من الموان المقتول من الموان
ابوه لم يملك المقتول من الموان المقتول من الموان المقتول من الموان

فلا يحد واحد

فان مات سقط احد عتده لان قاربها ولدها ولدتها ولدتها ولدتها
 بقدر انية فان مات سقط احد عتده لان قاربها ولدتها ولدتها
 برها وورثها ولدتها ولدتها ولدتها ولدتها ولدتها ولدتها
 لو قتله قتل به وهذا ان قاربها وورثها ولدتها ولدتها ولدتها
 له فان كان له زوجة لم يمتها ولا قتلها ولا قتلها ولا قتلها
 وورثها ولدتها ولدتها ولدتها ولدتها ولدتها ولدتها
 لها ولدها ولدتها ولدتها ولدتها ولدتها ولدتها ولدتها
 عليه القصاص فيسقط ما قبل نصيبه ويسقط نصيب الآخر لان القصاص
 يقتضي بعض من جسد ان يقول اما القصاص مشط ان يرد نصيبه فامنة
 فاما الذمة تحت عليه لما لو له منها النصف للآخر النصف فان كان
 قد فرغ وجب لها ايمه فان لم يستوف حتى مات لم يرد له عليه وكان للآخر
 ان يمدد كامله لا خلاف فيسقط ما قبل القصاص وما كان القصاص لم يرد
 ربه الحق وكل واحد منهم فلو كانوا عشرة فقتلوا سبعة كان القصاص ان يمدد
 وليس هو للقصاص لانهم اذا كانوا عشرة فقتلوا سبعة كان القصاص ان يمدد
 ان عندنا ما فرق منها وانه لا يسقط القصاص غير انه يحتاج في القصاص ان
 يرد حق العبد وليس كذلك كما فانه لا يسقط منه شيء ولا المستحقا على
 المال فخل له زوجة له منها ولدتها ولدتها ولدتها ولدتها ولدتها
 فان القصاص على الثاني وهو قاتل الام دون قاتل الاب لو لم يولد القود على الاول
 لمن فرضوا اذا كان المولى قاتل اباه والما قبل القصاص على الثاني ان يكون
 لما قاتل اباه لم يرد منه شيئا بل قاتل ورثه زوجة وولده فورد ولده
 سبعة اثمان حاله وسبعة اثمان القصاص على اخيه وورثت الزوجة من المال

فان قال

٨
 فان القصاص على الاول فاما قاتل الام فامنة لم يرد منها شيئا وورث قاتل المال
 جازا لقتلها وورثت من الام فامنة لم يرد منها شيئا وورثت من القصاص
 عليه فلما قاتل بعض قصاص عليه سقطت عنه القصاص وكان له قاتل اخيه امه
 فقاتل المات على قاتل المات سبعة اثمان دية ابية ولقاتل المات على قاتل الام القود
 فان قتله فلا كلام وان عفا عنه ثلثه عليه دية امه وله عليه سبعة اثمان
 دية ابية وهذه المسئلة لا تخرج على اصلها بل عدا ان المات لم يرد من القصاص
 شيئا وان قاتل المات من المات فادابست ذلك فقاتل المات القود وعلى قاتل المات القاتل
 المات على قاتل المات القود لانه المحقق بانه قصاص وانه قاتل ادا باوا اخيه
 اخوه فقتل الثاني المات من المات القود فعلى الثالث القود فعلى الثاني المات من
 الثالث المات المات لم يرد منه شيئا وورثت الثالث المات نصيب منها وورثت
 على اخيهما نصيب فلما قاتل الثالث الرابع لم يرد منه شيئا وورثت قاتل المات المات
 منه ثلثه من مال نفسه ومما ورثه من مال المات ومما ورثه من القود وهو
 النصف وورثت من القود على اخيه الثالث فسقط عنه القود ووجب عليه
 نصف الدية لانه اخيه الثالث وكان له قاتل اخيه الثالث القود فان قتله وراى
 وان عفا عنه ثلثه عليه ثلث الدية ايمه وثلث القاتل الصغير على قاتل البصير
 دية الكبر وان قاتل المات المات ولم يولد المات الرابعة بل كانوا ثلثة فقتل احد حرموا
 منهم لم يرد منه شيئا وورثت من المات وورث القصاص على اخيه القاتل فان قتله فامنة
 وان عفا عنه وسب له عليه دية البصير فلما قاتل امه لم يرد منها شيئا وورثت قاتل
 المات وورثت على اخيه ان كان له زوجة وله منها ابنان فامنة ان احدهما قاتل اباه
 وقتل لانه امه وعلى كل واحد منهما القود هاهنا بلا خلاف لان الزوجية
 باين منه لم يرد المات المات المات لم يرد منه شيئا وورثت اخوه ماله وورثت القصاص

لا يظن بان كان هذا القول
عليه وكان خطا او على العاصم

قول المولى في المصحة وسلامته حتى يعلم انه مجنون فان قيل هذا فان كان
القول خطأ فالرد على الجاهل على مفسد الاجابة اذ انما يقال انهم
هو عن كمال البرية في ماله خاصة مغلطة واما القارة ففي ماله خاصة

فصل في الجور وخراج الغنم

اذا اخرجته بماله من الجور ونقصه في الغنم والحقه وما في
معناه مما سجد في جوارحه من النجاس والذوق والحقه والحقه
والرجحان وفي هذا الجور اذا ما انبىه صغيرا اذا لم يخرج او ذكرا صغيرا
فان لم يولد او كبر لم يولد من قبل مملوكا فانه لا يولد سلطانا وهذا القول
مطلوب ما فاما ان جرحه بما قبل المذبح في الجرح المملوك والمخيط وهو عن
حاذي الجرح في جرحه فانه لا يولد للذبح وانما ان كان صغيرا لم يولد
وحواله فخره في هذا فان كان غرزه في جرحه في الجرح في اصول المذبح والحواله
والخصيص عليه القود لانه محقق ان كان غرزه في جرحه في الراس والمخيط والقلب
والخصيص فان كان لم يزل من جرحه فان فعله القود للذبح في المذبح وانما
واما ان كان من ساعته قال قوم عليه القود لان المذبح في المذبح في المذبح
وقال الآخرون في قود لان هذا المصل غاليا فالحصا الصغيرة والمذبح في قود
للآية اذا لم يمتثل بقدره الفل على المذبح في الدنوس والخسنة القليلة
والجرح فعله فعله القود ودل على اذنته على ما يقصده الفل على المذبح
ان جرحه او غرزه او غرته حتى ماتا وهدم عليه يد او طنة عليه بغير
حتى مات او الى عليه الخوف في جرح هذا القود فاما ان فعله بعضا حفيفه
صعليه بغير فان كان فهو الخلقه صغيرا لقوة الباطن حتى تم له منه وهو عار

الفاطمة هذا القول هو انما الله ملك له جرح الفصيص وعلية ما في
نذرة اما الجرح فانه ما حذر من جرح المذبح ومن الذي صدقه ارض حيا
ولو لم يمتد جرح لم يزل له المذبح المذبح واما الفل فانه اذا المذبح من كان
نكس المذبح واذا المذبح جرحه على المذبح فانه على ما حذر في تصديقه فلهذا لم
ينفذ تصديقه عليهما اذا اشترك جماعة في جرح بوجوب القود على المذبح
وقطع اليد وقطع الفل فلهذا القود عدنا وعلية ما في جرحه فلهذا لم يمتد
فاما ان قطع اجماعا على الواجب اذا اشتركوا في الجرح فلهذا لم يمتد
ومعناه ان يمتدوا السكين على موضع واحد ويترها الكل على المذبح حتى لا يمتد
فعل احد من فعل المذبح فانه لا يمتد من جرحه فلهذا لم يمتد
اذا قطعهم رد فاصل المذبح كما في المذبح او ان الجرح اقطع واحده
وردا المذبح ورد المذبح على المذبح فلهذا لم يمتد من جرحه فلهذا لم يمتد
واحد المذبح والمذبح ما في اوضح احدهما سدا من فوق المذبح سدا المذبح
وغيره حتى المذبح السكين فلا فقه ما في جرحه فلهذا لم يمتد
لما قطع وقطع المذبح فلهذا لم يمتد القود في اقصا على المذبح
اذا قطع المذبح فلهذا لم يمتد القود في اقصا على المذبح
سجل والمذبح حتى يمتد وعن الجرح حتى يمتد وروي عن علي عليه السلام قال
ما قصص على من لم يمتد ولا مخالفة فاذ انبى هذا فان اختلف المذبح في القود
تعد المذبح المذبح في المذبح وانما في فعله القود فلهذا لم يمتد
فلا فقه على القول في الجرح المذبح المذبح حتى يمتد زواله وان اختلف
عائله هو الجرح فلهذا لم يمتد ولا مخالفة فان كان يعرفه فان كان
والخاتمة والقول قول الجاني ما عرف بوجهه وان لم يعرفه فلهذا لم يمتد

هم

انه

شاكاً من نفسه وعلمه نصف الدية مغلطة حاله في حاله لا تخرج من قوله
 يخرج من ان قال المقتول قال في جرح المقتول لانه مان عن جرحه
 فان المقتول دوى نفسه بما فعل علماً وقصداً لم يخرج نفسه من جرحه
 وسقط القود بعمل المخرج المعنى فعله وان على غيره القود لما لو شار إلى
 الجرح فقل له فان علمه القود وقال الخرون القود على الجرح لانهما وان كانا
 غير مجزئ فاحدهما غير مضمون بما قال هذا القابل وهذا حل من مطلق بعينه
 فمقتول احدهما لا يضر شيئاً بحال فمقتول احدهما لا يضر شيئاً بحال فمقتول احدهما لا يضر شيئاً بحال
 او شار إلى المخرج فقل له بالكل على قوله ومنهم من قال القود على الجرح
 هاهنا وفي سائر المقتولين ان الفعل بينهما ان سبب المقتول على غيره
 غير محقق فلهذا كان عليه القود وليس كذلك هاهنا لانه شار إلى غيره وذلك الغير
 مثل غير الخطأ فانه اتى دوى نفسه طين المصلحة فكان مفسدة فاذا كان سببه
 جنى غير الخطأ لم يل عليه القود فان جنى اطلاقاً على فعل المخرج غير مضمون
 او غير الخطأ من قال غير محقق فالشك على قوله من قال غير الخطأ قال
 قود على سببه والذي يعضده مدعيان فعل المخرج غير الخطأ لا يثبت
 قود وفعل الجرح غير محقق فيه القود بشرط رد فاعمل الدية على ما ساء
 من قال علمه القود قالوا بان الجراحين المقتولين ان كان مقتولاً كالم
 غير ان غير ثابت نصف الدية وان عتاً على ما لفته نصف الدية مغلطة حاله
 في حاله وهذا من قال لا قود عليه قال علمه نصف الدية مغلطة طلبة في حاله
 لما لا وجب عن غير محقق فاما اذا خط جرحه بالبره لم يخل من احكامه ان كان
 بخلافه بحيث فوجود ايجابه وعدمها سواء فانه لا سبب منه سمان والقابل
 الجراح والولي الجراحين القصاص والعفو على كل الدية وان خط المخرج لم

العتابة

محل

دخل من فله محال اما ان يكون المخرج هو الذي خط نفسه او بعض الجرائم او
 الامام فان كان هو الذي خط نفسه او حاشاً غير ضامن اليان احد فانه لا يخل
 الي نفسه فانما يخل به القاص المقتول من المقتول على الجراح القود
 ومنهم من قال علمه القود وان كان الذي خط بعض الجرائم فانه يجرى بعض القوام
 وقهره خطه فالقود الجرح والخط الجرح فاداسر على نفسه حاشاً فصولاً
 لو جرحه معاً سواء الجراحين الي نفسه فانه يخله القود معاً والولي الجراحين
 المقتول والعفو على ما قد اتى في عموم مع وان كان الذي خطه له هو الامام لم يخل من
 احكامه ان كان يكون المخرج هو عليه او غير مؤثر عليه فان كان له القابل
 غير محقق احد القوام وعليه القود وان كان المخرج مؤثر عليه فالصبي والمجرب
 فخطه فان منضم من قال على الامام القود والجراح معاً ومنهم من قال لا قود
 عليها لانه اذا سقط عن الامام سقط عن الجراح وعلى كل واحد منهما نصف الدية
 مغلطة ومن قال بسبب الامام نصف الدية قال قصصهم بحسب المال وقال الخرون
 على عاقلة وخط الامام وغير الخطأ سواء وعندنا لا ينفرد ذلك الامام
 لانه لا يخل الامام به فلهذا لعينه فان فعل حاله فعله من صلحه فاذ في ذلك
 الى موته فان الدية في سبب المال اذا قطع مسلم يضره في له عتابة ودية مؤثر
 او الصقرة فاسلم دسره الجناية وقصص مسلم مات فلا قود على القاطع وهذا
 لو قطع جرحه غير فاعتق حشر الي نفسه فلا قود على القاطع ولو النجاشي اذا
 كان جرحاً وما حال القاطع موجود حال المرأة فلا قود في القاطع ولا في المرأة
 بالصبي اذا قطع يداه لم يخل الصبي من سبب القاطع فلا قود على الصبي فاداسر
 عينه لا قصاص فيه دية جرح مسلم لان ايجابه قد وقعت صحته فان
 الاعتبار باربها حال الامانة بل لانه لو قطع يدي مسلم وجلبه فيه

٢٢

فيه ديان فان يرى الى نفسه فيه دية واحدة ولو قطع اجسادهم عليه
 الدية فان كان لفساد نفسه الدية اعصارا حال الاستمرار فاما ان قطع يده
 ثم اسلم ثم مات او يدعى ثم اسلم ثم مات كان القطع حال الفداء والمراية حال
 السليم فلا هوذ لما مضى الدية ليجعلها سارا لاحتاة اذ المثل يهونه لمن
 سار بها مضمونه حاله قطع الامام سارا فافسر الى بعيدا ووقع رجلا فصاها
 فسر الى نفسه فلا ضمان والمراية حال ايل على نيران بها فاسلم ووقع فيه
 او على عبد فاعقوبهم ووقع فيه السهم او على يده فاسلم ووقع فيه السهم
 فلا هوذ في هذه المثل مسائل لما مضى الاعتبار والعقد انما هو انفس كل واحد من
 اجابته هو المراسل الثاني غير موجود وحده ولا خصا من دية دية مسلم من
 المصاحبة حصل وهو محقق المزم فان مضمونا بالدية فاما اذ ارسل الى الحرب
 سارا فاسلم ثم وقع فيه فعلة فلا هوذ وقال قوم فيه الدية وقال بعضهم
 دية فيه ما ارسل اليه وكان له المراسل فلما اسلم لم يكن له دية وقوعه
 مفرط في المزم ولا في المصاحبة فلهذا المادية وفاد والمراية ارسل اليه التهم
 وهو مفرط عن المراسل ان كل المراسل الى الامام الى الاحاد الذين وقولهم بالسيف
 بل بالسهم فلما كان مفرط كان عليه القمار وقال ان يحق المزم اذ ارجح فلا تقدر
 عليه الامام فلا ضمان عليه اذ اقلته والموا الى اقوى عند بلان المصاحبة ما دون
 مشكلا محقق المزم فان عليه الضمان كما لو ايلة اليه يتر فامانة وهو مسلم
 فقد حصل من هذه الجملة في القطع المراية انما اذا قطع يده نيران به اسلم وما
 او يدعى فافق ثم مات فلا هوذ عليه وعليه الدية فان قطع يده نيران به
 ثم اسلم ثم مات فلا هوذ ولا دية وحصل المزم اذ ارسل هذه المسائل الى
 الموقود بها وفي الدية اعصارا حال المصاحبة فاعقوبها القصاص حال المصاحبة

المال

٢٥ والمان حال المصاحبة اذا قطع مسلم يده فانه المقتول ثم يرى ان نفسه
 فمات فيه مسلما احداهما اذا ارسل ثم اسلم مات مسلما او قاتله اذا ارسل ثم
 مات الردة فاما اول اذ الدية لم يمت ثم مات فلا دية فانما احكام القاتل القود
 والدية فاما القاتل فاحتمل حاله ان يكون مسلما او كافرا فاما المصاحبة
 الى نفسه او لغيره فان القاتل لم يقتل لم يلحق حرمة وقدرقت لصلها حرمة ان
 اسلمت موجودة في القاتل حال المصاحبة وحال المصاحبة فاحتمل عليه القاتل او
 القود فلا خلو المقتول عن اسلم من ان يقيم على الردة مدة يسري بها المجر
 او يقيم على قاتله مدة يسري بها المجر فاسلم عاد الى الاسلام فلا هوذ ان القاص
 المراسل قطع وحل المصاحبة بالدية لو وقع مسلم يده فانه المقتول وما
 على دية القود عليه ولو وقع يده فاسلم المزم فاما مسلم لم يوقد فاما
 كان وجوبه بالقطع وحل المصاحبة فان بعض المراسل خاضها هذا لما حال الردة
 فقد مات من امر مضمون وغير مضمون صفت القود ان القصاص لم يمت فاما
 ان عاد الى الاسلام قبل ان يكون لها سراية حال الردة ثم مات قال قوم لا هوذ
 لمسه حصل حال المصاحبة حال لو مات قبل ما هوذ فوجب ان صفت القود بالسا
 وقال اخرون عليه القود لم ان المصاحبة وحل المصاحبة حصل حال المصاحبة فان عليه
 القود وهو المزم غير مزم اما الدية فمضمون المسئلة اذ احان المقتول خطرا او غفا
 على حال فاذا قطع يده ثم ارسل عاد الى الاسلام ومات لم يحل من اجرام انا
 ان اسلم قبل ان يكون لها سراية او بعد ان كان لها سراية فان اسلم قبل ان حصل منها
 سراية حال الردة وحب الدية حاملة لا اجابية مضمونه سر الى المصاحبة
 مضمونه واعتبار الدية بحال الاستمرار وهو حال الاستمرار مسلم ما وجب فيه
 حال الدية وان ثبت الردة مدة طويلة ناسراية ثم اسلم قال قوم فيه نصف

لقد

فيه دية واحدة عند جماعة من خالفهم تقدم وقال بعضهم مستقر بوجه
 القاديا يمان ارض اجمانية مستقر بانه مال امره وبالسراية اخرى ولو استقرت
 ما لم يدع مال امره والسراية اخرى لو استقرت ما لم يدع مال امره القاديا يمان
 اذا استقرت بالسراية الى القيس قال من قال هذا غلط لما اجابته مصرته
 الى القيس وهي مضمونة فوسيلان جزيل القيس حال الاستقرار لا يمان لو قطع
 بديعة ورجلته واخيه وقطع عليه فيه اربع دنان فان سرت الى نفسه حب
 فيه دية واحدة اعتبارا بحال الاستقرار وهذا لو قطع الخلة وجب في ارضها
 فان سرت الى القيس فان فيها الدية اعتبارا بحال الاستقرار وهذا لو قطع بديعة
 لم يمان ثم سلم وجب فيه دية شتم اعتبارا بحال الاستقرار وهذا لو قطع عين
 عبد فقتله القاديا يمان فاعتق ثم سرت الى نفسه فان فيه دية حر من اعتبار
 بحال الاستقرار وعلى هذا لو قطع بديعة لم يمان ثم سرت الى نفسه وقيل انه
 يقر عليه دية واحدة وهو حي كان ما جاز اعتبارا بحال الاستقرار فغير قال
 يقر عليه وهو حر والواحد فيما قلنا من ارض اجمانية او دية لغيره
 وقال قول بعضهم ارض اجمانية بالعاما بلغت فاما اللام فمستحقة فان الذك
 مستحقة بها فهو السيد واحدة بل ان الجناية او جنة في دياره لا السيد
 فاذا اعتق فسر بل نفسه وهو حر كقتل الجناية نصت قد كان بلده السيد
 حين الجناية واقل احوالها ان يكون ذلك له دون غيره فالواحد اقله لو ارضه
 اعني المخذ اعتبارا بوارثه حال الوفاة دون من كان عليه حين الجناية فاقلم
 فمن قطع بديعة لم يمان ثم سرت الى نفسه خاشة للمدنية لو رثته المسمى دون من
 كان وليه بعين اجمانية هذا الفصل بينهما اذا قطعت المصاهرة فانها اذا
 اسلم خسران المال لها صوفان عنها وهي له فاني لو ارضه حين الجناية حين

الوفاة وفي سلبها حال المال للادنى حين الجناية هو السيد فاذا اعتق العبد
 لم يمان له عند العتق فاني لو ارضه دون رثته القاديا يمان فاني لو ارضه
 حال المرق والسراية حال الجناية فاقلم على غير فقتله القاديا يمان فاعتق
 فسر الى نفسه فاني فقتله دية سلم لم يمان فقتله القاديا يمان فقتله
 الفصل بينهما انما اذا كانت فقتله القاديا يمان فاني فقتله فقتله فقتله
 فاذا اعتق فان كان الواجب له دية يمان فاني فقتله القاديا يمان فقتله
 حط المراتبة حال الجناية لو ارضه والمولى حال المرق لسره ولغير ذلك مستلما
 بانه لما سرت بحال الجناية فقتله القاديا يمان فقتله القاديا يمان فقتله
 بالسراية ولم يرد حال الجناية فقتله القاديا يمان فقتله القاديا يمان فقتله
 بما يقر له فقتله فقتله فقتله فقتله فقتله فقتله فقتله فقتله فقتله
 القاديا يمان فقتله فقتله فقتله فقتله فقتله فقتله فقتله فقتله فقتله
 شي فان الفصل بينهما وعداها مثل المولى الى طنة لا يقر بديعة بالامر ما تضمن
 به الحر سوا هذا اصل الجندان متى دخل الجرح فقتله القاديا يمان فقتله
 يستقر بانه مال ان جازا يجر نفسا استقرت بالسراية بل الى نفسه فقتله
 فان اذا بالسراية حال الجناية فان بدل القيس من السيد والورثة وان نصت
 اوله دون غيره فان هذه للسيد اذا قطع بديعة لم يمان فقتله القاديا يمان فقتله
 نصه حط اللام من طنة فصول القود وفدر الواجب ومن سرق ذلك
 الواجب ما القود فلا يمان عليه لان القود انما يمان بالقصد الى تناول نفس
 مائة حال الجناية وهذا لا يمان فيه حال الجناية فقتله القاديا يمان فقتله
 عبد لو قطع بديعة فاعتق فقتله فقتله فقتله فقتله فقتله فقتله فقتله فقتله
 اعتبارا بحال الجناية وهذا لو قطع بديعة القاديا يمان فقتله القاديا يمان فقتله

هذا كان السيد
 دون العبد والواحد
 الجاني والادنى من السيد

اعني ثم سري الى نفسه ومان فلا حود على العاطف سله حر فلا فصل العبد
 فاذا انشأته انفسه وجب عليه دية حر منسبة الى الجناية اذ اصاب موصوفا
 من حال الحر وموصوفا فان الاعتبار بالانفس حال الاسم او هو حر
 المستقر او حر مسلم فلهذا كان فيه مال الذمية فلا يدخل على هذا اذا قطع
 يدى عبد فقتله الا ان ينفذ فلم يزل يتناقص حتى صار سوي عشرة كرام ثم مات
 فان عليه المثل ما كان منسبة الى حر او قاة لولا ان الجناية اذا سرت الى قاة
 النفس كان الاعتبار بحال المستقر ونحوه الخ فبان ان الموت وان النفس في الموت
 فبان ان الفصل بينهما فاذا انشأه الواجب به حر مسلم فلا يستبدل بالحر من نصف
 قيمته او مال ذمته فان كان نصف القيمة اقل فليس له الزيادة عليه بل ان الزيادة
 على ذلك حدثت بالسراية حال الحر به ولو لم يجر اذ ابرأه حال الحر به وان
 كان نصف القيمة اكثر من الذمية فله حال الذمية لان الوصل بالجناية يعقب بالذمية
 حال الحر به فبان انفس من حر الى حر وان لما في له بعد انقضاء ذمته ان
 الباقي بقيه مملوك وهذا يحكم فيه اذا كان نصف القيمة وحق الذمية فان لم
 حال الذمية كان السراية حال الحر به لم يزد شي فلهذا كان له فاما اذا
 حصل عليه جناية حال الحر به الرق وجنابه حال الحر به بقيه مملوك
 احداهما اذا جنى عليه جان حال الحر به قطع يد او جان حال الحر به قطع رجله
 والمائبة اذا جنى عليه جان حال الحر به قطع وجان حال الحر به قطع احداهما قطع
 يد او رجله ثم سري الى نفسه فان فالللام في اربعة قصور في القود وقد
 الواجب من عليه وله فاما القود فلا يجب على المولى ان الطريق لا تفسد

لحال

لحال الجناية ولا القود في النفس ان القطع اذا انفس بالقود في نفس سريته بالقود
 ولما انشأه حال الحر به فعليه القود في المولى والنفس مع المائبة قصد المولى
 نفس من جانيه له حال الجناية فاقصا عليه القود وذلك ان النفس اذا خرجت من
 عود محض فاذا سقطت عن احدها وهو المولى او انفسه جعل للمال فيه لم
 سقطت عن الثاني حال الجناية الى مقتله لانه وانحر الجدة فخلع عليه والمثل
 النافذ فبان ان القود على الجاني وعلى العبد وعلى المملوك دون سائر
 لان القود سقط عن سائر ذمته لم يلحق به جعل بل الجاني نفسه فلهذا كان عليه
 القود في الطريق والمولى والنفس ولا حود عليه ولما انشأه عن اربعة
 احداهما حال الحر به حال الحر به فانه جنى من جانيه من جانيه
 القود دون المخرس على القود في النفس والمولى حران نصفه حر وصحة عده
 فانه لا قود على احدهما والمولى الصحيح عندنا لما مضى والحر في المملوك انما
 اذا قلنا نصفه حر فقل واما قوله ان سريته عن مكافئة له حال الجناية
 فلهذا لم يحس القود على احدهما بل هو بد هذا القود في الطريق لم يحس بالحر
 بمسئله لانه قصد انفسه في نفس من جانيه حال الجناية فلهذا كان عليه القود
 بد هذا القود في الطريق وجنى اذا سرت الى نفسه فقتله بعد العتق كان
 كانه قتل بعد العتق ولو قبله بعد العتق كان عليه القود في النفس كذا اذا سرت
 جانيه حال الحر به فلهذا كان عليه القود فاما اذا جانيه ذمته حر مسلم لان
 الجناية كانت مضمونة فسر الى النفس مضمونة كان فيها الذمية اعتبارا من النفس
 المستقر فاذا انشأه الذمية ذمته حر مسلم فان وجبوا على الجاني من جانيه
 لان الجاني اذا صار نفسا كانت تقسط على عده الجناية لا على اسمانيه ولا حاصل
 منها وان كان احدهما اسم الجاني الى لو جرحه احدهما حرًا واحداً والمهر مائة

فان كان سريته عن جانيه في الطريق لم يحس بالحر

فان كانت الذرية نصفين على عدد اقسامها واعداد الجاهل فان كان اقسامها اقل
 المقابلة داخلية لو قطع جزء من عدد قطع آخره لم يبق شيء من سري الى نفسه
 كانت عليها فتمت وعلى الاول منها الذي على الثاني فاما القطع منها ان الوكيل
 في العدد فتمت وبقا القيمة فيه بحال كماله لانه انما هو في الاول الذي
 من الثاني ان الثاني حتى عليه وقد نقصت قيمة بالبحر في الاول فاجب عليه واجب
 على الاول ليس له ان يعاين ان اجابة صار نصفه فان لم يعاين ان النفس
 حال المستقار واما حال المستقار في حقها على كل واحد منها فان البحر
 لم يقص من نفسه بالاجابة عليه فلهذا كما سوا فاما مسئلة العدد فلهذه مسئلة
 العدد التي فيها ستة طرق وشرحها جدران الله فاذ انت ان الموضع
 الذرية نصفين فاللام في الشئ الذي يكون للسيد منها اقل الامر من نصفه
 العدد او نصف الذرية فان كان نصف قيمة اقل من نصف الذرية فلا شيء له من
 اجابته ان الزيادة حصل بالثانية حال الحرمة فلا حق له فيها وان كان نصف القيمة
 اكثر من نصف الذرية فلهذا نصف الذرية كان نصف القيمة نصف اجابته حال الحرمة
 فليس له الا نصف الذرية قالوا كيف قلتم وهذه المسئلة للسيد اقل الامر من نصف القيمة
 او نصف الذرية وقلتم في المسئلة التي قلنا اقل الامر اقل من نصف قيمته او خال
 الذرية قلنا النص والحق وذلك لان الجاني في الاول واحد غير فان عليه بدل
 النص فلهذا كانت خاتمة على ملك السيد فلهذا اذ ان اقل الامر من نصف
 قيمته او كل الذرية وليس في ذلك مستلزام في اجابته جاز حال الرق وان
 حال الحرمة فعلى كل واحد منهما نصف الذرية فلو اوجنا له اكثر من نصف الذرية
 جعلنا بعضه على الجاني حال الحرمة فلهذا اذ ان اقل الامر من نصف قيمته
 او نصف الذرية واللام بعد هذا وجلس الذرية وجلس مائة من المال في ابدية

والاشياء على حال الذرية

في حق السيد من المال في الاعمال حال المستقار وهو في حال المستقار حر
 عليه فلهذا كانت المال فيكون السيد منها اقل الامر من نصف قيمة او نصف الذرية
 يكون للوارث النصف والمال في السيد فان اراد ان الجاني عليه ان يعطي السيد نصف
 قيمة العدد ويستحق المال في السيد من ذلك المايرضا السيد لان حق السيد من
 في الامر فلا بد من حق من حقه بغير رضاء واما الكلي في الذرية فلهذا ان اذا قطع جزء
 غير من اعني من غاير فقطع وجزءه انما هو على الجاني فلهذا ان اذا قطع جزء من
 القطع حال الرق فلا هو د عليه لانه من قطع جزء من عدد عليه نصف قيمة العدد
 انما هو ان جاز قطع انما هو في كماله او حصة من عدد عليه نصف قيمة العدد
 على حله واما القطع حال الحرمة فلهذا انما هو د عليه لانه من قطع جزء من عدد عليه
 فالمعطى ما يجازي من النصف في النصف فان اقصى فلا يلزم ان يعطى على حال الحر
 له فان لم ينصف لانه ارضى الذي نصف الذرية ويكون له الحق للسيد في ارضها
 دية يد جاز فلهذا له دور من كل شيء وان قطع جزء من حال الرق من قطع
 حال الحرمة ثم سري الى نفسه واما قاطا القطع حال الرق فلا هو د عليه
 فيه لانه من قطع جزء من عدد واما القطع حال الحرمة فلهذا انما هو د عليه
 ولما النص فلا هو د فيها من الزيادة خارج فلهذا انما هو د عليه لانه من قطع
 حال الحرمة او هو مضمون والمخبر غير مضمون فلا هو د فيه فاما لو قطع جزء من
 اعطاء او الاخرى غير المحضا فلا يعاين النص فاذا انت هذا فان كان
 عن هذه الترابية فيه دية حر مستلزم ان اجابته اذا انصاف نفسه حال المستقار
 في حال المستقار وهو جاز المستقار حر مستلزم فاما المستحق للسيد منها
 اقل الامر من نصف قيمته او نصف الذرية لانه ان اقل من نصف
 الذرية عاير اذ قال الثانية حال الحرمة فلا شيء له فيها والباقي للوارث وان

فان حصل البقية من نصف الدية فليس له الدية عند ما كان عليه العذر ثم اذ
 على دمه او عذر من ما وجب له باجتماع حال الرق مع الميراث حال الحرمة
 فكل الباقي بعد القصاص له وان لم يكن له الوارث اما الوارث فهو ما يجزى من القصاص
 ومن العفو فان عفا على ما كان له ما زاد على حق المستر فان استمر القصاص قطع
 دمه وان كان حق المستر نصف الدية فقد استوفى حقه فلا شيء له مع القطع وان
 كان حق المستر اقل من نصف الدية ففي قطع الوارث بقدره الدية نصف الدية فاما
 فضل على ما كان للمستر يكون للوارث فبعد الوارث يجمع له القصاص من الدية وان كان
 زاد على نصف المستر اذ كان نصفه دون نصف الدية فان قطع حرمة حال الرق
 آخره حال الحرمة ثم دمج المقتول في كل من بلته احوال اما ان حرمة القاطع
 الماول والباقي واجبي فان حرمة القاطع الماول هو الذي قطع به حال
 الرق وحرمة حال الحرمة كما سبق حكم القاطع حال الحرمة سواء ايدم كل قطعة
 او لم يترك ان الماول لما ذكره حال الحرمة ووقع سريته القطع حال الحرمة
 فالوارث ما يجزى من ان عفا على ما كان له قطع فلا كلام وان عفا على ما كان له
 نصف دية استمر ما يدرج لكونه الوارث ما حق للمستر في لانه حق من الحياة
 عليه حال الحرمة واما القطع الذي كان حال الرق فلا يحلوا من احوالهم ان كان
 يكون القاطع دية بعد الميراث او قبله فان كان دية بعد الميراث ما فقد
 استمر القطع حال الرق واستمر نصف البقية يكون للمستر لانه ارز وحسب الميراث
 على مله واما الوارث فهو ما يجزى من قتله ومن العفو لانه دية وهو حر فان
 قتل فلا كلام وان عفا على ما كان له حال الدية لانه دية حر استمر فاما
 ان دية قبل الميراث حال حل ارث الطرف في بدل النفس لا الرزح بعد القطع
 بمنزلة السرية بعد القطع فاما القصاص في الطرف فلا يدرج في قصاص النفس

عند

عند حرمه وعذر من من قال لا يدخل سقطها من النكاح حال القطع
 قبلون على القود في النفس انما الوارث القود سقط حق المستر لانه استمر
 القصاص واذا دية الميراث قبل الميراث حال ان عفا على ما كان له حرمة
 اعتبارا حال المستر يكون للمستر منها اقل الميراث من نصفه او نصف الدية
 كما لو جاز على ما كان حال الرق فان حال الحرمة يكون الباقي للوارث هذا اذا
 دية الماول فاما ان دية الذي فاذا فعل الميراث فاقدر قطع دية حال
 دية جازم القطع في حال الرق وصار كالميراث في رزح النكاح قطع سريته القطع
 الموجه حال الرق فلا فضل من يكون الباقي دية بعد ادخال القطع حال
 الرق او قبل الميراث اما ان يكون على القاطع حال الرق نصف دية
 بالعاما بلغ ما يدرج على نصفه دية ما يجزى من الماول ومن يكون ذلك المستر
 لانه اما حتى على ما ذكره واما القاطع حال الحرمة فقد قطع به حرمة دية
 فلا يحلوا ان يكون الميراث بعد ادخال القطع او قبله فان كان بعد ادخاله
 فكل واحد منهما حكمه فكل واحد منهما فكل واحد منهما استمر من قطع ومن
 دية العفو عنها فكل واحد منهما الدية في النفس نصف الدية في الميراث ان عفو
 عن الميراث يكون الدية ويقتصر من النفس وله ان يقتصر في البدن وياخذ الدية
 للنفس فاما اذا قتل بعد الميراث فاما ان دية قبل الميراث ما والوارث
 من العفو والقود فان اجاز القود قطع وقيل ان اجاز العفو كان دية
 واحدة لا غير لانه قطع صار نصفه بدل الدية بدل النفس فان كان الدراج
 احسنا فقد قطع به لانه المقتول فانه دية بعد ادخاله حال واحد من
 من القطع فلا يدرج على القاطع حال الرق لانه نصف دية بعد القطع
 وعلى القاطع حال الحرمة القود في الطرف فلا يدرج في قصاص النفس

عند
 عند
 عند

صدر الذمة والنفارة وقال شروان على الامر القود وسدده وعلى القود صدر الذمة
 فان عفا الولي عن الامام وحلته نصف الذمة وعلى من ادبر منها النفارة فلا يحلف
 قول القوم ان الذمة عليها نصف من على من ادبر منها النفارة وجبه خلاف
 ذرية في الخلاف فاما الخلاف فيخرج على الامام ودعا الى نفسه والفرق في جهة خروج
 والنفارة فاعلم انه لا يخرج من جهة الامام سواء خرجوا من جهة النفارة او من جهة
 وهو يخرج من جهة النفارة على موضع لقطع الطريق والنفوة فاذا امره بغيره فليس له ان
 فعله المأمور فان علم المأمور انه ظالم القود عليه بالاجابة وان كان جلالا في بعض
 حق القود عليه ايضا دون الام بالاجابة في مخالفة طاعة والحق منه حرة
 وان ارجعه هذا الشرع على من جاز فعله بعد ان القود على القاتل من غيره قال
 قوام القود عليها ومنهم من قال حمله على الامام اذا امره غيره على من غيره بحرق
 وعلو من من قال على من اد امان له بعد صغر لا يعقل ان كل ما امره بشدة
 عليه فعله او حارجه او عجزا بعد طاعة مؤلوه واجبه وحمله على الامام
 ولا يعلم انه لا طاعة في معصية الله فاذا حارجه او امره بغيره فليس له فعله
 وعلى السيد القود لمن العذر من غير ان يكون له الامانة على من له السلب
 والسيف معان على السيد القود وسدده قالوا الشرع لو امره بغيره فليس له السلب
 السيد حلالا فلم يملكها فلما الفعل منهما من وجهين احدهما ان القود يجب
 ما فعلت بالماسة والسيد حار من القود بالامانة من الماساة وليس كذلك
 القطع في الرقة لانه لا يوجب الامانة ولا يجب السلب لهذا المثل هذا السب
 مما حثت القطع عليه والمثل ان القطع لما دخل المتباعدة في استيفاء حار من
 القود بالاستانة فيه والقطع في الرقة لما لم يدخل الاستانة فيه لان الموقوف
 منه لا يستيقظ قطع المصالح انك لا تلزم على القطع بالاستانة فيه قال الفصل منها

ومن

وجعل

القود

هذا من القود الذي رواه أصحابنا ان القود له كالسيف والسلب مطلقا ولا يحتاج
 الى احد لرواه فاما ان كان القود بصدقه النجاسة فمطلوبا لغيره ويعد ان امره
 الامر طاعة من على ما امر به فامر بغيره فمطلوبا لغيره فمطلوبا لغيره فمطلوبا لغيره
 والقود على الامر عند طاعة من على ما امر به فامر بغيره فمطلوبا لغيره فمطلوبا لغيره
 امره بغيره فمطلوبا لغيره فمطلوبا لغيره فمطلوبا لغيره فمطلوبا لغيره فمطلوبا لغيره
 اقل للسلب بها القود بغيره فمطلوبا لغيره فمطلوبا لغيره فمطلوبا لغيره فمطلوبا لغيره
 لان كل واحد من ان كان له لا يعلم الله لا يعلم الله فليس عليه فعله بغيره فان كان
 القود صغيرا او نحوها لا يعقل فقال له اقل ايضا فمطلوبا لغيره فمطلوبا لغيره فمطلوبا لغيره
 ان الصغر قد يصدق هذا حق فاما الصغر كالملة للام بخان عليه الصغار فلما
 ان كان المأمور حرا صغيرا او صغيرا او صغيرا او صغيرا او صغيرا او صغيرا او صغيرا او صغيرا او صغيرا
 لانه كالملة له فاقول له اقل فليس كذلك فان كان لا يوافقني على الامر لما مضى وان كان
 صغيرا او صغيرا او صغيرا او صغيرا او صغيرا او صغيرا او صغيرا او صغيرا او صغيرا او صغيرا او صغيرا
 لا يفعل الصغار وحاله مع الذمة فاما ان كان المأمور عاقلا ميمنا اما بالاعا او
 صغارا صغارا فامر بغيره فمطلوبا لغيره فمطلوبا لغيره فمطلوبا لغيره فمطلوبا لغيره فمطلوبا لغيره
 لانه اذا حارجه او امره بغيره فمطلوبا لغيره فمطلوبا لغيره فمطلوبا لغيره فمطلوبا لغيره فمطلوبا لغيره
 لا يفعل القود وان كان صغيرا او صغيرا او صغيرا او صغيرا او صغيرا او صغيرا او صغيرا او صغيرا او صغيرا او صغيرا
 كالملة له فمطلوبا لغيره فمطلوبا لغيره فمطلوبا لغيره فمطلوبا لغيره فمطلوبا لغيره فمطلوبا لغيره
 حمله اسطفا لانه محققه موثقة في حربه وعدا ان خطاه وبعده سواء
 وان كان المأمور حرا فان كان عاقلا فمطلوبا لغيره فمطلوبا لغيره فمطلوبا لغيره فمطلوبا لغيره فمطلوبا لغيره
 ووجوب الذمة من قال عمده عند قال الذمة مغلطة حاله من ماله ومن قال عمده
 خطاه فالذمة محققة موثقة على العاقلة وهو مدعى فاما ان كان امعا

حالة

صرنا فان لم يذهب وجهان بعد هذه كدرة ترك انه دية الفدين الى باطل الحق
 عليه المنع حق و الذي رواه اصحابنا في هذه القضية ان يحيى بن جندب وسئل عن
 موضع على الحضانة لا يسمع في غير منة الحرة حتى يزوجها المهر ويؤمها
 اذا اقبل الصبي او المجهول حلا فلا قصاص على واحد منهما لقوله عليه السلام دفع
 العلم عن ثمة الصبي حتى يبلغ وعن المهر حتى يزوج وعن المهر حتى يزوج وعن المهر
 الدية وما يملك الدية قال قوم هون حله المهر وقال آخرون هو حي لم يخطب
 مذهبنا قولنا في حكم المهر قال الدية مع مغلطة حاله في ماله ومن قال ان حكم
 الخط على ما ذهب اليه قال الدية بحقيقة موجهة على العاقلة فانما التكرار في
 فيه فالصاحبي ما من حرم سبب فهو غير معدود فيه مثل ان يهرس يادونه الجبهة
 فزقت فعله وهو كالتكرار اذا وقع ذكر رجل وتثنية وعليه المهر لانه لم يخط
 واحدا منهما معصولة حرمته اليه بفسق عليه وبقطعها مع مثل الجملد وامتناع
 الشتران فاما الماسان المحيطان المهر منة النكاح من المهر وهو للنساء
 فظاهر مذهبنا بعضنا انهما القصاص لو اقر فيهما الحال عدا قوم بانه حكم
 في المهر من المهر كالمالين في حكم العبد والمهر وعقبة التاوي في هذا المهر
 قصاص فيه وفي الشتر من الدية وفي المهر والمهر القصاص فان عفا في كل
 واحد منهما حال الدية في المهر الدية وفي المهرين حال الدية فان كان المهر
 عليه حتى يستدل له ذكر الرجل فخرج النساء فقطع فاطم ذكره ونسبه وقرانه
 لم يحل حاله من احد من اهل بيته حتى يزوجها او يصبر فان صبر حتى يزوجها
 لم يحل من احد من اهل بيته ذكر او انثى فان يزوجها او يخطبها او يخطبها
 بخله فعليه المهر وفي المهر في المهر في المهر في تمام المهر خلقه
 رادته وان كان اجماعا امرأة فلا هو عليها في المهر في المهر في المهر

عليها

نحو

في هذا خلقه اصلية وعلى حلوته في المهر في تمام المهر خلقه رادته
 هذا اذا بان بطلان فاما ان كان المرأة مكرهة في المهر فان كان حلا فلا هو
 لان الذكر والمهر بها حلقه رادته وهي من الرجال خلقه اصلية وعليه ماله
 حلوته وعليه في المهر الدية وان كان اجماعا امرأة فلا قصاص على احد منهما
 ما قصاص المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
 اذا اقبل الصبي ان لم يحل لم يحل من احد من اهل بيته ان يطالب بالقصاص او الدية
 فان طالب بالقصاص فلا قصاص له لانه لم يخطب فاما وجب له القصاص فانه يحل
 ان يكون له القصاص في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
 وان قال ان طالب الدية لم يحل من احد من اهل بيته ان يطالب الدية ويقضوا على القصاص
 او لا يقضوا فان طالب بالقصاص عفا عن القصاص من عفو القصاص واعطى من المهر
 البقية وهو جنة المهر من ان يقطع ان حقه لا قصاص عليها ويعطيه حلوته
 في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
 مستحق دية في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
 استوفاه وامان قال طالب الدية ولا اعفوا عن القصاص حتى يزوجها لانه لم يخط
 ماله في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
 للمهر مع بقا القصاص فان قالوا ان المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
 ام لا فان قصصه على سبب حاله انما يحل حلوته ما اذا استحق لانه ان كان
 ذكره حلوته المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
 حلوته في ذلك فلا حلوته للذكر وان كان اجماعا ان له حلوته لان
 اجماعا يعين حلوته للمهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
 سواء ان امرأة او رجلا فعلى هذا يحل دفع اليه حلوته من قال لا دفع

٧
 في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر

اليه حلومه من في المذبح اليه فلا كلام ومن قال حلوته فانه قال
 بعضهم له حلوته ما قطع منه آخر الامة يكون بقوم بعد الخباية والقوم
 بعد الخباية دون اليوم فلما وليس في القصص ان يعطى حلوته القوم
 له اول ما يجر حلوته فانه دون جلاجل الله اذا قل عند انما
 ما الذي يحكيه قال يوم الفل وحل احد سنن اليهود والذرية في اسرها
 اصلح نفسه فان احار احار فهايت وسقط الامر وان عفا عن احد ما سقط
 اليه جرحه على هذا موجب الفل الموقر او الذرية وقال الجرح والفل اوجب اليهود
 فقط والاول الجرح ان يفل او يفتق فان قيل فلا كلام وان عفا على حال
 سقط القود وبذلك الذرية لم يجر القود فلو ان الذرية على هذا لما كان ذلك
 وعلى المذهب من حيث الذرية القوم سواء جرحوا على الجرح لانهم من ذرية المذبح
 والذي من اصحابنا عليه وافقت ما يخبرهم ان الفل يوجب القود والاول المذبح
 بن ان يفل او يفتق فان قيل فلا كلام وان عفا لم يثبت الذرية المذبح على استحي
 فان قيل القود ولم يفل الذرية ليل الال عليه غيره وان قيل الال الذرية وورثها
 الجاني حاشية الذرية معذرة على ما ذكره في الذرية فان لم يرض بالاول جار
 ان يفاذي نفسه بالمرادة عليها على ما يراه احيان عليه واذا قل ان الفل
 يوجب القود فقط فان عفا عن الذرية لم يسقط مائة عفا على ما يحكيه
 لو عفا عن المذبح فحل المذبح وان عفا عن القود فاما ان يعفو على حال او
 على غير حال ويطلق فان عفا على حال ثبت المذبح ان عفا على غير حال سقط
 القود ولم يثبت المذبح وان اطلق قال قوم سقط القود في غير حال وهو الذي
 نعني به مدعيه ان الذي وحيله هو القود فاذا عفا عنه وقدر عفا
 عن ذلك ما وجب له ومنهم من قال ثبت المذبح محرم القود ومن قال بخلافه

سنة الهجرة

من المذبح والذرية والكل في فصل اح احار واذا عفا فان احار الذرية
 فثبت سقط القود لم يجر او احارها فان احار احارها ما يعنى وسقط
 الامر فان اراد القود فثبت هذا الى القود لم يجر له لانه بعد عن الذي
 الى ما هو اعلى فان احار القصاص يعنى ويسقط الذرية فان ارادها من
 ان يعفو اعلى ما قال قوم لم يجر ذلك وقال الجرح يجوز ان يعفو عن
 الذرية فانه لا يمنع ان يعفو الى احار له بعد تركه فاما العفو فان عفا
 عن الذرية ثبت القصاص وان عفا عن القصاص او لم فاما ان يعفو على حال
 او غير حال ويطلق فان عفا على غير حال سقط المذبح لانه قد وجب له احد
 سبب فاما عفا عن الجرح فثبت الامر وقوله غير حال سقط بعد موته
 وان عفا على حال ثبت المذبح لانه وجب له احد فاما عفا عن احد
 على سبب الجرح فثبت ان عفا مطلقا ثبت المذبح والعفو هذا من القول الاول
 ان عفا او جرحا سبب القود او المذبح فاذا عفا عن احد ما مطلقا
 على اية اراد استقام الامر وليس ذلك اذا قبل او جرح القود فقط لان الجرح
 هذا القود لا غير فاذا اطلق العفو لم يثبت سبب لانه قد عفا عن ذلك ما وجب
 له ولهذا لم يثبت شيء اذا احار الفل فلا يثبت به الذرية وهو اسقط المذبح
 وغيره خطأ وعبرنا بحاشية القود مثل ان يفل المذبح او يفل المذبح
 فان اراد جرح الذرية كانت غير المذبح ورثته من رثته من المذبح المذبح
 منهم والمذبح وسواء ان المذبح سبب سبب المذبح او لا ولم يثبتوا
 ان القفل موزون في المذبح لولا ان عفا عن قتل موشا خطأ فهو برقة
 مومنة وذرية مسيلة الى ابيه والمذبح عبارة عن جرح هو كذا واما الكلام
 في النصارى وهو اذا قبل عفا مائة فانه ذرية في المذبح برقة من رثته

حالا

لست اعلم انهم واحد خالو عنوا مطلقا وفي معنى شجرة القرى وادانها
انه اذا كان عليه ذنب لم يكن له لية الحق على غير ما ايدى القود لما ان
الفرع ما واما الميراث فانه يعتبر في الحق من المبدأ اذ اوصى له غيره فخاص
لم يحل من احد امير اما ان يكون نسا او طافا فان كان نسا فلول الدم ان ينسب
لقوله ومن قبل مطلقا فقد جعل الولية سلطانا وليس له ان يهرس فيه الماسيب
غير وصوم لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال ان الله يحب الممسح
فاذا اختلفوا فاحسوا القلة والنجاة احذر من يهرس به يورج دمه فاذا اختلف
في الميراث فليدمل الى اقل اقل من عدة سيفه الى غير وصوم لم يزل يهرس في الارض
تعد به في المصوم بل على نفسه لانه يهرس به وبعضه من صاحبه لانه يهرس
او لم يكن نعم نعم عليه القود ولا نفس بعد موته فان حفر في الماله سيف
غير وصوم مكن من المشقة بغير الرقة فان ضرر الرقة وطلع اثره فقد
استوفي حقه وان ضرر على غير الرقة سالاه فان قال عند الله قال يوم يهرس
لمنه جنى عليه بان حرجه في غير موضع اخرج وان قال اخطا في نكاح فان كان
مما لا يخطا فيه العادة مثل ان ضرر جلد او فمجة او شفة لم يقبل قوله انه
انه اخطا وان كان ضرر في ولا يخطى ولا يضر في الوضوء في حق ابه لم يقبل قوله وعمر
فان كان مثله يخطى به مثل ان ضرر على ابه بالقرص الرقة او على اهاقه
بالقرص الرقة فالقول قوله مع سببه انه اخطا فان فرق لما يفر فلا
يعد اقل له ان يكره الاستيفاء ام لم قال بعضهم ليس له ذلك وفعال له
وقل من يكره الاستيفاء وقال الخرون على ثانيا للسومة والذي نقوله انه ان
كان يكره وكان ان احسن استوفاه واما ان كان القاضع الفرق لم على ان
القطع من قطعه بنفسه لانه لا يؤمن ان يكون من حرجه على الشئ ان يقطع

على

في الميراث

لست اعلم انهم واحد خالو عنوا مطلقا وفي معنى شجرة القرى وادانها
انه اذا كان عليه ذنب لم يكن له لية الحق على غير ما ايدى القود لما ان
الفرع ما واما الميراث فانه يعتبر في الحق من المبدأ اذ اوصى له غيره فخاص
لم يحل من احد امير اما ان يكون نسا او طافا فان كان نسا فلول الدم ان ينسب
لقوله ومن قبل مطلقا فقد جعل الولية سلطانا وليس له ان يهرس فيه الماسيب
غير وصوم لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال ان الله يحب الممسح
فاذا اختلفوا فاحسوا القلة والنجاة احذر من يهرس به يورج دمه فاذا اختلف
في الميراث فليدمل الى اقل اقل من عدة سيفه الى غير وصوم لم يزل يهرس في الارض
تعد به في المصوم بل على نفسه لانه يهرس به وبعضه من صاحبه لانه يهرس
او لم يكن نعم نعم عليه القود ولا نفس بعد موته فان حفر في الماله سيف
غير وصوم مكن من المشقة بغير الرقة فان ضرر الرقة وطلع اثره فقد
استوفي حقه وان ضرر على غير الرقة سالاه فان قال عند الله قال يوم يهرس
لمنه جنى عليه بان حرجه في غير موضع اخرج وان قال اخطا في نكاح فان كان
مما لا يخطا فيه العادة مثل ان ضرر جلد او فمجة او شفة لم يقبل قوله انه
انه اخطا وان كان ضرر في ولا يخطى ولا يضر في الوضوء في حق ابه لم يقبل قوله وعمر
فان كان مثله يخطى به مثل ان ضرر على ابه بالقرص الرقة او على اهاقه
بالقرص الرقة فالقول قوله مع سببه انه اخطا فان فرق لما يفر فلا
يعد اقل له ان يكره الاستيفاء ام لم قال بعضهم ليس له ذلك وفعال له
وقل من يكره الاستيفاء وقال الخرون على ثانيا للسومة والذي نقوله انه ان
كان يكره وكان ان احسن استوفاه واما ان كان القاضع الفرق لم على ان
القطع من قطعه بنفسه لانه لا يؤمن ان يكون من حرجه على الشئ ان يقطع

العقد

في الميراث

فالتدبر على عاقبته والفتارة في حاله فليحطوا على موضع كل على حاله
من خطا احوال فقال يوم على كل واحد كماله امام وقال اخرون من المال على خطا
البحر لم يزل وهذا الامام قد علم فلو جعل على ما قلنا ما دقنا له ان من قال الله
على عاقبته قال الفتارة في حاله ومن قال في المال ان الفتارة على كل واحد مما في
ماله والثاني من المال ان المال ما لم يزل على عاقبته او اما قلنا ان كل واحد من احواله
من انما اخطا الحكم فهو من المال اذا قلنا احواله حقا كانت فله المذهب
عشره واحدا بعد واحد وجعل كل على كل على قوله القولي ان كل واحد من احواله
قبل الماول من المفاضل الى هذا المذهب يكون لكل واحد في حكمه حاله في
وان قام واحد فضله سقطت كل من المفاضل الى حكم الله وقال بعضهم
يتداخل حقوقهم القصاص فليس لواحد منهم ان يفر بغيره بل يفر بجماعتهم فلو
قد استوفوا حقوقهم وان باءوا احواله فقد استوفوا حقهم وسقطت حقوق الباقيين
وهذا قول غيرنا نقول ان لكل واحد من احواله في نفسه ولا يتداخل فاذ كانت لكل
واحد جماعة لم يزل من كل واحد احوال احدا بعد احدا ودفعه واجره او اشتد له
فان قتلهم واحدا بعد واحد فله الماول الماول فيقال له اخبرنا ان احوال القصاص
استوفى حقه وسقطت حقوق الباقيين عندنا في المال عند بعضهم الى الدين ان احواله
الدية فيبذلها التجاني عندنا قال الثاني انه على ما قلنا الماول عندنا حتى ياتي على
آخره فان من الموسط والماحب فليقتل استوفى الامام ان يخطى الماول من جهة
ذلك فان لم يفعل من هذا من قبله قد استوفى وسقطت حقوق الباقيين عندنا في المال
وعدهم الى الدين ان لا يربى حتى ياتي على رجل فبذل عند القصاص من فضله ثم
فان اخبرنا القصاص لنفسه وكان فعل الماول قد مضى من قبله او لا وان كان
ولي احدهما غلبا او صغيرا او دول الماخر كبر الكفة فادخله في الصغير او العا

فهر

الاحد من المفاضل قد قدم الغالب ان قلنا كما مضى المبالغ قد استوفى
من الصغير والغالب عندنا الى المال عند من الملة فان كان في حكمه دية
مثل ان من المفاضل على كل واحد من احواله وفي احواله دية او غير ذلك
قد علم عليهم بغيره فليس بعضهم او لم يباحه ففرع عنهم فليخرج حقه كانه كان
اليه ثم يفرع عن الباقيين انما كان في المفاضل من قبله او لا فان اخبرنا
على كل جولة وان لم يفرعنا القصاص من الماول في دفعه واحدة اذا قطع من رجل
وقيل ان كل قطعا وقطعا بل لم يفرعنا وقال بعضهم فليقتل من يقطع فان قيل
اولا لم يقطع اخره قطعا ايضا بالمال في هذا الماول الله عن استيفاء الحق
فاقا ان كان هذا في الماول او قطع اصبع رجل او غير ذلك عليه القصاص المجمع
للاول والاخر في الماول فليقتل اصبعه القصاص من القصاص من القصاص فانما
وجب له دية اصبع عشر من الماول انما راعى رضا القاطع بذلك ولو لم يزل الماول
بين المقطع والقصاص فان احوال الماول القصاص قطعا له الماصع ويكون قطع
يده ما يختار بين قطعه وبين القصاص فانما راعى له حال المولى وان اقصى حاله
دية اصبع عشر من الماول فانما راعى القصاص من هذا قطع او لا يدرى من قطع اصبع
من آخر وجب لكل واحد منها القصاص على المولى من قطع يده او لا يدرى ولو لم يزل
دية اصبع فان هذا الماول على ما ان كان الماول يختار بين قطع اصبعه وبين القصاص
عنها ولا يقدم قطع الماصع على قطع الماول في دفعه ثقتان حتى الماول الله وجب
له قطع يده كاملة فسد على هذه المسئلة اذا قطع يده واحدا وهل اخر قلنا
يقطع ويقتل الماول فضل الثاني فان من المقطع الى من قطع يده فمات فلو لم يزل
انما حذر من لثة الجاني نصف الملة لان من الماخر عليه ضار نفسه والقطع ادا
ضار نفسه دخل ارضه في يدها وضار الجاني لثة الكفة فادخله في الصغير او العا

عن نصها هذا اذا كان الحائض يوجب القود فاما ان قلت عمدا لم يوجب القود مثل
 ان قطع يده من نصها هذا او جرحه في عظمه ما وظهر به عفا الجني عليه من
 القصاص ثم قال العفا في قوله القصاص هو ما كان من عفو عن القصاص من القصاص
 فانه عفا عن القصاص حتى لم يحل فيه القصاص فيكون له بالجار من القصاص
 والعفو فان قيل فلا خلاف ان عفا على مال وجب له مال الدية فان قطع يده
 ثم ان الجني عليه عفا عن القصاص فعدا القصاص فعدا القصاص فعدا القصاص
 المقبول القصاص والعفو على مال فدون له مال الدية فان القصاص عفا عنه بعد الجرح
 عفا عنه فله بقدر ما لم يجر فانه قتل قبل ان يقطع يده فان قتل قبل
 القطع كان قتل عفا عنه القصاص وقال بعض اصحابنا عفا عن القصاص عفا
 عن القصاص لان القصاص من القصاص فعدا القصاص فعدا القصاص فعدا القصاص
 المراهية وهو ما سجدناه الواحد عفا عن بعضها فعدا القصاص عفا عن بعضها
 واما الدية فله نصف الدية بالعمد واستوى نصف الدية والقصاص
 عفا عنه عفا عن وهو ان لو كان القصاص او العفو على نصف الدية وهو عفا
 اما القصاص فليكن القصاص في القصاص فعدا القصاص فعدا القصاص فعدا القصاص
 يده فليكن له نصف الدية بالعمد والقتل عفا عن القصاص فعدا القصاص فعدا القصاص
 لم يدخل في القصاص فعدا القصاص فعدا القصاص فعدا القصاص فعدا القصاص
 يدخل في القصاص فعدا القصاص فعدا القصاص فعدا القصاص فعدا القصاص
 ولم يستحق دية اليد ودية في القصاص فعدا القصاص فعدا القصاص فعدا القصاص
 فافوجبا عليه نصف الدية فبان ان القصاص منها اذا استكمل القصاص فعدا القصاص
 لم يحل من ثلثها احوال اما ان يكونا من ثلثها فعدا القصاص فعدا القصاص فعدا القصاص
 واحدهما او القصاص يده احوال دون الاخر فان كان كل واحد منهما من نصها

نحوه

مثل من ملاحه او عذر قتل عمدا او مشركا فلا مشركا معاوان فان
 كل واحد منهما لا يقتل به مثل من قتل عمدا او مشركا فلا مشركا معاوان
 قتل ولا قتل قاصرا على احدهما او هلكا لو كانا من سبيلين به ولا خطا او
 عدا حقة فلا قصاص ان كان احدهما القود فقتله قبل ان يكون القود لم يحل
 احدهما ان يكون القود لم يحل احدهما المعنى فيه او في فعله فان كان المعنى
 فيه مثل ان تشار اجنبا فقتله او قاصرا في فعله او عدا في فعله
 فعلى ترك القود دونه وان كان القود لم يحل عليه المعنى فقتله مثل ان عدا
 محضاً شاك من فعله خطا او عدا خطا فلا يوجب له القود على احد منهما وقال
 على العامد القود سواء سقط عن تركه المعنى فيه او في فعله وهو الموقوف على
 فاما اذا قتله دمه معصية او مجبور وكان القتل عدا منها فالقود على كل واحد
 قتل الجني والمجور عدا لهما الشاكلة عدا فقتله عدا لهما في كل واحد
 قوم عدا عدا وقال القود عدا في جميع الخطا وهو عدا من القود عليه السلام
 دفع العلم عن يده عن الصحيح مع والمجور حتى يعقوب والباقي حتى يتبعه وعلى كل
 معا لوجود عليه واما الدية فمن قال عدا فالدية معطلة حاله في حاله
 ومن قال خطا على ما قلناه فالدية محقة موقلة على عاقلة فاد اشرك
 العامد صبيا في قتل العمد من قال عدا فعدا القود ومن قال
 خطا فعدا القود على تركه لانه عدا في فعله المعنى فقتله وعلى ما
 قلناه على العامد القود وان قلنا ان عدا الصبي خطا لكان عدا القود عدا ان
 على اولاد به فاحل الدية داواه في المال فعدا فاذ انبى هذا فان فعله
 غيره مضمون مثل ان تشارك سبعا في قتل انسان وتشارك حلا في قتل نفسه
 مثل ان جرحه وجرح نفسه او جرحه وتكلم اسلم فجره آخر في حال الخطا

فان كان القود على كل واحد منهما فعدا القود على كل واحد منهما

فانه اذا كان علم احدنا محال فهل على من عليه القود قال فيهم لا قود عليه لانه
احسن من ذلك انما هو ان محال على من عليه القود والشيخ ايضا في جعله وقال
عليه القود وهو من جنسها لانه عام في القود على احد من المعنى فيكون
كذلك لا يربط على لانه وقيل اصله دل نفس فلا يربط على اقله اذا
فعل الرجل عذابه ولما ان اثنان احوال وعان المانع احد منهما من الاثنين
لا يربط على احد منهما غير انهما لهما من المانع والقود فان عقوا على ما ليس
لها الدية على القاتل من عقوا على غير مال سقط القود الى غير ما ان عقوا لظن
قال فيهم من كان قال فيهم من استقامه وهو من جنسها وان عقوا احد من سقط القود
عنه وهم وعدا لم سقط القود اذا رد بعد ارماعه على الجرح ولو لم يستقر القود
خارج للعلماء غير انه لم يملكها استقامه ومعا فاما ان يرد على غير ما او يرد على
اياه في استقامه فان اد احد منهما ان يقتل لم يكن ذلك لهما من اوجه عندهم
لان القصاص لما فلا يسقط فيه احد منهما وعدا لانه ذلك الذي لا يقتل فان
بادا احد منهما قتله بعد ما قود عليه وقالوا لا يخلو امر احد من ائمة ان يقتله
قبل عوج ابيه او بعد عقوقه فان قتله قبل عقوقه فعل عليه القود على قولين
فله بعد عقوقه لم يعمل من احوالهم ائمة ان يكون بعد حكم احوالهم معهود القود من
القاتل او قبل حمله فان كان قبل حمله فان قتله قبل العلم بالقود فعل عليه القود
اگر لا على المولى من ان الصبي ما هنا ان عليه القود والصحيح في المقتل انه
لا قود عليه واما ان قتله بعد العقوق قبل العلم بالقود فاما حقيقته على ان
قبلها من قال عليه القود اذا قتله قبل العلم بالقود فصاحبا او من قال
لا قود عليه اذا اهل قبل العلم بالقود فعل عليه القود اتم لا على قوليه هذه المسألة
مسائل على قولين اذا قتله قبل حمله احوالهم فاما ان قتله بعد حكم احوالهم معهود

القود

القود عن ائمة عليه القود هو واحد او اعم عليه او لم يعلم فان عقوا على
من عاد قسمة فعليه القود هو واحد او اعم عليه او ان عقوا اعم عام عادا
او احد من قسمة فعليه القود هو واحد من قسمة من قسمة من قسمة من قسمة
وعندنا بحسب المخير من القود وقيل القاتل يقتل بعد العقوق منها او من احوالها فاما
المقتدعة فلا يوجب القود محال بل القاتل واحد منها القود بعد عقوق صاحبها
مشروط بتردية ما قود عاقبه وقيل لا كانوا امانة ففما نسجه وسعوت
دار للباقي القود بالشرط الذي ذكرناه ولما المقتدع على كل واحد من المولى على من
فاذا قال على المولى القاتل القود حمله ان قال المقتدع ظمما لا على وجه القاتل
وقال ان مقتدعه منه يبرأ ان قتله بعين ايمان فقتله فقتله لانه مقتدعه
ويقتل به المولى القاتل فاما اذا قاتل الدية فقتل مقتدعه في تركه المولى
الذي لم يقتل مقتدعه المولى القاتل يسقط من مائة نصفها للمولى الذي لم يقتل
ونصفها للمولى القاتل اذا قاتل القود على المولى القاتل لم يقتل المولى الذي لم يقتل
من احوالهم انما ان يكون مقتدعه القود او لم يقتل عنه فان لم يقتل عنه على
المولى القاتل يقتل مقتدعه قاتل المقتدع قتله وهو مقتدعه نصفه فقتل مقتدعه
قلا وجب عليه من احوالهم فاذا ثبت ان عليه الدية فان المولى الذي لم يقتل نصف
الدية من جهة سقط عن القود غير احوالهم فاسقط نصف الدية فان لم
نصفه فقد تقرر ان على المولى القاتل نصف الدية قاتل المولى الذي لم يقتل
نصف دية ابيه وعلى من مقتدعه قال قوم مقتدعه على ابيه وقال احوالهم
هذا النصف للمولى الذي لم يقتل تركه قاتل المقتدع فان مقتدعه المولى الذي لم
يقتل مقتدعه على ابيه دون مائة فائت ابيه نظر فان لم يلوثة عن هذا
النصف الذي وجب له على ابيه لم يصح لانه ابرأ غير محل حقه وان ابرأ لخاله عنه

مع المراتب انما محاجة وليس لورثة قابل لثابت حق على الاثر من حق
 الاول لقابل من ان الحق سقط عنه محل حال انه لا يقبل فاقبل امه اسوي
 نصه عنه ووجب عليه بدل لصعوبة الدية لاجل وفاء عنه اخوه فلم
 يبق عليه حق من قال بصف الدية له في تركه قابل امه فعلى هذا له ذلك كما
 قابل امه ولو ربه قبل المصداق الدية على اخيه فاقبل امه الذي لم يقبل اخاه عن
 نصه الدية لم يبرأ من حجة على غير اخيه وان اراد ووجه قابل امه عن نصه الدية
 صح المأثر وسقط حجة الذي قبضه عليه ولو ربه قابل امه بصف الدية على الولي
 القابل من حق ما عليه حاله فان عليه الدية كما يبرأ من حكم الف دينار على رجل لم
 من له الدين ووجهه وان لم يبرأ من طلبها بحقه على الغير ذلك ما اذا
 كان قبل عقوبته فيها وانما ان كان بعد العقوبة لم يبرأ من اجزاء انما ان يعقوب
 على حال وعلى غير حال فان عقبا على حال ومطلقا وقيل ان الطلاق يحل به المال
 فاحكم فيه حاله وان صدر قبل ان يعاقب اخوه ولا يحصل من ان الطلاق يرد ماله
 بالعقوبة والقود ولو لم يكن على ما قلنا جرحا جرحا وانما ان عقبا على غير حال
 مطلقا وجعل الطلاق له المال فحق العقابي عن المصاير من الدية معا
 وثبت لغير العقابي نصف الدية في ماله القابل لبرأه اذا قبله فقد قل من له في ماله
 نصف الدية ووجب عليه ماله كمال الدية وسقط عن الدية نصف ما في ماله
 في دينه ووجب عليه لو ربه قابل الميراث نصف الدية اذا قطع بدرجل من الذم قطع
 آخر ذلك ليد من الميراث من ان المال الاول ثم ترك الميراث فاما فان لا
 وعند جماعة وقال قوم الميراث والاطاع والميراث هو المال فليقطع الميراث لاهل
 فيقتل الميراث فاذا تبين عليها القتل فولي القتل بالبرأ ان اختار القود قطع
 الميراث ثم قبله فان قطعته ثم اراد العقوبة على مال لم يبرأ له لانه لو عقبا له نص

الدية

الدية

الدية لهما فالحكم وقدر اخيه الدية وهي تقوم مقام نصف الدية وليس للمال
 والماضي قطع ذراعا لائق عليه بغيره فان كان الميراث حمله ووطعت
 وان قبله بعد ذلك فلا كلام وان اختار العقوبة على مال كان له نصف الدية لاهل
 حلومته ذراع لائق له وان كان الميراث حمله فليقطع ذراعا لائق عليه فليقطع ذراع
 قطعة من الميراث لاقان قوم له ذلك وهو مذهب وقال آخرون لا يقطع من
 الميراث الا بقصو الولي فقد قطع به مملوك فليقطع ذراعا لائق له اذا قبله وهو ذراع
 عليه كف بطلان لائق على هذا الميراث وأهل هذه المسئلة اذا احاقه لاد
 الحق عليه القود من ماله بغيره بغيره فان كان بعد الميراث مال لم يبرأ له وان كان قبل
 الميراث مال بغيره الميراث بغيره ماله حمله وقال قوم ان نصفه ثم قبله وقال
 آخرون لم يبرأ من ذلك هذا ان شرح بقصا فيه اذا اختار نصا وعدا بالبرأ
 فخرج ذلك من القتل فقط فاما ما بالبدن الميراث يقطع البدن الميراث المقتولة
 من الذم وعندنا وان جاز ذلك فاما يجوز اذا رد دية البدن الى الذم ومن
 اجاز ذلك لم يوجب دية اصله اذا وجب عليه الجماعة من الاولاد كما اخوه بالعام
 فقد قلنا ان على مذهبنا ان لكل واحد ان يفر دية قبله من طين ضمن حصته بالقبض
 وعندهم ليس له ذلك بل يؤولون من يسوي لهم فان شأخوا ولم يفعلوا وقال
 حل واحد انما التولي قبله اقرع بينهم فمن حرم اسمه كان ذلك الميراث لاهل
 قبله لا ياد بهم بل يجمعون فانه وانما يترك الحق المقدم بالقتل اذا قبل
 يجل لخلل يجمع القود استغنى عنه بالسبع غير او ما حرمى غيره وعندهم
 فصل من قبله فان قبله بالسبع او حرقه او غرقه او خنقه او مرقه
 الطعام والشراب عن ماله قبله وقال بعضهم لا يحد عليه فاما قبله
 عن ماله المحرم والنار وما عدا هذا من الاشياء لا يحد عليه فاما قبله

قطع
 ربا

حتى ان يدخل احد القاص من محل المذبحان هذا اذا اقل احد من القاصين
والقول قوله انه لما كان في ارض صفة الحانة فاذ احلف ان عليه ارض
موضحة فاعلم ما مضى فاجاب المذبحين بما جابا فاذ انضمت في المذبح
فدخل خرج على المذبح في الغلظ والغدر والاعاد والمق والتمرد والاعاد
والقاص فيه واجب الكلام في نفسه على ما سجد في المذبح وكان عفا فان
فيه حكومة دون المذبح وعده واجبه معذرة سجد في المذبح وفي المذبح
المحتمل وقال بعضهم لا قصاص الخارج المذبح فيه حكومة اذا سجد دون
الموضحة مثل ان شجرة الخلافة قال قوم فيه العود وقال المروزي جود في الموضحة
اقوى للظاهر ومن قال لا قصاص في اقل من بعض الموضحة متلازمة ذلك
انه قد يكون من الموضحة علف الجمل المذبح فيقول على الموضحة فيها نصف
اغلة ويكون من الشجر دوقا يجر قليل الموضحة من الموضحة فيه نصف
لواقل فاذا اخذت منه شجرة منها نفسها المذبح او اخذت منها شجرة وهذا
لا سبل له فاذا انشأه ما قصاص في هذا فان لم يعلم قدرها من الموضحة فيها
الحكومة وهو ان يصير حتى يدخل من بقية عدا او حرا على ما يلى ذكره
فادخل الحكومة وان كان قدرها من الموضحة وانما يعلم ذلك ان يكون من
الموضحة موضحة فمعرفة الموضحة يدخل الموضحة فمعرفة قدرها
ثم يدخل الموضحة فمعرفة قدرها من الموضحة فمعرفة قدرها من
قدرها فان كان نصف موضحة انزمت فيه نصف موضحة وما زاد انقص
فمساها وان اشغل الموضع قال قوم سطران تخففنا نصف سكر في المادة
رجع الى الموضع فان الموضع نصف موضحة علمنا انها نصف موضحة وانك
مطروح فان الموضحة اقل من نصف موضحة في الغلظ في الموضع لما قدر

النفوس

الصفة لا بد من تعريضه وان قال القوم انهم نصف موضحة فليقل ان الزيادة
 على النصف ماسة موجودة وصار ما شكك فيه من الزيادة معلوما فاحررا
 العجبة والوقوف بعض سائمة فحققت انك شكك في الزيادة فاعلم بانها الحروف
 فاني نصت الى النصف في المثالين ووجب النصف فيهم قال اذا شكك
 في الزيادة واجبا في المأمور من نصفه فاعلم ان نصفه عند انقطاعه
 والواجب المأمور من نصفه او ما نصت اليه من بعضه هذا اعلا لاسم
 اذا عصبه ففقط بكرة وقدره في اليد والحنانة واجبا عليه في المأمور
 انما ضمة الحنانية وقد قلنا لم يوجب في المأمور قال هذا وعلى غيره
 آخر النقص فمما ذكر في النسخة بان يكون النقص من النقص موضحة معروفة
 قدر شكك فاذا عرفت ان النصف موضحة ووجدنا في باب النسخ موضحة في باب
 في ذلك المكان معروفة فاعلم ان النصف موضحة في بابها فليقل ان
 فقد ذكر ذلك في بعض فاعلم انها موضحة واما ان اجازتها فيها
 فقد ذكرنا في النسخ الى خلافها فاعلم ان النقص موضحة في بابها فليقل ان
 في المأمور من النقص في اليد والرجل والماديين العجز والرافع للسان
 واللسان في اليد لقوله النفس والنفس العين العين المذبة ففصل على ما هو
 على اليد والرجل اذا كانا حارة في اليد امكن اعيان بغير زيادة واما سبب
 سلمة شرط الاتفاق في الحربة والسلامة والامتناع المسمى انما هو
 وسار يثبت في اليد والقدرة في الماسية بل في اليد الغلظة المينة باليد
 الدقيقة المينة الضعيفة للظاهر المينة ولما تقدم من ان اليد في الماسية
 الى موقوف النقص في الاتفاق في الميدي على صورة واحدة كما وضعها
 فاذ ثبت ذلك في اليد اربع مسائل احدا قطع به من مفصل النوع ففقط

مدونة من مفصل اللوع وكون المعنى عليه الحار من اجزاء الحار من المفصول على مال
 فاذا اعتقد ان هذا نصف الدية يحسن من المال الثانية وان قطع يده من بعض الاصابع
 فلا قصاص فيها من بعض الاصابع لان نصف الدية لا يعمل بقطع خرافة على الاقربة
 او اخذ الدية من حقه فكون المعنى عليه بالخيار بين العفو على مال له دية وحلوه
 فيما اذا علم ان المارح وبيع القصاص من مفصل الدية من اللوع وباحر حلوه فيما
 بين من المارح المالة وبيع من مفصل المرقق لانه مفصل المعنى عليه بالخيار بين
 بين ان يعفو او ياخذ دية المارح من المارح وحلوه في المارح ومن ان يعفو
 من المرقق فان قال ان القصاص من اللوع واخذ حلوه في المارح لم يلزم له لانه اذا
 امكنه استيفاء حقه اجمع فوجد دية المارح في استيفاء بعض اصابع اللوع فما
 بقي بقاها للملحة فلا حاجة الى القصاص من اللوع واخذ حلوه فيما بقي
 الدية لانه لا استيفاء جمع حقه قصاصا لان نصف الدية لا يحصل له وحلوه
 اذا قطع يده من مفصل الذئب على هذا الفصل الرابعة خلع شفة واطلع العظم
 الذي هو المشط من ظهر مثل اهل الخيرة فان لم يعمل استيفاء ذلك قصاصا
 ولا يحاط عليه ما يحاطه اسوقا قصاصا لان له حرا انتهى اليه وان قالوا لا
 ناهي عليه بما يقفه فالمعنى عليه بالخيار بين العفو واخذ دية المارح وفيما
 راد على الدية حكمة وبيع ان ياخذ القصاص من المثل في جوار دية حكمة
 ٥ اذا قطع يده اجازة الاصابع وبه ناقصة اصبع فالمعنى عليه بالخيار بين
 العفو على مال له دية المارح من المارح ومن ان يعفو فاخذ دية ناقصة
 اصبع فصا واخذ دية المارح المفقودة وهي خلاف وهو ان يصيبه
 ليرفع دية المارح الى ان يكون قد اضر دية فليعلمه ذلك فليعفو عنه
 قودا اذا كان موجودا وجب له حكمة دية اذا كان مفقودا مثل ان يقطع

يد
 دية
 دية

اصبع

اصبع من دية الاصبع واخذ دية فان كانت دية شاة فقلع بجمعة فالمعنى عليه بالخيار
 بين اخذ الدية وبين اخذ الشاة بالقيمة ويوقع فيه الى اهل الخيرة فان لم يعمل
 قطع الشاة بغير العفو المارح وبيع حقه وبيع حقه وبيع حقه وبيع حقه
 لم يقطع الا ان لم ياخذ حقه من المارح او ياخذ حقه من المارح او ياخذ حقه من المارح
 قد روي ما هو اقيم حقه فعوض القيمة بالقوة اذا قطع يده شاة وبه
 صحفة المثل فيما عداه فكون عليه عدا وعد جميعهم وقار او دية بقطع القيمة
 بالثلاثة غير ان عداه الى المارح القيمة وعندهم في الحكومة اذا قطع اصبع رجل
 قسرا لانه قد روي كونه من اهل الحل في المارح التي يارح فوجد دون المارح
 المارح من المارح القصاص من المارح وقال بعض اصابع اصابع اصابع اصابع
 مدحنا ان دية المارح من قال القصاص من الدية قال قمان دية لها على
 اجازة وان لم يحاط به وطى المعنى عليه بالخيار بين العفو عن القصاص واخذ الدية
 فيما بقي من عفا عن القود ان له دية يد ياخذ حقه من المارح وان لم يحاط به
 قطع المارح باصبعه واخذ دية اربع اصابع اربع اصابع من المارح مع الدية التي
 سمها فدخل ما تمت المارح الى المارح من اصابعها في باب الدية فاما ما
 تحت الاصابع التي يارح قطعها وذهب ما تحتها بالسرقة فقلت بغيره ليس له المطالبة
 ما روي المارح دخل ما تحتها المارح وحكم المارح في الدية دخل ما تحتها المارح
 في حكم المارح في القود وقال اخرون لم يدخل ما تحتها في حكمها وله المطالبة باذنه
 لان المارح من جنابة مفقودة فقلت المارح مفقودة وهو المارح في اخذ الدية المعنى
 ان ياخذ قود المارح فاخذ دية لها المطالبة بغيره ما بقي كما ان ليس عليه حصة
 حتى يقطع ما يكون من المارح فقلع ان القصاص من المارح وبيع حقه وبيع حقه وبيع حقه
 وبيع حقه منه لا يورثه فان لم مال القصاص من المارح الى المارح او الى النفس

من جهة رجل من قطع المائلة الوسطى من شدة قسرها لعلها العليا والاسفل
 العليا وان جازت القصاص عليه في الخلف لها من جهة فان جازت صاحب العليا
 او لم يقطعها العليا فاذا جازت صاحب الوسطى قطعها الوسطى فان جازت صاحب
 الوسطى او لم يقطعها القصاص للرجل الوسطى ان عليه عليا فلا يأخذ اعلى من واحد
 وان جازت الجازين القصاص الوسطى احد الدية ومن ان يجرى من غير ما يكون من صاحب
 العليا واخذ القصاص من جازت صاحب الوسطى اخذ القصاص الوسطى وان جازت
 وعفا او نقص العليا قبل صاحب الوسطى الجاز من القصاص على ان ما جازت دية
 ومن ان يجرى لعل العليا من الجاز من جازت صاحب الوسطى من جازت صاحب
 قسرها وذلك في الواجب قطعها لعل صاحبها على ذلك القاطع لها اصابع
 قيل له لعل القصاص من جهة فان جازت احد المعلومات والمفاد حتى لعل اصابع
 القاطع تدبره فاصاحا او غيره فان جازت ولا كلام وان يادد فاجازت الوسطى العليا
 قلنا لا فذا جازت دية املة لا حق لها فليكن لعلها فعلها من وسطها فاصابع
 العليا بقوا على محلها ووجه الدية على الجازي فاجازت دية الملة على صاحب الوسطى
 وعليه دية املة لصاحب العليا فاجازت الجاز من صاحب الوسطى ويرفعها الى املة
 العليا ودرى ان جازت يافى قطعها الاصابع لها ان لا يقطع قطع يد الجازي
 اذا ردت له الاصابع فعلى هذا اذا عفا صاحب العليا جاز صاحب الوسطى ان
 نقص منه ويرد دية المائلة العليا على الذي عفا عنه فان قطع العليا من جهة
 رجل العليا والوسطى من شدة اخر القاطع ذلك من شدة فعله القصاص
 لها فان جازت صاحب العليا ان جازت الجاز من جازت الجاز الوفا على حاله
 وصاحب العليا والوسطى القصاص منه فيما فان جازت صاحب العليا القصاص من
 منها وان جازت صاحب الوسطى الجاز فان جازت عفا واخذ دية اعلى وان جازت اقصر

القطر

من جهة املة واحدة فاما ان جازت صاحب العليا او لم يقطعها فاجازت دية الملة
 ودرى ان جازت صاحب الوسطى او لم يقطعها لعلها لعلها القصاص من جازت صاحب العليا
 سبق فلما ان جازت او لم يقطعها فان جازت دية الملة وان جازت صاحب العليا
 فاجازت دية الملة وان جازت صاحب الوسطى فان جازت صاحب العليا على ما قصده فان جازت صاحبها
 ولم يكن هذا ولعل الوسطى العليا من جازت العليا من الجاز من الجازت صاحبها
 الملة ايضا فاجازت صاحبها لعلها ان جازت صاحب العليا والوسطى سقط القصاص
 العليا اذ دية املة وان جازت صاحب العليا والوسطى على حاله دية املة وصاحب العليا
 القصاص من جازت صاحب الوسطى العليا او لم يقطعها فاجازت دية الملة وان جازت
 صاحب العليا او لم يقطعها لعلها القصاص من جازت صاحب الوسطى وان جازت صاحبها
 الملة فان جازت فلا كلام وان جازت حتى جازت جازت صاحبها فاجازت دية الملة وان جازت
 يادد صاحب العليا قطع العليا فاجازت صاحبها بالدية واستوى جازت وصاحب
 العليا والوسطى ان جازت الوسطى واحد دية العليا او جازت على حال صاحبها
 دية العليا او قطع من رجل فان جازت القاطع من جازت صاحبها وان لم يقطعها لعلها
 لم يقطع صاحبها والجاز وهذا لو قطع من رجل فان جازت لعلها يقطعها وان
 لم يقطع من جازت لم يقطع من جازت لعلها يقطعها من جازت صاحبها وان جازت
 شريك يقطع الجازي لعلها فان لم يقطع من جازت صاحبها يقطعها لعلها لعلها
 يقطعها الجازي وهو من جازت اذا قطع من جازت فان جازت صاحبها الجازي عليه
 اجمال والنقصان على الجازي القصاص من جازت صاحبها بالدية وهذا انما
 فان قال بجازت لعلها اذ جازت ثم اقصوا من قال قوم ان الدية القصاص منه
 فان قال الجازي والامام فان جازت هذا قطع بها اذ الجازي من القصاص الجازي
 فانقصت فذا دفع القصاص موجه لان القصاص بالدية وهذا ثبت فان

القديم

الدية فيها وبنزل بقدر النصارى فيها من الدية او باخذ النصارى الى هذا
 سجدة فيما بقي فان قطع يد الاطراف فاقصر او سكتة قطعا يد وان كان على
 فان لم يزلها الاطراف فلا فدية على القاطع لانها نقصان حكمة واما النقصان
 بالاقصر وله دية حكمة وحكمى انقص من الانسان لقوله والسن المتوفى
 فليس له شئ لم يزل من اجزائه انما ان يكون من غير او غير متفر فان كان من غير
 فلا نقصان انما الدية لانه رضى عودها ونقص الحكي عليه حتى ساقطت شاة
 التي هي لسان المذنب وعود فاذا سقطت عادته لم يزل المفلوعة من اجزاء من
 اما ان يعود او لا يعود فان لم يعد سئل اهل الخبره فان قالوا لا فيشترى
 عودها الى هذا وكذا من الزمان من ذلك المقدرفان لم يعد علم انه قد اعده لئلا
 لا وائسر من عودها والمجنى عليه بالخيار من النصارى من النصارى على ما كان
 دية من جمل الوقف من من قد انقر والمقر هو الغلام الذي سقطت سن
 اللزيف مكانها تعالى انقر الغلام من من و انقر بغير النصارى اما ان عادته
 الشئ هذا الوقت ومع عود الانسان فليز فان عاد من غير هذا كان
 الظاهر ان النصارى اهل الفلح فعليه من الدية بقدر ما نقصت حساب ذلك فان
 عادته باعته غير قصير يظن فان عادته بخير صفرا او خذ او سودا
 فالظاهر ان من فعله فعله حكومة فان عادته خالي فانت من غير تعينه ولا
 نقصان فلا دية فيها ولا قصاصا فاما اسالة الدم فان كان من جرح من جرحها
 وهو اللحم الذي حول السن ويحيط بها ففعله حكومة لا باجباية على محل السن
 وان كان الدم من نفس غير بها قال قوم فيها حكومة وقال آخرون لا حكمه
 فيها ولا شئ عليه ولما اول اوى ومن قال بالاني فالطه ليجرح محل الدم وهو
 كما لو لطفه فرغف فله لا حكمه عليه هذا اذا عاش المجنى عليه فاما ان

لن

الدية فيها وبنزل بقدر النصارى فيها من الدية او باخذ النصارى الى هذا
 سجدة فيما بقي فان قطع يد الاطراف فاقصر او سكتة قطعا يد وان كان على
 فان لم يزلها الاطراف فلا فدية على القاطع لانها نقصان حكمة واما النقصان
 بالاقصر وله دية حكمة وحكمى انقص من الانسان لقوله والسن المتوفى
 فليس له شئ لم يزل من اجزائه انما ان يكون من غير او غير متفر فان كان من غير
 فلا نقصان انما الدية لانه رضى عودها ونقص الحكي عليه حتى ساقطت شاة
 التي هي لسان المذنب وعود فاذا سقطت عادته لم يزل المفلوعة من اجزاء من
 اما ان يعود او لا يعود فان لم يعد سئل اهل الخبره فان قالوا لا فيشترى
 عودها الى هذا وكذا من الزمان من ذلك المقدرفان لم يعد علم انه قد اعده لئلا
 لا وائسر من عودها والمجنى عليه بالخيار من النصارى من النصارى على ما كان
 دية من جمل الوقف من من قد انقر والمقر هو الغلام الذي سقطت سن
 اللزيف مكانها تعالى انقر الغلام من من و انقر بغير النصارى اما ان عادته
 الشئ هذا الوقت ومع عود الانسان فليز فان عاد من غير هذا كان
 الظاهر ان النصارى اهل الفلح فعليه من الدية بقدر ما نقصت حساب ذلك فان
 عادته باعته غير قصير يظن فان عادته بخير صفرا او خذ او سودا
 فالظاهر ان من فعله فعله حكومة فان عادته خالي فانت من غير تعينه ولا
 نقصان فلا دية فيها ولا قصاصا فاما اسالة الدم فان كان من جرح من جرحها
 وهو اللحم الذي حول السن ويحيط بها ففعله حكومة لا باجباية على محل السن
 وان كان الدم من نفس غير بها قال قوم فيها حكومة وقال آخرون لا حكمه
 فيها ولا شئ عليه ولما اول اوى ومن قال بالاني فالطه ليجرح محل الدم وهو
 كما لو لطفه فرغف فله لا حكمه عليه هذا اذا عاش المجنى عليه فاما ان

عليه ردة الذمة لانه انما اخذ الذمة من اعراسه وقد عاين في كتابه
 بلها وان كان المحمي عليه اخذ القصاص من حاله هذه محمودة قال المحمي
 عليه لانه اخذ القصاص من سبوه وقد وصل اليه شاة ومن قال انك قال عليه
 ذمة من حاله انما يتبين انه اخذ القصاص من غير حق ولا قصاص عليه لانه انما اخذ
 من حاله قصاصا ولا قصاص عليه فيما اخذ قصاصا فكون عليه الذمة فان
 ذلك المسئلة محالها فاحذر المحمي عليه القصاص من سبوه من عذر من محامي ولم
 يعد من المحمي عليه من قال هذه هذه محمودة فلا شيء للمحمي عليه لانه اخذ من
 الحامي قصاصا وقد وصل اليه شاة ومن قال هذه تلك فعل للمحمي عليه فليعلم
 انما قال له ذلك لانه اعذر من المحمي عليه فله ولغيره ان المحمي يعذر انما يرد
 وهو الذي يصحبه مع هذا وقال الجوزي لم يرد له فليعلم الجوزي ان ذمة محمودة
 فلا يقطع وكون ذلك يقطع فلا يوجب القصاص بالمثل فحصل من هذا اذا عاد
 لانه انما اخذها من المحمي عليه والناذرة قلها اليها والمان ليس له فليعلم ان
 وله الذمة فان وقع سبه واخذ من حاله قصاصا عاين من المحمي عليه هذا الحامي
 فليعلم هذه المائدة الصافي الذي على الحامي من حاله هذه هذه محمودة كان
 فليعلم غير ذلك ليس للمحامي منها فليست القصاص وله الذمة ومن قال هذه
 تلك قال مردان في حاله عليه يعودها ذمة سبه فلما عذر الحامي فليعلم ان
 عليه بغيرها ذمة للمحمي عليه فقد وجد في احد منها على صاحب ذمة من
 فيقصاص فان كانت محالها فعاد من حاله بعد القصاص من ذمة المحمي
 المحمي عليه فعذر المحمي عليه فليعلم بعد العذر من حاله هذه محمودة فليعلم
 المحمي عليه سبها بغير حق فعلمه ذمة ومن قال هذه تلك من قال له فليعلم ان
 بنت قال قد استوفى حقه ومن قال ليس له فليعلم انما له الذمة وكان على

المحمي ذمة سبه فيا وقع من الحامي في حاله عليه ذمة سبه فيه فليعلم ان
 ليس الزايدة ما خرجت من حاله انسان فليعلم انما اخذ من الصافي
 او اذ اخذ في حوق الرق فاذا اقلها قال المحمي من حاله من انما ان يكون
 من ليرة او مليون فان لم يكن له من ليرة ولا قصاص عليه فليعلم ان
 بفائدة من ليرة او مليون فليعلم ان ذمة المحمي من ليرة او مليون فان لم يكن له
 فان كانت غير محال فليعلم ان ذمة القصاص ايضا انما اخذ من حاله محمي
 من محال اخر كذا بل اخذ التسمية بالموطن ويكون عليه ذمة المحمي من ليرة او مليون
 وعدم الحكمة وان كان المحمي من ليرة او مليون فان المحمي عليه بل الحامي
 من ان يعرض منه ومن ان يعرضه على ما اقلها ذمة فان اخذ القصاص
 فلا يقطع من ليرة او مليون او واحد منها لانه ليس له سبها لانه لم يقطع
 اذا وجد له حل غير خود في بعض اوطاف لم يرد ان يتوجه منه بنفسه بغير
 سلطان لانه من مرسوم الحامي فان حاله وناذرة واستوفى حقه ووقع موافقه
 واما حامي عليه وعلى الغير وقال بعضهم ان ذمة عليه والاول اصح من الثاني
 حقا في استيفائه اذا وجد القصاص من محمي من حاله المحمي عليه اخذ محسك
 اصحابه في سبها وقطع المحمي عليه من عليه القود والقصاص يقطع سبها
 نظرا فان كان محامي اخذها وقد سمع من المحمي عليه اخذ محسك فاحذر سبها
 مع العلم بانها سبها والعلم بان القود لا يقطع عن سبه بقطع سبها فاما
 هذه المروضا في المتن فلا تصح على المحمي عليه من قطع هذه اليد من ذمة
 ولا ذمة لانه يذلة للقطع عذر غير عوض فاذا ثبت انها ذمة هذه
 وقيل على القاطع المعززة ان كان حاميها سبها فلا يرد عليه
 لانه ما قصده قطعها بغير حق ان قطعها مع العلم بحالها فعلى المعززة قطع

لما قصص من المطر أو الشراة وسبح على الجاني في ما بعد المصير وهو
 اصابع اربعون من الليل ويكون المصير في الاصابع وسوا قال عفون عن عقاب
 وقودها وما عذر من اولها قبل وما عذر من الجاني ما عذر من صاحب
 دية ما عذر المصير وهو عفون وانما علم على الاصابع العفو عنه فلما اذا سب
 الى نفسه العفو في المصير على ان عفون عن العفو في الاصابع او ان سقطها سقط
 في الخلل من القصاص لبعض وهذا القصاص سقط عن التمسر او ان القصاص
 من القائل ان يقول ان العفو من الجاني فان لم يوافق القصاص فانه لا يصح له ليس
 سال له لانه قد عفا عن العفو من التمسر ان يقول ان العفو عن المصير هو المحي عليه
 لسقطه فلو كان القصاص من المصير عفا عنه الذي في ايه اصحاب
 انه اذا جنى عليه ففرض المحي عليه عفا عن سبب الجاني عليه ولا يبرأ به العفو
 اذا رد وادبه ما عفا عنه على الجاني المقص منه فان لم يرد والى المصير
 فاما دية المصير فلا تخلو اما ان يقول عفون عنها وما عذر من عقاب الاول
 يقول عفا عذر من عقابها فان قال وما عذر من عقابها لم يخل من الجاني
 اما ان يكون بلفظ الوصية او بلفظ العفو والبراء فان كان بلفظ الوصية فهدر
 وصية لقائل فهل يصح الوصية له ان قال قوم ما يصح له قوله عليه السلام ليس
 لعامل شيء وقال جرون يصح الوصية له لعله عليه السلام ان الله اعطى كل
 ذي حق حقه فلا وصية كوارث على انما الغير وارث فهدر العفو والبراء
 والذي يقصده مدعيها انها يصح للقائل ان لا مانع منه من قال لا يصح
 للقائل ان يكون له دية بمنزلة ما ومن قال يصح حات له دية حات له ان خرج من
 المثلث وان لم يخرج من دية فان لم منها بقدر الثلث واما ان كان بلفظ العفو والبراء
 فصل العفو والبراء من المصير وصية ام لا قال قوم هو وصية لا يابا لبعض من

في

المثلث وقال جرون هو اسقاط والبراء الوصية من الوصية فعل مطلق فاما ان
 والعفو والبراء اسقاط في الحال بل قد لم يسل العفو الوصية وعفا الله ليس
 بوصية وهل يصح من المصير انما في قوله واما ان قال عفون عن عفا
 فاحكم فيه فالوكل بلفظ الوصية وقد مضى من ان هو ابرأ ولو وصية فعلى
 صدق الصبر والبراء انما عفا عنه وهو دية المصير ولم يصح فيما عداه لانه ما ابرأ
 عفا المصير والبراء انما عفا عنه فاما ان قال عفون عن الجاني وقودها وعفا
 ولم يخل من ما عذر من قال يصح له قصاص المصير عفا عن العفو سقط
 واما دية المصير فاجبة بما عفا عنه ما اوصى بها وعفا وقاد به المصير و
 نظر فيه فان كان بلفظ الوصية قبل يصح له ان يفرق في الوصية للقائل يصح
 صح له دية المصير ومن قال يصح له فله المصير دية المصير فان كان بلفظ
 العفو والبراء لم يفرق قال هو الوصية فاحكم على ما مضى من قال اسقاط صح
 المصير ان عفا عن عقاب المصير حل حاله عفا عما وجب له عليه اذا جنى على جاز
 حابة بعلق المصير برفقة انها موصية فعلق مرفقة من موصية من المحي
 عليه ابرأ فبذلك سبيل المصير العفو قال ابرأ انك انما العفو عنها لم يصح
 له ابرأ لعل حق له عليه وان ابرأ السيد يرى وسقط عن قيمة العفو انما كان
 فانه معلقة موصية العفو والعفو يعود على السيد فلهذا يصح وان عفا حلقا
 فقال عفون عن ابرأ فهدر الحناية صح وان اجأ الى سيده وهذه وصية
 لعذر العاقل فصحت واذ اقل حر حر خطا لم يخل من ابرأ ان ثبت هذا
 عليه بالينة او باعترا فيه فان كان ثبوتها عليه بالينة فالذية على عاقله وفيه
 المسائل الثلاث ابرأ الجاني لم يصح المصير ابرأ ابرأ من حق له عليه وان ابرأ
 العاقله صح وان اطلق فعفا عفون عن ابرأ هذه الحناية وابرأ عن ابرأ

في

فقال ان كان من قوم عازة لكم وهو مومن فمروا بقرنه موصلة الى قوله وان كان
 كناية عن المومن الذي يردم حذره وقوله من قوم عازة من قوم عازة وقوله
 مومن بعضا مقام بعض ثم ذكر الدية والدية في كل المومن من اهل الجاهلية فقال
 وان كان من قوم عازة مومن فمروا بقرنه موصلة الى قوله مومن وهو مومن
 المصالح للثابتة عن النبي في دار الاسلام وما طاءه ابو صبيان واليه في الديات
 فان كان من المومن فلا يفي ان يعمر بها الى غيره بل لا دليل في ذلك عن النبي
 ان يكره ان يعمر من ابيه انه قال ان في الديات الذي يستره رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم من حرم ال اهل الحرم في المنبر ما به من ال ابا وعليه ايضا اجمع الماشية
 وان اختلفوا في بعضها

فصل في اقسام القتل وما يحرم من القربان

القتل على ثلاثة اقسام احدها محض وهو ان يكون عامدا الى الجرم باله نسل عالما بالخطيئة
 والقتل المحض على ما في قصده وهو ان قصده قتله بذلك من كان عامدا في قصده
 عامدا في فعله فهو القتل المحض والى خطيئة محض وهو ما لم يشه شيئا من القتل
 ان يكون محطبا في فعله محطبا في قصده مثل ان يوطأ راغا حارا فاسا فقد
 احطأ في الامر من فعله الما بعد الخطيئة او شبه القتل والمعنى واحد وان يكون
 عامدا في فعله فهو ان يعمر الى ضرر مبلدة باله نسل عالما بالخطيئة والتسوط والعصا
 انما يحفظه والخطيئة في القصد يكون قصده نادية وجره وتعليمه للثابتة
 عما يكره في فعله محطبا في قصده واما الذي يكره في اقسام اقسام اقسام
 القتل مغفلة في السر والصفحة والاستيفاء فالسر ثلث حقة وتكون حرة والعمر
 حقة والصفحة ان يكون لا يكون جوايل والاستيفاء ان يكون حالة في حال القاتل
 وهي كل دية وجب بالعمد المحض غير ان عندنا انها كلها مسان من الجبل بوحدة

خطيئة قصده فاما عازة من قوم عازة

حالة خاصة في شبه وقال قصده نونية في كل من الماشية مخففة من الماشية
 السر والصفحة والاستيفاء فالسر ثلث حقة وتكون حرة والعمر
 حقة والصفحة ان يكون لا يكون جوايل والاستيفاء ان يكون حالة في حال القاتل
 تكون موصلة الى السر على القاتلة وكل دية وجبت لخطيئة الخطيئة الماشية الماشية
 وجبة محقة من دية فالعقل السر والصفحة على ما في الية في المومن والصفحة
 حقة والدية حرة من دية خاصة وعمر بعض القتل في ان يعمر محض وخطيئة
 محض من الخطيئة بالقرنه وقال في دية العمد لا يجب القود وقسم الدية ثلثة
 اقسام مغفلة وقصودا وخطيئة لانه اربع وقدر في ذلك اخبارنا وقصده
 وهو الواجب للخطيئة والماضي وما يستعمل بالدية والدية حرة بالصفحة من دية
 مغفلة للثورة حقة وتكون حرة وعمر دية حقة حقة على ما في السر والصفحة
 ولدها والمقتل محض الى الدية والدية حرة وقال بعضهم يكون قاتلا ومقتل
 الجبل الخلف في الدم ومقتل الجبل في دية حوايل جمع ال اهل الجبل في فعله
 ومعنى حرة حوايل في القاتل يعني ان يقتل من كان عليه نسل عالما بالخطيئة
 بعد انما هو من قاتل عليه قدر ان لا يكون القتل لينة اقسام عمر محض وخطيئة
 وخطيئة العمد وهذا الجناية على الما في ان يقتل هذه الاقسام اذ يعني
 على ابيه او على غيره فاصحها فان كان عامدا في فعله وقصده وهو ان يكره باله
 نون قال وهو عزم محض وان كان محطبا في فعله وقصده وهو خطيئة محض وان
 كان عامدا في فعله محطبا في قصده مثل ان يوطأ راغا حارا فاسا فموصلة
 فهو عزم الخطيئة فلا يفي في السر والصفحة او محطبا في الجناية عليها واما حرة فان
 في قتل وهو ان يكون لا يكون جوايل والاستيفاء ان يكون حالة في حال القاتل
 نون عالما بالقتل عالما بالخطيئة الموصلة عزم محض في السر والصفحة والخطيئة

على القاتل في السر والصفحة والخطيئة

ان الذرية يعللها من بعد المحض وغير الخطا وتحتفظ للفقهاء المحض قصور محققه
 ابرار المولى بل مواضع الخلاف الرقمان والرحم ثما الخلاف في الميراث واما الرقمان في الميراث
 المحرم والمحرمان فكل واحد من اربعة نكاحين والميراث في الميراث واما الرقمان في الميراث
 خلاف وغيره فكل من يعللها بالذرية والذرية والذرية والذرية والذرية والذرية والذرية والذرية
 انها تغلظ بان ان نكاح ذرية وولد وقطع الميراث في نكاح ذرية والذرية والذرية والذرية والذرية
 بذكر اصحابنا القليل في الميراث ان اهل الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 منه وعندنا لا يستلزم من ذرية في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 منه به قال جرح في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 خلاف ان لا يعلل في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 من احد امر وانما ان يكون من اهل الميراث من غير اهلها فان كان من اهل الميراث في الميراث
 وغيرهم من نفس الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 منها وان كانت الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 منهم فاذا انقرضوا لم يبق في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 منه وان كانت الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 فاما ان يكون الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 او يكون الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 انحر الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 فان لم يكن فيه غالب في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 العاقلة فمن غير اهل الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 من الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث

هذا هو الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث

والذرية

والذرية يعللها من بعد المحض وغير الخطا وتحتفظ للفقهاء المحض قصور محققه
 اصل نفسه وليس بغيره من غير هذا اذا كانت على العاقلة فاما ان كانت
 العاقلة في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 في العاقلة في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 شاء اعطى في عا واحد او ان يشارك في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 ان يعدل عن اهل الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 تطوع بالفضل في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 ان يعلل في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 يعدل عن الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 عن الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 العاقلة في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 وطلب الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 لم يعلل في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 عنها مع وجوبها لعلها في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 بان لا يوجب الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 ما عن النفس في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 او ان يعلل في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 وهو الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 اصل في نفسه وليس بغيره من غير هذا اذا كانت على العاقلة فاما ان كانت

هذا هو الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث

اصلا

تج

عندنا

لا ريب انهما اذا وقعتهما بالبار فمدرهما منهن في الجنة
 ثم قد بينا قائلنا انهما قد وقعوا في العادة حينئذ ليس اهل الجنة
 فاجاب على ما مضى ان قطع الذكر من تناسل الجنه وكونه في الجنه
 وارتب انما يقين مع ذلك اذا قطع من الذكر من الجنه فان قطعها
 مع من ينسب اليها فاجابة هي ما ذكرته وكونه في الجنه وكونه في الجنه
 الذي يملكها الطفل فيها الذكر ما كانا في الجنه وفيها الجنه في الجنه
 حلتا في الجنه في الجنه وكونه في الجنه وكونه في الجنه
 المستكن في الجنه في الجنه وكونه في الجنه وكونه في الجنه
 بالتمه وفيها من الجنه في الجنه وكونه في الجنه وكونه في الجنه
 من الجنه في الجنه وكونه في الجنه وكونه في الجنه
 وشعرهما في الجنه في الجنه وكونه في الجنه وكونه في الجنه
 لشعر الجنه في الجنه وكونه في الجنه وكونه في الجنه
 الجنه في الجنه وكونه في الجنه وكونه في الجنه
 فكلنا في الجنه وكونه في الجنه وكونه في الجنه
 غليظين او دقيقين في الجنه وكونه في الجنه وكونه في الجنه
 الفرج والفرج في الجنه وكونه في الجنه وكونه في الجنه
 العين في الجنه وكونه في الجنه وكونه في الجنه
 والحنفية في الجنه وكونه في الجنه وكونه في الجنه
 هو الجنه في الجنه وكونه في الجنه وكونه في الجنه
 الجنه في الجنه وكونه في الجنه وكونه في الجنه
 الجنه في الجنه وكونه في الجنه وكونه في الجنه
 الجنه في الجنه وكونه في الجنه وكونه في الجنه

لا ريب

لا ريب انهما اذا وقعتهما بالبار فمدرهما منهن في الجنة
 ثم قد بينا قائلنا انهما قد وقعوا في العادة حينئذ ليس اهل الجنة
 فاجاب على ما مضى ان قطع الذكر من تناسل الجنه وكونه في الجنه
 وارتب انما يقين مع ذلك اذا قطع من الذكر من الجنه فان قطعها
 مع من ينسب اليها فاجابة هي ما ذكرته وكونه في الجنه وكونه في الجنه
 الذي يملكها الطفل فيها الذكر ما كانا في الجنه وفيها الجنه في الجنه
 حلتا في الجنه في الجنه وكونه في الجنه وكونه في الجنه
 المستكن في الجنه في الجنه وكونه في الجنه وكونه في الجنه
 بالتمه وفيها من الجنه في الجنه وكونه في الجنه وكونه في الجنه
 من الجنه في الجنه وكونه في الجنه وكونه في الجنه
 وشعرهما في الجنه في الجنه وكونه في الجنه وكونه في الجنه
 لشعر الجنه في الجنه وكونه في الجنه وكونه في الجنه
 الجنه في الجنه وكونه في الجنه وكونه في الجنه
 فكلنا في الجنه وكونه في الجنه وكونه في الجنه
 غليظين او دقيقين في الجنه وكونه في الجنه وكونه في الجنه
 الفرج والفرج في الجنه وكونه في الجنه وكونه في الجنه
 العين في الجنه وكونه في الجنه وكونه في الجنه
 والحنفية في الجنه وكونه في الجنه وكونه في الجنه
 هو الجنه في الجنه وكونه في الجنه وكونه في الجنه
 الجنه في الجنه وكونه في الجنه وكونه في الجنه
 الجنه في الجنه وكونه في الجنه وكونه في الجنه
 الجنه في الجنه وكونه في الجنه وكونه في الجنه

انه

2
15

روز
و فخر

19

على الجارية التي اذارت الى والدك ولما خاف عليك فاحبها ووافق والده عليه اذا كان
 اسان على خبره ولا حقد به او حب له او قلة حب له فاحبها به صاحب صحة
 مستطافا فان كان الذي يحبه رجلا غافلا في حال الصاحبة فانه ما يستطاع منه
 وانما وافق محبه سعة خبر او ان كان الذي يحبه صبا او متوخوا فعلى الصالح ان
 والعمارة ان مثل هذا المستطاف منه القصة والذمة على عاقبه وهذا هو ان
 في غفلة واعطاه الصالح وصاحبه من غفلة مستطافا فالذمة على عاقبه والذمة
 في اليه فاما ان علمه بالذمة فله ان يوافق عليه ان البالغ الغافل لم يوافق
 في يقينه بصاحبه وان كان صادقه علمه على عاقبه الذمة وان لم يصبه في وجهه
 دخل في ذمة عمله وامار فلا شيء عليه ولو كان هذا صادقه علمه او كان نحو
 فاما فالذمة على عاقبه والعمارة بحاله ان مثل هذا حصل على غير هذا الصالح
 والتقصير من غير ان كان فعله عند فالذمة معطاة في اليه عند ما عدم على الغافلة
 لا يخلو وان كان الصاحبه حقا فالذمة محققة على الغافلة على خلاف ذلك
 امرأة عند الامام سوء فوجب لها ان لا تلتزم على غيره وان كانت حاملة فاستطاعت
 على الامام اجماع الصحابة عليه ردوا في امرأة ذكر عن غيره وهو يارسى اليها فاجبت
 ما في يدها فقال للصحابة ما تلبون فقال له عند الرحمن عن عوف بن مالك بن جندب فلا
 شيء على هذا الرجل عليه التمسوا معون فقال ان علوا فقد غشوا ان اخذوا
 هذا خطا واعلى الذمة فقال لعلي عرفت عليك الامور حتى تقسم اعلى فويل من يروي
 فاحصا فم اليه النسا ط اليه ونقرا اخبره سبعة على رجل فتر من يده والقي
 سطح او جل او لم يرضه فلا ضمان على الطالب تمام الامارة الى الحر وما لهما ان
 الوجود من الذي قصد في تملكه باخباره والطالب ان يملك ويستب والواقع ما يروى

قد مر في غير هذه المسئلة ان الجاهل لما اعتقد ان على عاقله ان لا يصدق احد من الناس
 والفرق بينهما ان كل واحد منهما ما كان عليه ان يصدق احد من الناس ان الجاهل لما اعتقد
 مناسرة والآخر ما كان عليه ان لا يصدق احد من الناس ان عاقله ان لا يصدق احد من الناس
 جبر صليبه وهو الجاهل لما اعتقد ان على عاقله ان لا يصدق احد من الناس وسئل الجاهل
 في البرهان ان يوافق على الجاهل لما اعتقد ان على عاقله ان لا يصدق احد من الناس
 في غير مله وجبر الجاهل لما اعتقد ان على عاقله ان لا يصدق احد من الناس وان دون الثاني
 في البرهان ان يوافق على عاقله ان لا يصدق احد من الناس ان يصدق احد من الناس
 صليبه في غير مله في البرهان ان يوافق على عاقله ان لا يصدق احد من الناس ان يصدق احد من الناس
 في البرهان ان يوافق على عاقله ان لا يصدق احد من الناس ان يصدق احد من الناس
 غيره ولا فرق بين ان يكون باصبر او اعجز او احمق او اعمى ولا يفرق بين ان يكون باصبر او اعجز او احمق او اعمى
 اعجز فالجواب ان كل واحد منهما لا يشك ان على عاقله ان لا يصدق احد من الناس
 في صليبه محققه وان كان باصبر او اعجز او احمق او اعمى وقد مر ان
 كان من كل واحد منهما على عاقله ان لا يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان
 الصدمه لا تكون منها العقل على عاقله ان لا يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان
 بعضهم يكون ذلك على عاقله ان لا يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان
 صليبه في صليبه حاله مغلقه وهو الصليبه عندنا فاما اذا ما ان العبد
 وعلى كل واحد منهما صليبه في صليبه ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان
 وان اعتقد ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان
 من العاقله ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان
 ولا يجي ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان
 ولا فرق بين ان يكون باصبر او اعجز او احمق او اعمى ولا يفرق بين ان يكون باصبر او اعجز او احمق او اعمى

وخرج

على عاقله ان لا يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان
 ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان
 او غيره جبره واسد اخذ ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان
 مرفق بين ان يكون باصبر او اعجز او احمق او اعمى ولا يفرق بين ان يكون باصبر او اعجز او احمق او اعمى
 عاقله ان لا يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان
 والآخر مستطاف والمخوف هو العاقله ان لا يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان
 في حاله ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان
 ومعلوم المسئلة ان اذا كان المجهول على عاقله ان لا يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان
 في البرهان ان يوافق على عاقله ان لا يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان
 لحوال ان يوافق على عاقله ان لا يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان
 كانا في بر قدر مني ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان
 حاله ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان
 ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان
 وان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان
 وعلى العاقله ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان
 ليعلمه وعلى صليبه العبد ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان
 له فان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان
 من المذهب ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان
 او احد منهما مسلما والآخر كافر لانه ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان
 كل واحد منهما يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان
 اصحاب ان عاقله ان لا يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان

على عاقله ان لا يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان يصدق احد من الناس في صليبه العبد ان

حاف

[illegible]

تحت

[illegible]

اجتمع وان كان خطأ محضاً مثل ان كان غيره ظاهراً في قوله تعالى
 فالله يحفظه موصولة على عاقل والافادة في قوله وان كان غير الخطأ
 العاقل ليصلح موصولة قطع لوجاهة جارية في المصطلح مساراً فافترق هو عن الخطأ
 لانه غير موصولة والخطأ في قصده فالله يحفظه عندنا في ما له وعندكم على العاقل
 الموصولة والافادة في ما لا يخلو اذا جازح وجلا من خرج كل واحد منهما
 صاحبه واذا عي كل واحد منهما حرجاً صالحة دفعاً عن نيب فالواحدة منهما ان
 عليه وانما الآخر فالقول قول المذنب ان الظاهر حصول الجنابة وهو يترى
 المسقط فبيان القول فعله اذا سلم اذا سلم دلالة اليتبع ليعلمه السابعة
 فترطه في العلم فقولاً لوجه العلم الصحيح على التعليم فانه ما يترى
 لانه كان من قبله ان يحاط في حقه بالحكم وتكونه وعلازمة كرجله فاطلم
 فقد فرط فعليه القضاء في صورة الخطأ تكون الذمة منغلطة موصولة في ما له
 عندنا وعندكم على العاقل والافادة في ما له فان كان المذنب لم يسلح له
 فانه لم يصح عليه محال ان المبالغ العاقل من عرف في تعلم السابعة وهو الذي
 تزل الاحياء من نفسه فلا يصح ان يعرفه

فصل في العاقل

اختلفوا في صحة اهل العقل بانهم عاقلون منهم من قال العقل اسم للذمة وعبارته
 عنها وهي اهل العقل عاقلون الخلق ذلك لان العقل عنه اذا تخلف عنه وعقل
 له اذا دفع الذمة اليه ومنهم من قال انما عاقل العاقل لانه ما انفعه العقل
 المنع وذلك لان العشرة كانت تمنع عن العاقل ان يستعمله في محاطة فلما جازم
 منغص عنه بالمال في هذا سميت عاقله وقال اهل اللغة العقل المنة ولهذا يقال
 عقل الجور اذا ثبتت كفته وشدة تها وتحت ذلك الخيل عقله فسمي اهل العقل

العقل

العقل على ما هو عليه من العمل بالامانة في قول المقول والمستحق للذمة يقال
 عقل العقل عقله وقوله عاقل جميع العاقل عاقله وجميع العاقل عاقله وجميع
 جميع الذرية والى غيره العاقل ان لا يخرج عن ان معناه هو الذي نفس الذمة
 ويدل على القول بان جميع القول على العاقل على ذمة الخطأ لانه لا يترى
 قال على القابل فيه والى الخارج ووجه عدم الخطأ عندنا في قول المذنب
 ستم منغلطة وعندكم على القابل منغلطة حاله عندنا وذمة العقل اذا كان
 خطأ منغلطة في ذلك ستم من قبل ستم من قبل المذنب لانه عندنا فانه قال حسن
 ستم من العاقل على عيبه خرج عن المذنب والمولد من وجه المخوة وانما لهم
 واعمالهم انما يترى والمولد ان قال بضمه في قول المذنب والى قوله العقل
 للعاقل والمولد انما يترى في من قصده الذمة وليس للمؤمن عليه السلام
 تنازعاً من انما يترى في منة فقال اهل المؤمن من العقل فترى فاذ ثبت ان المذنب
 لم يعقل فلا يصح ان يكون له انما يترى في اولى قوله فانه لم يعقل عنها
 وان فلا يترى من حيث انه لم يترى كان حتماً فاما العاقل فلا يدخل العقل
 محال مع وجود من يعقل من العاقل في بيت المال قال بعضهم القابل حله
 العاقل يعقل مثل ما يعقل لغيره منهم والمولد انما يترى في من اصحابنا
 ان العاقل ترجع على القابل بالذمة ولست اعرف من نصا ولا قولاً واحداً
 تفردوا في العاقل من خرج عن المولد في المولد في قوله فانه لم يعقل
 على من يترى ان فلا يترى ولذا في قول المذنب فلهذا في قوله فلهذا في قوله
 ابناء وهم من الاعمال من ابناء وهم من الاعمال من ابناء وهم من الاعمال من ابناء
 فاذا لم يترى من الاعمال من ابناء فاذ لم يترى من ابناء فاذ لم يترى من ابناء
 كل من من الخاطلة نصف ما كان من موهباً وبيع ديناران كان ثلثها من هذا

والمولى من اسفل ١٨٠
المحقق النسخ ١٨٠

93

الدَّيْنِ

خ
القائمة

علي

ثبت في ذلك عدم العلم بالسام وربما على عاقلة الخلق من علمه
 وقد قلناه وان كان من العاقلة حاد أو بعضا غلبا لم يحل من احد ان
 ان يكون رجلا العاقلة محقة أو متقدمة فان كان مسلما أخوة واعلم
 فان كان المجر هو حاضر فاحضر اولاهم انفرادا وبقدره والدبر محذور
 المسائل الثلاثة فان كان المجر هو حاضر فاعلم ان في ذلك من المتقدمة على
 من الدار ففهم المسائل الثلاثة وان كان المجر هو حاضر فاعلم ان في ذلك من المتقدمة على
 وبعضهم غلبا على قوم حاضر اولاهم يساوي والدرج والدرج والدرج والدرج
 بقدر المجر وقلنا ان في ذلك من المتقدمة على من حاضر وهو المجرى على
 سفلو بالعصية فيستوي فيه الغالب الحاضر والمجرى على سفلو على المجرى
 المسائل الثلاثة اما ان يكون المجرى في العدم او يكون المجرى في العدم او في العدم
 عديم وقد مضى ومن قال في نوع على كل من كان حاضر فعلم المسائل الثلاثة
 ان كان في العدم فلا كلام وان كانت المجرى في العدم فيفضل المجرى في العدم
 وان فضل من انقلنا الى من هو بعد عنهم ولما ان المجرى في العدم او في العدم
 فاحكم على ما مضى اذا كانوا اهل حاضر وكل موضع نفعنا الفضل على المجرى
 المسائل الثلاثة الحاضر لا يعقل ولا يعقل عنه والمجرى في العدم او في العدم
 والاعراض ودفع الظلم عنهم ويكون المجرى واحدة وذلك ان المجرى لا يعقل
 ولا يعقل عنه والمجرى هو الرجل يرضى الى قوم ويخطبهم فيصير محذورا
 منهم من جهة القبلة وقال بعضهم وقال بعضهم الحليف يعقل فاما عقده
 الموالاة فهو ان تعافد الرجلان امرؤ ونسبهما على ان من كل احد منهما
 صاحبه ويعقل عنه عند ان ذلك صحيح ويعد في قوم غيرهم فالوا لا يورث
 احد منهما صاحبه ما لم يعقل عنه فاما عقلا هو معا على صاحبه لزم وابها

في النظام
 الجديد

عقده

في ذلك عدم العلم بالسام وربما على عاقلة الخلق من علمه
 وقد قلناه وان كان من العاقلة حاد أو بعضا غلبا لم يحل من احد ان
 ان يكون رجلا العاقلة محقة أو متقدمة فان كان مسلما أخوة واعلم
 فان كان المجر هو حاضر فاحضر اولاهم انفرادا وبقدره والدبر محذور
 المسائل الثلاثة فان كان المجر هو حاضر فاعلم ان في ذلك من المتقدمة على
 من الدار ففهم المسائل الثلاثة وان كان المجر هو حاضر فاعلم ان في ذلك من المتقدمة على
 وبعضهم غلبا على قوم حاضر اولاهم يساوي والدرج والدرج والدرج والدرج
 بقدر المجر وقلنا ان في ذلك من المتقدمة على من حاضر وهو المجرى على
 سفلو بالعصية فيستوي فيه الغالب الحاضر والمجرى على سفلو على المجرى
 المسائل الثلاثة اما ان يكون المجرى في العدم او يكون المجرى في العدم او في العدم
 عديم وقد مضى ومن قال في نوع على كل من كان حاضر فعلم المسائل الثلاثة
 ان كان في العدم فلا كلام وان كانت المجرى في العدم فيفضل المجرى في العدم
 وان فضل من انقلنا الى من هو بعد عنهم ولما ان المجرى في العدم او في العدم
 فاحكم على ما مضى اذا كانوا اهل حاضر وكل موضع نفعنا الفضل على المجرى
 المسائل الثلاثة الحاضر لا يعقل ولا يعقل عنه والمجرى في العدم او في العدم
 والاعراض ودفع الظلم عنهم ويكون المجرى واحدة وذلك ان المجرى لا يعقل
 ولا يعقل عنه والمجرى هو الرجل يرضى الى قوم ويخطبهم فيصير محذورا
 منهم من جهة القبلة وقال بعضهم وقال بعضهم الحليف يعقل فاما عقده
 الموالاة فهو ان تعافد الرجلان امرؤ ونسبهما على ان من كل احد منهما
 صاحبه ويعقل عنه عند ان ذلك صحيح ويعد في قوم غيرهم فالوا لا يورث
 احد منهما صاحبه ما لم يعقل عنه فاما عقلا هو معا على صاحبه لزم وابها

قوت

بنقصه بل انما اذا مال الى جهة دار الجحيم فقد حسم عليه وله عاقبة
 حاله غير محض من شجرة الخراج فانه يظلم بالذبح يخرج او يبيع وخذلنا في
 الحامسة اذ انما مستوفى من الخراج الى الطريق او الى دار جاره فقد قلنا انه قال
 حرم من صارت جوارحه او لم يثبت له او طاله من قبضه او لم يملكه قال بعضهم اذا
 وقع فاملف نفس وامواله فان كان على المطالبة بقبضه وقبل المشاهدة عليه ولا
 ضمان فان كان قد طول بقبضه واستبدل عليه به فوقع بقدر القدر على قبضه عليه
 الضمان وان كان قبل القدر على قبضه فلا ضمان وهذا أقوى وقال ابن الجليان
 ان الجاني لا يضمن بالمولد الا ضمان ان كان بالعرض فعليه الضمان اذ اراد
 ان يخرج جانيه الى خارج المسكن او الى داره او غير نافذ وبما فيه اذ اراد
 اصلاحه سابقا فله ان يضمنه فمستقره المارة والمجازة ولينزع منه
 وان لم يضمنه او لم يضمنه وسد الاستمرار قال قوم ان يكون على صفه اذ انما
 الاحمال المتأخر الجافية والثابتين والعمارة على الجبال وقال بعضهم وقال بعضهم
 لا يملكه ربح الخراج اذ كان منصوبا والمولد اصح بل ان الخراج اجرة وكرامة لنفسه
 وانما قبضه على نفسه في عمله على ما يستقر به اجرة وليس له معارضة فيه
 ولا منعه منه وقال قوم انما ذلك الممنوع مانع فاما ان اعتبر عليه
 معبر من او منعه مانع كان عليه فله وبه أقوى عدي في قال له فله فان
 سقط على اسيان فقله او مال فاملفه قال الضمان على صاحبه لانه انما يقع ذلك
 بشرط السلامة حاله بل في الطريق او خارج ثراها فيه فانه بشرط السلامة
 دليل على وقوعه من اسيان فان كان عليه الضمان واما قدر الضمان فانه اذا سقط
 خسته من هذا الجاني على اسيان فقله جعل نصف المدة لانه تملكه فعل
 سلبه ومحطوره وذلك ان بعض المشبه وضعها في ماله فاملفه لانه

لضمان

الضمان انما الضمان ما كان طارعا عنه ولا فضل من النفع الطريق الجارح عليه
 ومن ان يقع ما كان مملوكا عليه من اسيان محسنا فاملفه او اذا وقع اسيان
 عليه فاملفه فقل الطريق فان النقص المقدار الجاني منها الى الشارع فوقع فلم
 يقع ما كان مملوكا عليه حاله فقل ان الواقع منها في غير ماله وذلك القدر
 نصريه من المدة واما المالك فقل الجاني من النقص الجانيه وكان له حصة دابة
 الى ذلك لانه لو وقع على اسيان فقله فاملفه الجانيه سواء او قال بعضهم
 انما عليه لانه محسنا الى عمله فقله الجانيه لاول هو القصد ان المدة
 في الطريق فلي يضمن فان فله عليه سواء كان ايا او فاما او سابقا لان
 ماله على ما لو مال هو في هذا المدة فقله اذا اخلت في فقه في الطريق
 فالبيع والجار والبالا فله وذلك لان الطريق ملك المالك اجرة انه يضمن
 جميع ذلك فاما ان وقع جزء من داره فقله فاملفه فاملفه فاملفه
 لانه انما وضعها في ماله فهو كذا لو كان الجانيه مستوفى فوقع دفعه واجرة
 فانه لا ضمان عليه اذ انما يضمن الزمان بين الهدى فاملفه منهم من الزمان
 وهو قبل الخطا بل ان الرمي ما قصده واما قصده فاملفه فان كان مع هذا
 المدة حتى فقه في الطريق فاملفه فقله فاملفه فاملفه فاملفه فاملفه فاملفه
 الرمي ما قصده والذي فقه في ماله غرضه لذلك وفارق المسكن والدارح قال الضمان
 على المالك لانه قصده الفل فان فيه وهاضما الزمان ما قصده الفل واما الذي
 فقه في ماله الذي المدة فله اذ ان عليه الضمان فاملفه فاملفه فاملفه فاملفه
 والرامي المسكن فله نظر **فصل في مسئلة الزمان**
 اذا كان جماعة على اسيان من فقه في ماله فاملفه فاملفه فاملفه فاملفه فاملفه

المارة
 اذا

فبما فعلوا ما علموا فيهم من حاله عليها وحلته اذا حصل رجل من مثل ذلك
 فيها او نزل حاجته موقع وقوعه اخر لغيره فان كان الاول فالباقين كما لو كانا
 اذا فرغ من ان يصبه ففعله ومن ان يصبه عليه ففعله فاذا سئل المالك
 فاني لم يزل في العمل فان كان عمداً فمما مثل ان وقع عمداً ففعله فان تيقن
 غالياً ففعل المالك في عمده المالك في عمده وان كان لا يملك فافعله في الخطأ
 تحت يد الدية مع غلظة موعظه عند تأخيره وعدمه على العاقلة وان كان وقع المالك
 خطأ او اضطر الى الوقوع فيها فافعله خطأ او تحت يد الدية محققه على العاقلة وما
 ان كان المالك من الاول كان دية مائة درهم او دية رجل وقع في ماله من الاول
 لم يضع له في وقوعه وعنده من يد في حبه وانما ما جعل المالك الضمان على ما قلناه
 اذا ما سئل الاول حذره او دية المالك في حذره او دية المالك في حذره فان كانا على
 ثلاثة محصل الاول المالك وقع المالك وقع المالك وقع المالك وقع المالك وقع المالك
 فقد وثقه ان في المالك معاملة ما لم يعلمها فان كان الضمان على ما قلناه فان كان المالك
 وحده فلا شيء على الاول ان المالك هو الذي فعل المالك فان كان عليه وحده على ما قلناه
 وان ما كان المالك كان دية مائة درهم او دية مائة درهم او دية مائة درهم او دية مائة درهم
 المطول ففي الاول حال الدية على المالك وفي الثاني حال الدية على الثاني المالك
 وفي الثاني حال الدية على المالك وحده وفي الثالث حال الدية فاذا ثبت هذا فثبت
 المصلحة اربعة فان كانوا على ما قلناه فثبتوا احدتها فثبتوا المصلحة ثلثاً او ثلثاً
 معاً فثبت فان كان الاول كان دية مائة درهم هو الذي طرح المالك على نفسه
 وهو الذي طرح على نفسه حجر او قلها بغير ان كان الثاني الضمان على الاول
 لانه هو الذي فعله بخبره وطرحه فهو حذره وان افقاعه المالك فربما فيهما

لوهو

ان لا يفرق بين ان يصبه بها من فوق ومن ان يصبه بها من اسفل فربما فيها وان
 كانا معا قدم الاول حذره دية المالك معصية على ما قلناه فان كانت على ما قلناه
 الاول الثاني والثالث فان وقع به من المالك وما وافقه من الاول ففعله وفعل
 الثاني اما فعله فانه طرح المالك على نفسه واما فعل المالك فانه حذره الثالث
 فوقع هو والمالك عليه فيكون المالك الاول والمالك الثاني ففعله فان كانا
 منهما من جنابه على نفسه وجنابه للمالك عليه ففعله في احد من نصف الدية
 لان ما قابل فعل نفسه مائة وما قابل فعل غيره مائة واما المالك ففعله في
 عليه وما بقي هو مائة حذره ما حذرت فعند حال الدية وعلى من تحتها في
 على الثاني فانه هو الذي فعله حذره وقال خروجه في المالك والمالك
 لان المالك ما حذره الاول ما حذرت المالك ما حذرت المالك ما حذرت المالك
 بحالها فثبت الاول الثاني والثالث والمالك ما حذرت المالك ما حذرت المالك
 ثلث الدية لانه ما من فعله وفعل المالك والثالث اما فعل المالك ففعله في حذره
 ثالثاً واما فعل المالك ففعله حذره اربعاً واما فعله فانه حذره الثاني على
 نفسه فافعله في فعل نفسه مائة وما قابل فعل غيره مائة فيكون مائة ثلثاً
 الدية ملها على الثاني وثلاثها على المالك وثلاثها على الرابع لانه حذره وما حذرت
 واما الثاني ففعله اربعة اقسام ثلث الدية لانه ما من فعله وفعل المالك
 لان الثالث حذره لانه رابعاً والاول حذره وطرحه في المالك فافعله في
 نفسه مائة وما قابل فعل غيره مائة فيكون مائة ثلثاً الدية وثلاثها على
 الاول ملها على الثالث واما المالك ففعله الذي تحت يده قال ففعله نصف الدية
 لانه ما من فعله وفعل المالك اما الثاني ففعله ما حذره واما فعله
 نفسه ففعله طرحة الرابع على نفسه فيكون على الثاني نصف الدية والنصف

۴۰۰
- انوار الایمان

تفاوت

12

في الخبرين في قوله فإذ كان ابن أبي حمزة ذكرا وله بنتان في قوله عليا فإذ كان
 مائة غدا يادع له فإذ كان ابن أبي حمزة ذكرا وله بنتان في قوله عليا فإذ كان
 حيا والمخرجين فان كانا ذكرا في الخبرين فإذ كان ابن أبي حمزة ذكرا وله بنتان في قوله عليا فإذ كان
 خرج مائة غدا في الخبرين فإذ كان ابن أبي حمزة ذكرا وله بنتان في قوله عليا فإذ كان
 وعندهم على العاقلة وفي ما في الخبرين فإذ كان ابن أبي حمزة ذكرا وله بنتان في قوله عليا فإذ كان
 فان التقا على ان الذي خرج حيا مائة غدا في الخبرين فإذ كان ابن أبي حمزة ذكرا وله بنتان في قوله عليا فإذ كان
 فإذ كان في الخبرين فإذ كان ابن أبي حمزة ذكرا وله بنتان في قوله عليا فإذ كان
 والخبرين فإذ كان ابن أبي حمزة ذكرا وله بنتان في قوله عليا فإذ كان
 ثم كان هو الذي خرج مائة غدا في الخبرين فإذ كان ابن أبي حمزة ذكرا وله بنتان في قوله عليا فإذ كان
 على ما مضى ذكره من أخباري فان اخلفا فقال الوارث الذي خرج حيا مائة غدا في الخبرين فإذ كان
 الذكر والذي خرج حيا مائة غدا في الخبرين فإذ كان ابن أبي حمزة ذكرا وله بنتان في قوله عليا فإذ كان
 بينه حينما يادع له فإذ كان ابن أبي حمزة ذكرا وله بنتان في قوله عليا فإذ كان
 قول الجاني في الخبرين فإذ كان ابن أبي حمزة ذكرا وله بنتان في قوله عليا فإذ كان
 زاد على الغرة فاذا اخلف حيا على الخبرين فإذ كان ابن أبي حمزة ذكرا وله بنتان في قوله عليا فإذ كان
 وان اعرفا كما في الخبرين فإذ كان ابن أبي حمزة ذكرا وله بنتان في قوله عليا فإذ كان
 خرج مائة غدا في الخبرين فإذ كان ابن أبي حمزة ذكرا وله بنتان في قوله عليا فإذ كان
 والذي خرج مائة غدا في الخبرين فإذ كان ابن أبي حمزة ذكرا وله بنتان في قوله عليا فإذ كان
 عندا كان القول قوله مع ما بينا فان اخلفا فقال الوارث الذي خرج حيا مائة غدا في الخبرين فإذ كان
 وغرة في الذكر وخلف على الغرة التي اعرفها وانما هي العاقلة
 لان العاقلة هي التي لا تملك العقل اعرفا اذا ضرب رجل امرأة فاقبلت
 حيا من غير مائة غدا فان لم تكن اشهر قصا عندا فاذا اخرج هذا الخبر

القِيَامَةُ

1-95

21

24

2

卷一

منی

10

الحمد لله

وقد علم الشاهد حمدا وعزرا عند الوحي ثم وثق بدينه مغلطة
عند راي حال المذبح عليه وعدهم على الغافلة وان حاله دعوى عند
المجد حلف المذبح حين تمام اللوث وان حال اللوث شاهد واحد اذا
حلف شجبه على قود جود فاذ انت هذا حجه على المخلوق عليه عدا
وعند جماعة وقال بعضهم بطلان اول قصه بالذمة المغلطة حالة
عمال لقابل من اوج الذمة فالذمة مغلطة حالة في حال المالك ومن قال
بطلان اللوث نظر فان حال المخلوق عليه واحد اخلو الا لمان حلف على حجة
فذلك بطلان غير ان على مدقنا دون فاصل الذمة وقال بعضهم بطلان
لن حمار اللوث واحد منهم قصه به هذا عدا بحور اللوث ان بطلان غير ان على
الناظر ان يرد على اوله المقتول الثاني ما يخصه من الذمة واما صورة اللوث
فالمأصل منه قصه الاضمار وقيل عدا الله من قبل غير والمال الذي قضى فهو قول
الله صلى الله عليه وآله هو خير فان كان في حجة لا تخطم غيرهم قلت
العداوة منهم وبين الاضمار ظاهرة من الاضمار فانهم مع النبي عليه السلام
فكما فصلوهم وبنوهم فاجتمع امران عداوة معروفة وانما اذا هو بالقر
وعد حرج عبد الله من حمار بعد لغز فوجد قبل قبل الليل وقيل بعد المغرب
فقبلت من كل من عرف الصورة ان نفس اليهود فله فاذ انت هذا حجة غيرهم
حكمهم فمضى ان مع المذبح على الطن صار وما يدعيه من تهمه ظاهرة
او غيرها فقولون من ذلك اذا كان المذبح صغيرا ينفرد بها اهله او بالذمة
معرفة وكانت محلة من حال المذبح بعض طرافه هذه الصورة او حلة
من حال العرب بهذه الصورة فمضى دخل اليهم من سنة وبينهم عداوة فوجد قبل
قيل بينهم فعدوه وخبر سواك لا يختلفان فيه ومنى عدم الشيطان واحدا

لا ذلك

ولا لرسول بل ان عبد الله بن مسعود بن اهلها وادانت من طرفة
في عداوة بينهم ومن الغنبل فلا لوث اذ كانت مفردة لا تخطم غيرهم لانه عداوة
منها وادانت من كل عداوة فهاهنا مغلطة فلا لوث ان جواز ان تملكه القوم
لجواز ان يسلم غيرهم بطل اللوث فانما اذا اجتمع قوم في بيت او حجرة او دار
او بيتان دعوة او مشاورة او سيرة فواقرهم انهم كان هذا الواسع
كان منه ومن القوم عداوة او عداوة واحدة والفرق بين الدار والقرية ان الدار
احد المادى صاحبها والقرية المملوكة المملوكة طاعة يدخلها كل احد فلا حلف
لم يكن لوثا في القرية وكان في الدار فاما ان جرحا في حجر او القبل طرقي الدم
جرح وهذا بطلان القرية ملوثة بالدم ومعه سكن ملوثة بالدم وليس للمالك
سواها ولا اثر فقولون على وان كان في المكان معهما لا تسرع والذمة والوجه الذي
يقول الانسان ان يزر رجل اخر بعد واقولوا والمنازل شاهد الذمة شرا في غير
طريق هذا الموضع معه ويحرمه اقل للذي يظل اللوث حتى هذا لان هذه الاشياء
احد شتا وانما في قلبه فابطل الغنبل ان هذا اهله اذا وقع قتال طائفتين
داخل القدر المذبح او قال فيمن بين طائفتين فوجد هذا قيل من احدي الطائفتين
ما تدرى من قبله نظر فان اخلط القاتل بينهم والتمسوا تحريمهم فواقرهم
كان اللوث على طائفتيه وان كان الصغار منهم وكان ما بينهم من نصيب
البهائم والقتال من ذلك واحدهما الى المذبح فوجد قيل احدا لصغيره فلو طعن
عربا طائفتيه وان لم يكن بينهم من البهائم ولا اخلط بالقاتل فلا فضل ان
يقارب الصغار او يتباعه فاذ اوجد قيل في احد الصغار فلو طعن على اهل صفة
وهذه صورة طلحة ووجد فلا فضل ان كان رماه فله وامان ان اذ حرم الناس
في موضع ونصا بقوا المعنى بالطواف المظلمة وعند دخول المجد والكعبة

لا ذلك

او عند سماعه من هذا الما او هذه الوجوه هل لو انهم لم يسمعوا
 انهم خلوه وروى عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال ما سمعوا من
 ما لقوا عليه فان كان مع المدعي شاهد عدل كان هذا لو ان الذي في حقه
 او غير الخطا بغيره مع شاهد واحد واستحق اليه لان هذه دعوى ما في المال
 ثبت بالشاهد واليمين وان كان المدعي هذا محض هذا العقل بالنسبة وفيه است
 القود على ما مضى من اجلي عندنا بيبع وعندهم لا يثبت ما ان لم يكن المحجة على العمل
 من اجازة ان لو ان من قبله حكم من الشرع او لا حكم لقوله فان كان لقوله حكم الشرع
 فالعبد واليسا فان اجازهم في ذلك فتقوله واليسا في العقل ليس بظرف فان
 استطاعه من اوج مفرقة ولم يزل هذا من اجزاء دفع به الواطوع على ما اخبروا
 به وذل اجازهم لقول عدل فلا فلا فاعدا لورثته اذا قبل فله في المخرج
 عليه ووقع الجبر منهم على وجه محذور عن الواطوع في الفل صدق وهو من كان لو ان هذا
 اذا لم يلقوا حذرا بوجه خبرهم العلم فان لم يلقوا ذلك خرج عن حذره الفل واما
 ان لو ان لا حكم لقوله في الشرع فالصبار في القار فاقبلوا منه فمن ذلك اجازة
 على ما صورناه في المسئلة قبلها قال قوم لا يكون لو ان لا حكم لقوله في الشرع
 وقال آخر وهو المصحح عندكم انه لو ان لا توجب عليه الطر فانه لو ان لا تفر من
 من غير اجزاء ولا واطوع وان هذا اخر من تفر وجماعة عن قبل وعندنا ان كان في
 هو كذا لغير واحد التواتر وما يجوز منهم التواطوع ولا اتفاق الكدر فانهم
 لو جاز العلم ونجح عن تبار الطر فاما ان لم يلقوا ذلك فلا حكم لقوله في الشرع
 ومن حصل الوث على جماعة مثل ان هذا الفصل في حقه ومجمل او داروا قال
 لو ان تفر فان عن لولي واحد منهم فها هذا حكمه فان لم يسمع عليه وهذا
 لو اذ في على جماعة يتا في منهم العقل فان اذ في جماعة لا يباي كلهم كمال

بغير

قال في هذا الفصل ان لو ان من قبله ادعى ان له من هذا الما او هذه الوجوه هل لو انهم لم يسمعوا
 محال استحق من قبله فان رجع عن ادعاه من قبله الما او هذه الوجوه هل لو انهم لم يسمعوا
 عليه السلام قال كيف سون منكم على كل منهم عدو وعنه واما حصد عليه السلام
 ان من ان قبل المدعي على ما مضى من اجلي عندنا بيبع وعندهم لا يثبت ما ان لم يكن المحجة على العمل
 ما ولما كل موضع حصل الوث على ما مضى من اجلي عندنا بيبع وعندهم لا يثبت ما ان لم يكن المحجة على العمل
 او لم يزل اثر العقل وقال في حقه ان كان من ارا العقل مثل عدل فان لم يزل اثر العقل
 بل ان كان في حقه من الشرع فلا حصد لانه يخرج من حق ويطهر من عقل فان
 خرج من اذ به وهذا معقول لانه لا يخرج من اذ به انما يخرج من اذ به وسبب عظيم
 يخرج من اذ به وهذا معقول لانه لا يخرج من اذ به انما يخرج من اذ به وسبب عظيم
 القار فان اذ في العقل على اجازهم فان لم يلقوا ذلك خرج عن حذره الفل واما
 في التاير وله لولي ان يسمع عليه حتى يثبت عدل مع القوم في التاير ما عرفت
 بالثبته من الوث دليل على من كان التاير ليس له لولي ان لا يزل من الوث
 الما مع عنده فان حلف بدين ان لم يحلف لولي ان لا يزل من الوث فان اذ ايسر حو
 في اقله ان يسمع عليه وهذا اذا قلنا ان الشراة تولد وقال في حقه واما حصد لانه
 قوله اما ان يسمع المينة انما ولد له فاذا قام المينة فيك الما يثبت ان الفل
 لحق به المنة العاشر من الوث في الوث فان اقام المينة انما ولد له لولي ان لا يزل من الوث
 ان يسمع بالعار فان لم يزل يثبته وحلف انما ولد له استفي بغير عاين فردوا اقام
 اللوث واصنافه وقال بعضهم لو ان الما حصد لانه رجا حصد لانه مع المدعي فاما
 ما عدله من الما رواله في حقه فلا والثاني ان يقول الما حصد لانه رجا حصد لانه مع المدعي فاما
 معناه فان لا فلا فها الوث ما عدله فلا لو ان هذا الما حصد لانه رجا حصد لانه مع المدعي فاما
 واذا حصد اللوث الذي رجا حصد لانه لولي ان يسمع على من ادعى عليه سواء شاهد العقل
 او لم يشاهد او شاهد هو موضع العقل

اوله تشاهد بان مقته المصارف قد خربت في يومها
 التي علمت السليم على الخبيث وكان المديون الجاهل قد يكون باره على العلم وماره
 على علمه ان كان يحط به سدا وقد سبها او يحط به سدا في ذنبا محبة
 او غيره من موقعة غيره ولا يصل لها منه عدلا فانه يحور عدلهم ان يعلق
 على جمع ذلك عند المجرور ان يعلق على الجاهل ان يعلق على الجاهل ان يعلق على الجاهل
 له عن من سبها عند المجرور ولما فيه سبها من باعة من سبها فادعي المشري
 ان به عيبا ثانيا في قدره ان يعلق على المبلغ انه ما ان في ان كان المجرور ان يعلق
 سبها على المبلغ فاذا سبها ذلك على المبلغ فليعلق على المبلغ ان يعلق
 ما ان في ان يعلق على المجرور على من اذى المبلغ اليه اذ اذى المبلغ اليه
 ان يعلق على المبلغ ان يعلق على المبلغ وبعده وكذا في غيره من المبلغ
 للمدعي ان يعلق على المبلغ ان يعلق على المبلغ ان يعلق على المبلغ
 فوم مثل ذلك يعلقه ويحرقه وقال اجدون المبلغ ان يعلق على المبلغ
 ويغادروا المبلغ اذ اذى المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ
 من المبلغ اذ اذى المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ
 واستحق لاصلاحه فيه ان يعلق على المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ
 مشركا والمديون عليه الفل على ما قال فوم مثل ذلك يعلقه ويحرقه
 وقال فوم اقامه لشره على المبلغ والمداوى اذى المبلغ اذى المبلغ
 لمسيبه الفودوا انما يشبه المداوى اذى المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ
 لسيده القسامه ما قال فوم له ذلك وقال المجرور ان يعلق على المبلغ
 للمجرور المداوى اذى المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ
 قال موكله بهمة اوجد مقوله في محله فالتقول قول المدعي عليه مع يمينه يعلق

والمدعي ان لا يعلق

الشيء

علا ولا يعلق ويعلق في حقه حاله في حال القمار ان كان خطا قال فوم محله
 على العاقلة وقال المجرور ان يعلق على المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ
 ما تقوم به التهمة ويعلق على المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ
 عند اقراره الجاهل اذى المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ
 به فبها يبيع وفيها المديون والمديون والمديون والمديون والمديون
 في المداوى اذى المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ
 كان مطلقا ومخرجة بعضه ان يعلق على المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ
 الدابة ويقدر ما يعلقه من ماله اذى المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ
 فلما في الجاهل اذى المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ
 فابرة وهو ان يعلق على المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ
 فبها في داره وفي المداوى اذى المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ
 القيل على المداوى اذى المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ
 وهي المداوى اذى المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ
 ان يعلق على المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ
 كان لم الولد عند قتل قتلها القسامه ام لا يعلق على المبلغ اذى المبلغ
 ان يكون كذا او يكون كذا فان كان كذا فان كان كذا فان كان كذا
 المداوى اذى المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ
 علمه وقد مضى حكمه وان لم يعلق المداوى اذى المبلغ اذى المبلغ
 فان لم يعلق المداوى اذى المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ
 بل لم الولد قبل القسامه اذى المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ اذى المبلغ

انقسمت

ان اقرى

إذا فخر ولبس لك الملك على آلاف الكرام سواك سبعون جانيمة الواحد إذا

وعلية لما سبعة عشر نبأ ان ابا الميخائيل بن شمعون بن قيس بن ابي حنيفة بن ابي
فان خلف المدعي بن ابي اذاعة فان كان ذلك المدعي على المدعى عليه فخطب
ما ان النبي عليه السلام قال لا تصاروا ربكم بغيركم من اجل ان الله يجمع بينكم
فاذا بينا لا مغلظة فان كان المدعى عليه واحدا حلف حينئذ بان كان
جماعة قال قوم حلف كل واحد حينئذ وقال الآخرون حلف كل واحد حينئذ
وهو مدعى على عدد الزعم الذي هو المسمى فيه سواء كان اجماعا حلف
كل واحد عشر امارا ان كانوا خمس حلف كل واحد اربعة اوجاهة والاقوى والمدعي
على ما حلف كل واحد حينئذ والمدة التي على المدعى حينئذ والاقوى هي
ان كل واحد من المدعى عليه يفتي عن نفسه ما يفتي به الواحد وليس على هذا اذا
كل ضال لورثته ثمانية الدرع اقوى فاما ان لم يكن لورثته فاما حلف المدعى
المدعى عليه اربعة امارا ان المسمى بالاموال حينئذ اقوى المدعى بان المسمى
ما دمه المدعى عليه ولهذا ان القول بوجهه وقيل لورثته مغلظة اتم قال
قوم بلون مغلظة وقال الآخرون لا غلظة وهو مدعى بان قال غلظة بان المدعى
في الاموال ان كان المدعى عليه واحدا حلف حينئذ واحدة وان كان جماعة حلف
واحد حينئذ واحدة وان حلفوا اتم او ان كانوا اربعة امارا على المدعى في امواله
حلف حينئذ واحدة وان كانوا اجماعا حلف كل واحد حينئذ اجماعا سواء
ومن قال غلظة قال ان كان المدعى عليه واحدا حلف حينئذ وان كانوا اجماعا
فقل قول واحد حلف كل واحد حينئذ على عدد الزعم وان حلفوا اجماعا
وان كانوا اربعة امارا على المدعى في امواله حلف كل واحد حينئذ اجماعا
فقل قول واحد حلف كل واحد حينئذ والمدة التي على المدعى حينئذ اجماعا
من الذرية والفصل في المدعى والمدعى عليه فاما ان كان المدعى في الذرية

۴۵

319

في الحجة فاعلم وعلمه بها ولا راعي ان يكون معه لوزن ساعد
 المتكلمة بها في الاثر او علمه وان اذ ادعى قطع طرف وجابة على ما دون
 المتكلمة بها وجابة المقام فقل منقطع لعل حجة المتكلمة بها على قول احدكما
 لا تعلق لعل حجة المتكلمة بها بقول الفاعلة وليس الاثر او هذا الحجة
 والمالي تعلق وعدنا في ما عدا في انما بخصوصة وهو حل عضو مع الازمة
 حاملة مثل اليد والرجل والعين وما اشبهها وتعلق الامان بعد دما سمي
 من المتكلمة بها سنة رجال تعلقوا قاله كولو اخط المتكلمة بها سنة اهل فان
 رد الامان على المتكلمة عليه دار بين ذلك وقد فصلناه في البتة من قال لا تعلق
 فاحكم فيها بالموكالت المدعى بها فالقول قول المدعى عاقل مع مكنه وان كان
 واحدا اخطت عينا واحدة وان كانوا جماعة حلف كل واحد عينا واحدة قالوا
 بروا او ان تعلقوا ردنا اليه على المدعى من اجل احدا اخطت عينا واحدة وان كانوا
 جماعة حلف كل واحد عينا واحدة واستحق على ما يقول في الاموال ومن قال لا تعلق قال
 بنظر فان كانت حناية ما يحلف عليه الذمة تعلقع اليد والرجل وقلع العين والناف
 واللسان والردم الخ فمما يحكم اذا اخطت له عوى نصا وقلنا تعلق فان كان
 المدعى عليه واحدا اخطت عينا واحدة وان كانوا جماعة فقل قولن احدهما يحلف
 حل في احدهم مما يحلف الواحد والثاني يحلف للآخرين على عدد الرؤوس وقد
 مضى مذهبنا وشرحه في ذلك فان كانت الحناية ما يحلفها دون الذمة فقلع
 او رجل فقد اخطت به نصف الذمة ودفرض الحرام فيها او ضم والتعلق فاعلم ان
 ما قدر التعلق به او قول احدهما حسن من انما انما اعتبار حجة الذمة
 فلو كانت حجة حلف حصة وشا والقول الثاني لا يعلق بمقتضى من قدر الذمة الواحدة
 في نصف نصف الذمة يحلف نصف حصة وشا وعبر عن شيا وعدا التعلق فاعلم

٤٦٧٧

١١٨
 من غير بيان وقته ولم يشار إلى من مثله ذلك من الغريب سواء من القصة
 أو من غيرها في فضل وأجره إذا كان من صاحب علم عن المادى وحسابه
 محسب لكونه العرفاء فإن كان بوجه بعد حصول المحركة فإن ادعاء على
 أهل انتماءه لا رجاء له وله على أصحابه أن لا يؤثروا على الكسب مثل أن
 كان أحد فاعلم القول بالعلم في الدار فانه خلف على من علمه اللوحين
 بمسألة حتى القود عند من كان من صف الدنة وعند قوم صف الدنة وإنما
 الأمر فالقول بوجه مع محبة فإن لم يكن في ذلك ذم القس على المذنب خلف
 وصح القود شرط في صف الدنة بعد سلامة لودان علمه لكونه على علمه
 لم يكن علمه لودان القول فلو لم يكن ذلك إذا كان على أحد القولين لودان العلم
 وحيث يعطى على أحد منها أحد نفسه فإن ادعى حقا ومعة حجة مث
 بها مثل الدعي الأولى شاهد واحد أو قولا ومعة لودان أو شاهدا أو شاهدا
 ونسبا ومعة شاهداً بنظر فإن لم يكن حجة أسوق حجة بها وإن لم يكن
 له حجة فالقول قول المدعى عليه مع محبة وإن خلف دعي فإن لم يخلف ردنا
 المبنى على المدعى والمعلم بالتول خلافاً شاعرية فإن كانت القس حجة المدعى
 أثناء القس على المدعى قولا ومعة لودان أو ما لا يثبت به شاهد واحد فإن
 خلف مع شاهد استحق وإن لم يخلف في القس على المدعى عليه فإن خلف دعي فإن
 لم يخلف بطل عن القس وهل ترد على المدعى بعد أن كانت حجة فلم يحلف بطل
 فإن كان حتى من المدعى أن سمحة في المسألة وهو القسامة عند قوم
 مسحق بها الدنة وإذا ردت عليه استحق القود وإذا كان المسحقان بغيره
 كان سمحة على المسألة وحيث ترد عليه وإن كان مسحقاً بمن المدعى الذي
 سمحة على المسألة أصل القسامة حتى عبدانها القود إذا حلف بعد الدنة

لا تفتح
بول

[illegible]

دوخ

وما في معناه من علم الله ونحوه ان الله تعالى قد علم من قبل ان
ما يصح وما رايه في نفسه مع العلم بكونه الذي لا يمتنع ان يكون له علم خاص
بما في كبره وقدرته من ذلك وانما هو في نفسه لا يمتنع ان يكون له علم خاص
ان فلا تامل فلا ترفع في نفسك فاعلم من هذا ان الله تعالى قد علم من قبل
ان هذا القول قد كان في كل زمان ولا يمتنع ان يكون له علم خاص
والمعقول عليه مما خلف على الله ان الله تعالى قد علم من قبل ان هذا القول
قد كان معقولاً في نفسه لا يمتنع ان يكون له علم خاص
سأله فاعلم ان الله تعالى قد علم من قبل ان هذا القول قد كان في كل زمان
عنه فيه وان ذلك كان في كل زمان ولا يمتنع ان يكون له علم خاص
المبدء والملازمة في كل زمان ولا يمتنع ان يكون له علم خاص
وعند ما استخرج الى ذلك اصل هذا القول في كل زمان ولا يمتنع ان يكون له علم خاص
على ما مضى من الجواب عن هذا السؤال في كل زمان ولا يمتنع ان يكون له علم خاص
القول على ما مضى من الجواب عن هذا السؤال في كل زمان ولا يمتنع ان يكون له علم خاص
والتي هي في الحقيقة في كل زمان ولا يمتنع ان يكون له علم خاص
هذه هي الحقيقة في كل زمان ولا يمتنع ان يكون له علم خاص
واما اعلم ان الله تعالى قد علم من قبل ان هذا القول قد كان في كل زمان
هذا القول قد كان في كل زمان ولا يمتنع ان يكون له علم خاص
انه ان كان من اصل العلم ان الله تعالى قد علم من قبل ان هذا القول قد كان في كل زمان
في نفسه فاعلم ان الله تعالى قد علم من قبل ان هذا القول قد كان في كل زمان
تأمل في كل زمان ولا يمتنع ان يكون له علم خاص
الذي يمتنع ان الله تعالى قد علم من قبل ان هذا القول قد كان في كل زمان

ب

منه من قبل ان الله تعالى قد علم من قبل ان هذا القول قد كان في كل زمان
بما في كبره وقدرته من ذلك وانما هو في نفسه لا يمتنع ان يكون له علم خاص
ان فلا تامل فلا ترفع في نفسك فاعلم من هذا ان الله تعالى قد علم من قبل
ان هذا القول قد كان في كل زمان ولا يمتنع ان يكون له علم خاص
والمعقول عليه مما خلف على الله ان الله تعالى قد علم من قبل ان هذا القول
قد كان معقولاً في نفسه لا يمتنع ان يكون له علم خاص
سأله فاعلم ان الله تعالى قد علم من قبل ان هذا القول قد كان في كل زمان
عنه فيه وان ذلك كان في كل زمان ولا يمتنع ان يكون له علم خاص
المبدء والملازمة في كل زمان ولا يمتنع ان يكون له علم خاص
وعند ما استخرج الى ذلك اصل هذا القول في كل زمان ولا يمتنع ان يكون له علم خاص
على ما مضى من الجواب عن هذا السؤال في كل زمان ولا يمتنع ان يكون له علم خاص
القول على ما مضى من الجواب عن هذا السؤال في كل زمان ولا يمتنع ان يكون له علم خاص
والتي هي في الحقيقة في كل زمان ولا يمتنع ان يكون له علم خاص
هذه هي الحقيقة في كل زمان ولا يمتنع ان يكون له علم خاص
واما اعلم ان الله تعالى قد علم من قبل ان هذا القول قد كان في كل زمان
هذا القول قد كان في كل زمان ولا يمتنع ان يكون له علم خاص
انه ان كان من اصل العلم ان الله تعالى قد علم من قبل ان هذا القول قد كان في كل زمان
في نفسه فاعلم ان الله تعالى قد علم من قبل ان هذا القول قد كان في كل زمان
تأمل في كل زمان ولا يمتنع ان يكون له علم خاص
الذي يمتنع ان الله تعالى قد علم من قبل ان هذا القول قد كان في كل زمان

بسم الله

بطلان الخصامة واسرجهت الذرة في المنة اقوى من المذوق مع الذرة
 شمر عن احاطة ونظر في حالها ما حلف على حاله فوجد ما اعلمه من الذرة
 فان كانت على حالها فحاز رطل ثم قال ما خلة المخلوق عليه واما الذي خلة والخصام
 على فقول للخالق اني على امر قال قوم للخالق اني على امر قال قوم للخالق
 المبدأ ما خلة المخلوق فوجد ان هذا المخلوق ما خلة ولاستقام
 دعواه عليه وقال امرور انك ان تدعي عليه من قول الولي فقله فلا تجد
 لم يقطع ببطلانه فانه تعالى عليه وهذا المخلوق يحسن قطع ويقين على امرور
 امرور في حله الا ان له مطلقا به ويفارق هذا اذا قال نافله ثم فالتبعية
 ان هذا المخلوق وان عاين من موضع الفصل في المباحث فللمسل هذه التبة
 انه محدث لها وقاضا غير محدث هذا المخلوق في الفصل بينهما والموعد
 الاول انما كانت انه لا يجوز له ان يخلق الا على علم وادانته للخالق تعالى الاعراب
 التي ما خلة فكلون محدثا له على انما خلة المنة المنة على التبع في كل هذا
 وان الذرة من نسلها الى القسم الاول واحد الذرة بانه من المبدأ قال هذه
 المبدأ التي اخذها حرام احتل هذه الذرة اسبابا احدها اني في كادها وان
 القابل غير هذا والذي خلف مع اللوز واسوق وهذا عدي حرام فان من يري
 محدثا من حنفة والمال الذي له هذه المبدأ ان يملكها او انما كانت من حنفا
 فان مال الذرة غير قابل له رد للمبدأ وان قال اني على هذا في حنفة فلما على
 ان في محدثا للخالق لم يملك الذرة وعدم خالقه فهو انما خلة او اسما له فحكم
 ما خلة في غير حنفة وصار المال لك قولك لا من يورث في حنفة وان قال ان
 عصيا بطر فان من المخلوق منه لزمه رد ما عليه لانه قد اعترف له بالذرة
 مرجع على الدافع شيئا فبطل قوله على نصبه وبطل قوله على غيره كبريل اسرى

عنه فان كان البايع اعقده لزمه دفع بدله عنه ولا يرجع البايع من ماله
 بعد العاين بل له هذه المبدأ للخالق المخلوق في المنة مستحق قال هذه الذرة
 التي من تحت المخلوق ولم يبق المنة فانه اعترف به فان اختلف
 الفصل الاول فقال الذي خلة المنة المبدأ لزمه رد المبدأ لانه قد اعترف به
 باطلا وحسن ما خلة المنة المنة المبدأ لزمه رد المبدأ لانه قد اعترف به
 قول في المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة

كتاب كفارة القتل

قال الله تعالى ما كان المؤمن ان يقتل موجبا للمحطاة ومن قتل موجبا حطاة
 فمحرر حية موجبة للمنة هذه الذرة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة
 والفقار يقتل المؤمن في المبدأ المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة
 مونة ودية مسلمة الى اهله واديت القارة قبل المؤمن في داره المنة المنة
 فان من يوم عدو المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة
 الذرة اذا كان حيا عند المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة
 الى اهله ويحرم رقة موجبة وعندنا ان هذا المؤمن اذا كان في المبدأ المنة
 وقد بينا فيما مضى القتل على لينة اضرب احب مباح ومطلوب بان يمدح مطلقا
 بد فالواجب القتل بالردة والزنا والوادة والمجاعة اذا اضر عليه قبل الوبة
 والمباح القتل خصوصا او دفعا عن نفسه والمخطور الذي يات به ان يملكه قبل
 العلم بحاله والمخطور الذي يات به ان يملكه حطاة وهذا الولي على لينة اضرب
 مباح ومطلوب بان يمدح مطلقا بان يمدح المباح في حنفة ومطلوب عنه والمخطور
 الذي يات به هو الزنا مع العليم بحاله والمخطور الذي يات به ما كان مشبه او مباح

رجعاً

بی در الشہادی علی الجنائبات ۵

الحمد لله رب العالمين

4

9d

١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

فالمقول قول المدعى عليه برز اليه عليه السلام
فرايت جفلة الفل بعثا فيه وان لم يخلع قال نعم برز اليه على الولي قال فبرز
لمرورهم قال لؤي كوفان برز فلم يخلع اليه المشهود عليه احق اليان
الخطار موجلة في ماله ايضا لا يملكه الغافلة التي تفتل حتى تعلم الخطار
وقد ريت الفل منه فالظاهر ان هو عليه حتى يعلم غيره اذا ادعى على رجل ان يخلع
ولما له واقام شاهد من شهد احدها ان يخلع غيره والاخر ان يخلع غيره
او شهد احدهما انه فخلع بالمدعى والآخر انه فخلع بالشاهد فثبت الفل فيها ان
شهادتهما لكل على فخلع واحدة فان فخلع برز غير فخلع عا وقله بالسف
غير فخلع بالحق فهو شاهد بالمدعى ان يخلع في هذا التي في الجرحين
لم يشهدا ان يخلع فيهم بل شهدا ان يخلع على رجل واحد فثبت ان الفل
لم يشهد به الشهادته فخلع لؤي كوفان قال فبرز لؤي كوفان فبرز
صاحبه ومن هذا الوجه القسامة وقال الجرحون لؤي كوفان فبرز
او يخلع فثبت ان الفل ان يخلع في كفة اذا ادعى على رجل انه فخلع لؤي
له واقام شاهد من شهد احدها انه فخلع وشهد الآخر انه لم يخلع لؤي كوفان
شهادتهما ان يخلع فثبت على رجل واحد فان اراد الفل غير فخلع فثبت
بشهادتهما ان يخلع لؤي كوفان فبرز لؤي كوفان فبرز لؤي كوفان فبرز
شهادتهما بالمدعى ان يخلع من شهد على الفل ومن شهد عليه بالفل فثبت
من شهد على امرائه فثبت ان لؤي كوفان فثبت ان لؤي كوفان فثبت ان لؤي كوفان
ثم لا يخلع الفل من احد امرائه ان لؤي كوفان او غيره فان خطاه فخلع مع
ايهما شاء عينا واحدة لانه اشان فخلع مع من شهد له بالفل فثبت ان لؤي
على العاليه لانه يثبت بالبينة لا بالخبر وان خلف مع من شهد له بالفل

نحو

نحو

فالمقول

فالمقول قول المدعى عليه برز اليه عليه السلام
فرايت جفلة الفل بعثا فيه وان لم يخلع قال نعم برز اليه على الولي قال فبرز
لمرورهم قال لؤي كوفان برز فلم يخلع اليه المشهود عليه احق اليان
الخطار موجلة في ماله ايضا لا يملكه الغافلة التي تفتل حتى تعلم الخطار
وقد ريت الفل منه فالظاهر ان هو عليه حتى يعلم غيره اذا ادعى على رجل ان يخلع
ولما له واقام شاهد من شهد احدها ان يخلع غيره والاخر ان يخلع غيره
او شهد احدهما انه فخلع بالمدعى والآخر انه فخلع بالشاهد فثبت الفل فيها ان
شهادتهما لكل على فخلع واحدة فان فخلع برز غير فخلع عا وقله بالسف
غير فخلع بالحق فهو شاهد بالمدعى ان يخلع في هذا التي في الجرحين
لم يشهدا ان يخلع فيهم بل شهدا ان يخلع على رجل واحد فثبت ان الفل
لم يشهد به الشهادته فخلع لؤي كوفان قال فبرز لؤي كوفان فبرز لؤي كوفان فبرز
صاحبه ومن هذا الوجه القسامة وقال الجرحون لؤي كوفان فبرز
او يخلع فثبت ان الفل ان يخلع في كفة اذا ادعى على رجل انه فخلع لؤي
له واقام شاهد من شهد احدها انه فخلع وشهد الآخر انه لم يخلع لؤي كوفان
شهادتهما ان يخلع فثبت على رجل واحد فان اراد الفل غير فخلع فثبت
بشهادتهما ان يخلع لؤي كوفان فبرز لؤي كوفان فبرز لؤي كوفان فبرز
شهادتهما بالمدعى ان يخلع من شهد على الفل ومن شهد عليه بالفل فثبت
من شهد على امرائه فثبت ان لؤي كوفان فثبت ان لؤي كوفان فثبت ان لؤي كوفان
ثم لا يخلع الفل من احد امرائه ان لؤي كوفان او غيره فان خطاه فخلع مع
ايهما شاء عينا واحدة لانه اشان فخلع مع من شهد له بالفل فثبت ان لؤي
على العاليه لانه يثبت بالبينة لا بالخبر وان خلف مع من شهد له بالفل

في التوبة

المعراج عن المشهود قلبه وليس ذلك اذا كانت الشبهة في حجة منتهى على ما
 عليه وحسب البرهان على ما لا يصحها الشاهدان على المشهود قلبه على ان
 اذا دعي على رجل انه حريصة فقلع ثوبه او رملته وهو هذا فان الله تعالى عليه فاقام
 المدعى شاهدين من تلك جهة الشبهة وبيان من جهة ما على المبرر ان ما قيل
 حان له ان يشهد له اخوة ما يحق فلما حان لها ما لا يتأتى من ذلك نظر فيه فان
 المشهود له من ذلك قبل موافقه حكمة على المشهود عليه بالبرهان فان من
 يحجبها من المبرر في صارا وان لم يحل من اجراء ما ان كان يكون قبل اجراءها
 او بعدة فان كان بعد جلاله لم يدرج في ما بينهما ان حكم الحاكم اذا انشأ
 لم يدرج فيه بغير الشهود والبرهان في ذلك من جهة ما لا يتأتى من ذلك
 وان لم يحل ما لا يشهد به ما لا يتأتى من اجراء ما لا يتأتى من اجراء ما لا يتأتى
 احكمها ففقد ما لو كان يحكم بها في ذلك من جهة ما لا يتأتى من اجراء ما لا يتأتى
 انه فكل اولاه واقام المدعى شاهدين من جهة ما لا يتأتى من اجراء ما لا يتأتى
 الشاهدان قبل شهادتهما في العاقلة ما يستلزم به شهادتهما الشاهدان فان
 كان المبرر عدل ووجد القود فكل شهادتهما العاقلة ما لا يتأتى من اجراء ما لا يتأتى
 وان كانت الشهادتهما بالاعتراف قبل شهادتهما العاقلة ايضا لما لا يتأتى من اجراء ما لا يتأتى
 كانت لهما في عمل فعل الخطا فهاضما مني في العمل فالقوة على العاقلة بطريق
 غيب من غير فعل القدر انهما جرح في كل حال من جهة ما لا يتأتى من اجراء ما لا يتأتى
 انصبتا وان كانا غير عدل في اجراء ما لا يتأتى من اجراء ما لا يتأتى
 حتى يثبت من هو اقرب الى القدر فهاضما مني في اجراء ما لا يتأتى من اجراء ما لا يتأتى
 قال اقبل المبرر عدل ما قبل المبرر المفسر والقيل بينهما ان المبرر عدل ومن
 يعقل وانما خرج صفة في القدر فهاضما مني في اجراء ما لا يتأتى من اجراء ما لا يتأتى

اعتراضا

وجه

المراد

وغير ذلك من المشهود قلبه وليس ذلك اذا كانت الشبهة في حجة منتهى على ما
 الى حجة من المشهود قلبه وليس ذلك اذا كانت الشبهة في حجة منتهى على ما

الساجد اقل من غيره

الشيخ جعفر عند قوم وهو ان الساجد عند روي في سجدة فقلع ثوبه وركب على المبرر
 ونظر في الرجل ووجهه ووجهه لان حيا له ان رجله سحران فقلع وقال قوم
 لخصمه لئلا يهاجمه في نفسه وهو الذي يروي في روي واما بيان السجدة
 حصة فلان ما ذكره في الفصول في اجراء القدر والبرهان في اجراء القدر
 لقوله ولان الشاهدان في روي المبرر في روي المبرر في روي المبرر في روي المبرر
 انه قال في روي المبرر في روي المبرر في روي المبرر في روي المبرر في روي المبرر
 له فاذا ابداه في روي المبرر في روي المبرر في روي المبرر في روي المبرر في روي المبرر
 صف السجدة في روي المبرر في روي المبرر في روي المبرر في روي المبرر في روي المبرر
 ليس في روي المبرر في روي المبرر في روي المبرر في روي المبرر في روي المبرر في روي المبرر
 اعتد السجدة ما اخرج المبرر في روي المبرر في روي المبرر في روي المبرر في روي المبرر
 قال انما الساجد اقل من غيره في روي المبرر في روي المبرر في روي المبرر في روي المبرر
 بعضهم هو روي المبرر في روي المبرر في روي المبرر في روي المبرر في روي المبرر في روي المبرر
 في روي المبرر في روي المبرر في روي المبرر في روي المبرر في روي المبرر في روي المبرر
 ذلك فاذا استخرج حجة من روي المبرر في روي المبرر في روي المبرر في روي المبرر في روي المبرر
 عدل فقلع ثوبه وركب على المبرر في روي المبرر في روي المبرر في روي المبرر في روي المبرر
 على اجراء ما لا يتأتى من اجراء ما لا يتأتى من اجراء ما لا يتأتى من اجراء ما لا يتأتى
 نظر في المبرر في روي المبرر في روي المبرر في روي المبرر في روي المبرر في روي المبرر
 الخناق

دلل فاما اعدوا اذا اقاموا فلا يقدرون على ان يثبتوا في الدار الآخرة
 عنه وعلى اهل العدل ان لا يثبتوا في الدار الآخرة الا ان يثبتوا في الدار الآخرة
 اقاموا اليقين بغيره فان لم يثبتوا اليقين والعدل فاما اذا اقاموا اليقين
 اليقين فاما القول بوجه من وجهه فاما من وجهه اليقين على الوجهين
 وعند اهل العلم على ان لا يثبتوا اليقين في الدار الآخرة فاما من وجهه
 محتمل عليه او قد استوفيت عنه فان كان قوله لا يثبتوا في الدار الآخرة
 يقول على ما في هذا القول فاما القول بوجه من وجهه فاما من وجهه
 بما عرفت القاص من اهل العلم ان لا يثبتوا في الدار الآخرة فاما من وجهه
 قال في هذا القول على ما في هذا القول فاما القول بوجه من وجهه
 قدم او قال في هذا القول على ما في هذا القول فاما القول بوجه من وجهه
 الذين واجبه او مستحبه على ما في هذا القول فاما القول بوجه من وجهه
 على الوجهين فان حلف بغيره لا يجوز ان يثبتوا في الدار الآخرة فاما من وجهه
 الوجوب عليه وعذابه لا يثبت عليه محال ذلك في هذه المسئلة سواء اقاموا
 اهل الذمة اذا ادركوا اليقين او اقاموا اليقين في الدار الآخرة فاما من وجهه
 فاما تخلف الذمة والمسئلة ومن سئل الذمة او ادعى اليقين في الدار الآخرة فاما من وجهه
 ولما لا يثبتوا في الدار الآخرة فاما من وجهه فاما من وجهه فاما من وجهه
 قد استوفيت من وجهه فاما من وجهه فاما من وجهه فاما من وجهه
 لا يثبتوا في الدار الآخرة فاما من وجهه فاما من وجهه فاما من وجهه
 لما على سبيل الدار الآخرة او اقاموا عداوة فاما من وجهه فاما من وجهه
 والخراج لا يثبتوا في الدار الآخرة فاما من وجهه فاما من وجهه فاما من وجهه
 الفصل سبعة اذا ثبت اهل البغى فاما من وجهه فاما من وجهه فاما من وجهه

قتلهم
 ونحوه

والذين

الفاسق من وجهه فاما من وجهه فاما من وجهه فاما من وجهه
 اهل الذمة اذا ادركوا اليقين او اقاموا اليقين في الدار الآخرة فاما من وجهه
 فاما تخلف الذمة والمسئلة ومن سئل الذمة او ادعى اليقين في الدار الآخرة فاما من وجهه
 ولما لا يثبتوا في الدار الآخرة فاما من وجهه فاما من وجهه فاما من وجهه
 قد استوفيت من وجهه فاما من وجهه فاما من وجهه فاما من وجهه
 لا يثبتوا في الدار الآخرة فاما من وجهه فاما من وجهه فاما من وجهه
 لما على سبيل الدار الآخرة او اقاموا عداوة فاما من وجهه فاما من وجهه
 والخراج لا يثبتوا في الدار الآخرة فاما من وجهه فاما من وجهه فاما من وجهه
 الفصل سبعة اذا ثبت اهل البغى فاما من وجهه فاما من وجهه فاما من وجهه
 الفاسق من وجهه فاما من وجهه فاما من وجهه فاما من وجهه
 اهل الذمة اذا ادركوا اليقين او اقاموا اليقين في الدار الآخرة فاما من وجهه
 فاما تخلف الذمة والمسئلة ومن سئل الذمة او ادعى اليقين في الدار الآخرة فاما من وجهه
 ولما لا يثبتوا في الدار الآخرة فاما من وجهه فاما من وجهه فاما من وجهه
 قد استوفيت من وجهه فاما من وجهه فاما من وجهه فاما من وجهه
 لا يثبتوا في الدار الآخرة فاما من وجهه فاما من وجهه فاما من وجهه
 لما على سبيل الدار الآخرة او اقاموا عداوة فاما من وجهه فاما من وجهه
 والخراج لا يثبتوا في الدار الآخرة فاما من وجهه فاما من وجهه فاما من وجهه
 الفصل سبعة اذا ثبت اهل البغى فاما من وجهه فاما من وجهه فاما من وجهه

واحد

[illegible]

مر

د. سید محمد

رفق وق دكتور الرقوع المحدث صاوية مع الماشي على من الشاوش
 خاصا عنه صحتها ونواجر الكمال في كل له منحة نواجر الحزمه ونواجر
 من النساء والذكور من الرجال المنة الفرح ولم يولد في غير اسوة واما
 فلو ان عايشه فودى من مال الخانة الى الامام ونفق لمن الامام فام حيا
 فيه ويكون فداؤه له ان كان من طاعة فاقاد الى الاسلام وقال له وان
 ما انما يخرج من ذلك ما في حاله ووجهه باع قبل الختان فانه ان
 متى يكون وجوهه اذا خال الخلق في وجهه فاما ما خال الخلق في حنطه
 حفظ عليه وقال فم وجوهه انما يخرج من له فونه حتى يكونه الموجه
 المذتر وام الولد ونفسه ماله من ربه على ان يرض الله ولم يولد له
 على ذلك فانه رعا عاد الى الاسلام فوضع ماله فاما وجوهه فقد ساه في كتاب
 النجاش فان انما قبل الرقوع المنة فمفسد الرقة ولها نصف المهر فان
 الرقوع وقف الفسخ على انفس المدة فان عاد الى الاسلام قبل انفس البعد
 على الرقعة وان انفس المدة قبل الرقعة باستمعة وانفسها في ماله قبل انفس
 البعد فاما ولده فلا يخلو من احد من ابناء من يكون حاله الاسلام او حال الرقة
 فان له حال الاسلام او خلفه حاله فمفسد الاسلام فانه في الدين ويكون له
 مسئلة فان له فانه قبل الملوغ فقبله الفود فان نصف الاسلام او عليه وان لم
 نصف الاسلام فمفسد انفس فان انما قبل الملوغ فانه نصف الاسلام او عليه وان لم
 لم نصف الاسلام او عليه وان لم نصف الاسلام فانه نصف الاسلام او عليه وان لم
 ان نصف الاسلام فمفسد انفس الفود المنة ولو قبله قبل الملوغ لو كان الفود ماله
 محكوم بالسلامه ونفق به في حاله الفود على كل حال فانه نصف الاسلام او عليه
 فاما من له بعد الرقة من فم فم فم او غير ما هو كاف فانه فم فم فم فم

ان
 عليه

وان

ان

رفق وق دكتور الرقوع المحدث صاوية مع الماشي على من الشاوش
 خاصا عنه صحتها ونواجر الكمال في كل له منحة نواجر الحزمه ونواجر
 من النساء والذكور من الرجال المنة الفرح ولم يولد في غير اسوة واما
 فلو ان عايشه فودى من مال الخانة الى الامام ونفق لمن الامام فام حيا
 فيه ويكون فداؤه له ان كان من طاعة فاقاد الى الاسلام وقال له وان
 ما انما يخرج من ذلك ما في حاله ووجهه باع قبل الختان فانه ان
 متى يكون وجوهه اذا خال الخلق في وجهه فاما ما خال الخلق في حنطه
 حفظ عليه وقال فم وجوهه انما يخرج من له فونه حتى يكونه الموجه
 المذتر وام الولد ونفسه ماله من ربه على ان يرض الله ولم يولد له
 على ذلك فانه رعا عاد الى الاسلام فوضع ماله فاما وجوهه فقد ساه في كتاب
 النجاش فان انما قبل الرقوع المنة فمفسد الرقة ولها نصف المهر فان
 الرقوع وقف الفسخ على انفس المدة فان عاد الى الاسلام قبل انفس البعد
 على الرقعة وان انفس المدة قبل الرقعة باستمعة وانفسها في ماله قبل انفس
 البعد فاما ولده فلا يخلو من احد من ابناء من يكون حاله الاسلام او حال الرقة
 فان له حال الاسلام او خلفه حاله فمفسد الاسلام فانه في الدين ويكون له
 مسئلة فان له فانه قبل الملوغ فقبله الفود فان نصف الاسلام او عليه وان لم
 نصف الاسلام فمفسد انفس فان انما قبل الملوغ فانه نصف الاسلام او عليه وان لم
 لم نصف الاسلام او عليه وان لم نصف الاسلام فانه نصف الاسلام او عليه وان لم
 ان نصف الاسلام فمفسد انفس الفود المنة ولو قبله قبل الملوغ لو كان الفود ماله
 محكوم بالسلامه ونفق به في حاله الفود على كل حال فانه نصف الاسلام او عليه
 فاما من له بعد الرقة من فم فم فم او غير ما هو كاف فانه فم فم فم فم

١٢٢

مفوان
ن صفوان
بن احمد
ص

كان اصله الإلهام الذي لا ينضب
فمنه أتت العادة فيمنع الفلاح
فمنه أتت العادة فيمنع الفلاح
فمنه أتت العادة فيمنع الفلاح

منه

٢٢

74

[illegible]

بالسوية

غيره من دون قوله وقيل ان قوله المذبح وقيل ان قوله المذبح
 الصفح روي اجماعا انه لا يقطع على الصفح في اجماعا انه لا يقطع على
 الصفح لم يفتوا او ينبغي ان يفتل مثل الاول فان اجماع هذا الصفح
 آخره اذن صاحب المذبح والمذبحان قبل المذبح على كل حال لم يذبح
 هذه احدى من المعنى اذا سرق المذبح ففعل المذبح كما سرقه وان كان
 او غير ان عمدوا وقال قوم ان ان يقطع عليه ان سرقه عام مجاعة
 وقيل فان كان الطعام موجودا او المذبح معدودا عليه والمذبحان العالي
 فعل المذبح وان كان اللوحين غير المذبحين عليه فمذبحه فاحذر المذبح
 فلا يقطع عليه وروي عن علي عليه السلام انه قال يقطع في علم الجماعة وروي
 لم يقطع في علم النسبة البتة يقطع عدا اذا خرج الحسن من حجر القبر الى
 الارض فاما ان الحجة من القبر الى القبر فلا يقطع حالوا اذ المذبح من حرم
 الحجة ففعله من مكان الى مكان فانه ليس ان الحجة من جمع البيت واما
 لم يقطع وقال قوم يقطع على الناس في المذبح من المذبحين المذبح
 متى علم من المذبح للمذبح وقيل فيه ثلاثة احوال احوال الوارث الثاني في حكمك
 المذبح الثاني مالك له كسائر ارضه من قال للوارث او في حكم المذبح كسائر
 قال المذبح بالقطع الوارث وهو الذي يفتنه مذهبنا ومن قال ان مالك
 له قال المذبح بالقطع لا يملكه الوارث ان المذبح كان الفرض الاول للستة
 وعند الباقي من المال والقطع على ما مضى ولا يملكه على حكم ملك العدة
 لم يملكه وان كان المذبح لم يملكه شيئا فلهذا الامام من بيت المال ولا يقطع
 خلاف ذلك احد من بيت المال حقا مشركا فاذا احتل الامام كان احق به
 من غيره ونال المذبح فيه فلو سرقه سارق منه في حرمه فقطع ذلك

نقل

المذبح

المذبح بالقطع المذبح بالقطع المذبح بالقطع المذبح بالقطع
 المذبح بالقطع المذبح بالقطع المذبح بالقطع المذبح بالقطع

2 قطع اليد والرجل في الشقة

احسن قولنا روي قطع اليد بالشرقة لقوله فاطمها اليها ويطعها اليها ويطعها اليها
 في قولنا من يقطعها فاطمها اليها ويطعها اليها فاطمها اليها ويطعها اليها
 طمها اليها فاطمها اليها فاطمها اليها فاطمها اليها فاطمها اليها
 مدة البس في حرمه ويطعها اليها فاطمها اليها فاطمها اليها فاطمها اليها
 المصنوع فيه خلاف فاذا انقروا وجوب القطع فان القطع عندنا في اصول
 المصنوع في اليد وفي الرجل من عدمه عندنا كسائر من عندنا في غير المصنوع
 ويترك له ما عسى عليه وعدمه من الموضع وقيل المفضل الذي من الكف والذراع
 والمفضل الذي من المصنوع والقدم وقالنا ان المصنوع يقطع من المصنوع اذا سرق
 بالعلمة فانه يقطع ولا يقطع في الخامسة ومن قال لا يقطع في اليد والرجل
 فقوم يقطع في الخامسة فاذا سرق السارق للقطع يقطع في اليد والرجل فقوم
 لم يقطع له الاصل له حتى يقطع في يده ويقطع في يده ويقطع في يده
 المفضل ويوضع على شيء او غيره فانه اسهل في العمل لقطعها ثم يوضع على
 المفضل سلب حادة ويدق من فوقه دقة واحدة حتى يقطع اليد بالعلم
 ما يقطع ويضعه في يده في يده في يده في يده في يده في يده في يده في يده
 شي حادة واحدة واحدة واحدة واحدة واحدة واحدة واحدة واحدة واحدة
 القائمة احد من غير يدين فان علم قطعها عمل من هذا فاطمها اليها فاطمها اليها
 اليد حية واحسن ان يقطع اليد حية اذا قطع اليد حية فاطمها اليها فاطمها اليها

٢٠ الرسل المجلدين حتى ينفذوا قول الله عز وجل ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 عليه السلام في رجل قد سرق فقال اذهبوا فاعطوا ثم استخفوه وكان على علم
 اذا قطع يارب فاحسبه والزيت اجرة القاطع من مال الله ان لم يفعل الاصل
 ذلك لم يكن عليه شيء ان الذي عليه ما فاقه احد لم يداو له المحرور وان
 بفعل المستحق للقطع ان يفعل وان لم يفعل فلا شيء عليه كالمحرور وان
 قد انقضى الفلاس في عليه فاذا احس به فالتسارعت اليه فليطع عقه
 ساعة لما ردوا اليه التي عليه المتاركة في قطع يده ثم لم يبق فخطت
 ٢١ عقه وان هذا ردع وان جرحه

فصل في اقسام عليه ايجاد

منهم اجمال ولا يقام عليها جاز في احد ربا ولا رقة لانه لا يسئل عنها
 ويطلبها واذا وصفت ولا يقام عليها وهي صفة حتى يخرج من القياس ولا يقام
 عليها في صفة جرح ولا شدة بر ولا مودة في التلطف ولا علم بغير العلم
 المرض الظاهر اشد من الجرح والرد ولا يقام ايضا على من سبب سبب التلطف
 كقطع اليد وقصاص او مرقعة لانه لا يورث التلطف اذا دخل الرجل اجماعا
 سببه فمقتضى سلمها الى اجماع واستحفظه اياها فقال احفظ ثيابي واجمعي
 مودع في طرفها فان اعادها حق ما اعادها وهو انه لا يخطئ اليها محظا
 ٢ حفظها حرق في حرقها فلا شيء عليه وعلى المتاركة والقطع والغرم وان انا
 ٢ بايا فان نام عن حفظها او اعرض عنها متشاغلا بغيره او فعل
 التباين لغيره حرق في فعل اجماع لانه شرط في حفظها وعلى المتاركة
 الغرم دون القطع لانه متاخر في اجماع حررها وهذا حكم اصحاب المراجعة

هذا هو

٢١ على الله عز وجل ما من ربه الا ان ينفذ امره في كل امر من امره
 الدائمة على من سرق الفضة وانما اعادتها فلان اوفاء عنها او سبها لم يبق
 حارس يده في حرز فان سرق عليه الثمن دون القطع فاما ان دخل اجماعا
 سببه على حصار او يد على ما جرحه لانه لا يسئلها الى اجماع ولا استحفظه
 اياها فاجمعي غير مودع وشان هذا غير حرز فان سرق فلا قطع على
 سارقها لانه سارقا وليس حرز فان كان جادا ونسب استراقه والرجل
 اليه فادفع فيه فمقتضى اقل من غير المقتضى اذ اراد السلام على لينة اخر مسلم
 ودمي ومسان فاما المسلم على الامام بغيره والذين عنه كل من قصد بغير
 حق لم يداو له حتى يداو مني وحله حتى استوفاه له ومنى وحله حتى
 استوفاه بغيره سواء كان من حقوق الله او من حقوق ادميين وان كان
 من اهل الدولة فارحمه في هذا حكم المسلم في بغيره والذين عنه غير
 انه ان سرق اجماع فلا حرق عليه وان كان محسبا فمقتضى اجماعه فلا حرق عليه
 على كل حال فعندنا المظاهر به لانه يدل الجرح على مقامه على دينه وعقابه
 فاذا كان هذا من دينه فلا اعتراض عليه فيه فاما المسائل فاعلم الامام ان
 يدرى حجة من الامام به علقه وهل الدولة فاما ان قصد اهل الجرح او
 اقتلوا بعضهم بعضا من اهل الامام لم يداو لهم ولا عليهم معونة واما استيفاء الحقوق
 منهم فليحرقوا على لينة اخر بغير حق لله يحرق بغير حق لله ويعلق بحق
 حق الامم فاما حقوق الله كذا اجماع والمنا وهو اذ اجماعه فلا مستوفى
 منه عدمه لانه دخل على هذا فلا لغة من عليه وعندنا ما لا يطهر به
 كذا فان نظامه بغيره استوفى منه الحد فاما ان يبايعه فله حكم اخر بغيره
 عندنا عليه العمل على كل حال اما حق الامم كالموا او حد الحد في بعضه

هذا هو

هذا هو

تسوق منه لانه على القبر من موافقته لاجل ما اذا لم يكن
دار عليه القبر وانما احق الله الذي خلق من الارض وهو القطع والشرع من
جعل هذا فعله الغرم واما القطع فانه يجب عليه عدا وقال قوم
اذا وقف الانسان على ما قبل نحو القبر في التلويح والبيان فانه سار
وكان نصا من غير ان يفتقر الى الوقف فيقال ان الله لا يملك سواه قال
عليه ومنهم من قال عليه القطع ومن قال ينقل الى الموقوف عليه منهم من قال
لا يقطع عليه ومنهم من قال عليه القطع وهو المصحح عندنا انما اوله
كانت عليه فمما انما فعله القطع عدا وقال قوم لا يقطع عليه هذا
كلام في بقاء الوقف لما في التلويح والبيان والتمتع بوجوده في الارض
منه سار وكان من اهل الوقف لا يقطع لان له فيه حقا فالوقف من
المالك ان كان الموقوف عليه القطع لانه لا يشبه فيه اذ امر منه
التمتع فصرق من ارضه او من حرمه او لم يقطع فاعطى مرة واحدا
لانه حرم من حدود الله فاذا اذنت له ان يقطع فادب ان يقطع
نظر فان اجمع الموقوف منهم وطالبوه باجمعهم فطعنوا بغيرهم وان سبق
واحد منهم قطا لم يمسرف منه وكان نصا بغيره ووقع بغيره من كل واحد
من القوم فطالت محاسن من عزمه ولم يقطع في تاحده وطعنوا بالرفقة
فلا يقطع قبل ان يبرق في اذ اسرق له من حمله او ناصبه قد ذهب
اصابعها لما واحدة وطعنوا بحسنة التاملة او الناقصة للامة والجزان لم
يلز فيها اصعب وانما بقومها المفقوضها او بعض الفقهاء قال قوم يقطع
وقال خروجه لقطع ويكون كالمعدومة فتقول القطع الى رجله الذي له
لانه منعه فيما بقي منها ولا يحال من قال يقطع قال للامة والمجرع عند ما

القطع من القطع من الارض لانه لا يقطع من الارض لانه لا يقطع
حرمها الممنوع وانما ان كانت حلالا قال اهل العبادات انما لا يقطع
منه بغير اذنه والتمتع بغيره فانما لا يقطع من الارض لانه لا يقطع
فان يقطع من حمله كالمعدومة قد ذهب منه قبل ان يقطع بالرفقة لم يمسرف
الامة او اذنه او سقط القطع عنه لان القطع على بها واحسن بها اولها
لا يقطع القطع كالمعدومة اذ يقطع من حمله بغيره بغيره بغيره
فان يقطع من حمله بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
كان الاوفاق روي ايضا اذ اسرق وسارته موقوفه او ناصبه نقصا ذهبت
منه المصلحة لقطع الارض او اصعب لم يقطع وانما ناصبه اصعبا او
قطعنا عنه وهذا قوله اذا كانت حمله المسمى بالقطع لم يقطع حمله
المسرق اذ يقطع من الموقوف فخرج الى القاطع ساره فطعنوا قال قوم
ان يقطعها القاطع مع العدا بها ساره وانما لا يجوز قطعها بغيره فان
القطع من حمله لا يقطع بغيره وعلى القاطع القود ووقع من الموقوف
لان ساره ذهبت غير القطع بالرفقة وان قال القاطع ذهبت ما عتقت
انها ساره التي لم يقطع بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
الامة ووقع من الموقوف قال قوم لا يقطع ولما اول القوي لان ساره ذهبت
بعد من القطع من حمله كالمعدومة فطعنوا ومن قال يقطع القطع من حمله
لان اعتقاد القاطع انه يقطع بالرفقة بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
عن حمله فاما ان ذهبت ساره بغير القطع في المرفقة كالمعدومة وكذا قال
قوم بسقط القطع عن حمله وقال خروجه لقطع وهو الموقوف لان الامة والعلة
ما ووقع ما يقطع بغيره بالاسية عن المرفقة بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره

عنه

73

[illegible]

من خلاف قولنا قطع الطريق في السرقة والسرقة في السرقة
عقب السرقة ونحوها بعد ان حسم الماويل وقال يوم لم يقطع حتى
يقطع به السارق قال بعضهم يقطع في السرقة والسرقة في السرقة
بعضهم يعتبر فيه السرقة في السرقة وهو الماويل في السرقة
واصحابه رفاقه او سارقا قطاراً وليس صاحبته ومخافته صاحبه فاما ان
سوا ويقوى في نسيان بعضه لان بعضه في الحجازية احرار المال على جده
المالك من الاحواز منه بحجة بالسيف وجده في الحجازية في السرقة في السرقة
المالك على سبيل الاستحسان ويقوى في نسيان بعضه لان بعضه في الحجازية
تقرر اعتبار الصواب في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة
ورجله السرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة
وان كان احداهما معدوماً والآخر موجوداً مثل ان كانت يد السرقة موجودة
السرقة معدومة او رجله السرقة موجودة ويد السرقة معدومة وطقنا الموجود
منها وحده ولم ينقل الى غيره من العصور كذا واحد دليل انهما يقطعان
باخذ المال حسم قطع الطريق في السرقة والمادية سواء وقد قلنا ان كل واحد في
فقره وافاقه واخره والمال وان اهل القافلة على صفة لا يقطعون الطريق
فهم قطع الطريق في جدهم ابراهيم في كثره ان يقطع في جدهم ابراهيم في كثره
قربة ونحوها وعلوا اهلها ونحوهم وقيلوا اهلها في كثره اهلها في كثره اهلها
المال كقطع الطريق من بعد ذلك كانوا على صفة لا يقطعون الطريق في كثره
فا جازوا في كثره فاستولوا اهلها من كثره اهلها في كثره اهلها في كثره اهلها
المال استولوا على اهلها وقيلوا في كثره اهلها في كثره اهلها في كثره اهلها
فاما ان يسوا اذا في كثره اهلها وقيلوا اهلها في كثره اهلها في كثره اهلها

ثم

فمن قطع الطريق في السرقة والسرقة في السرقة
عقب السرقة ونحوها بعد ان حسم الماويل وقال يوم لم يقطع حتى
يقطع به السارق قال بعضهم يقطع في السرقة والسرقة في السرقة
بعضهم يعتبر فيه السرقة في السرقة وهو الماويل في السرقة
واصحابه رفاقه او سارقا قطاراً وليس صاحبته ومخافته صاحبه فاما ان
سوا ويقوى في نسيان بعضه لان بعضه في الحجازية احرار المال على جده
المالك من الاحواز منه بحجة بالسيف وجده في الحجازية في السرقة في السرقة
المالك على سبيل الاستحسان ويقوى في نسيان بعضه لان بعضه في الحجازية
تقرر اعتبار الصواب في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة
ورجله السرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة في السرقة
وان كان احداهما معدوماً والآخر موجوداً مثل ان كانت يد السرقة موجودة
السرقة معدومة او رجله السرقة موجودة ويد السرقة معدومة وطقنا الموجود
منها وحده ولم ينقل الى غيره من العصور كذا واحد دليل انهما يقطعان
باخذ المال حسم قطع الطريق في السرقة والمادية سواء وقد قلنا ان كل واحد في
فقره وافاقه واخره والمال وان اهل القافلة على صفة لا يقطعون الطريق
فهم قطع الطريق في جدهم ابراهيم في كثره ان يقطع في جدهم ابراهيم في كثره
قربة ونحوها وعلوا اهلها ونحوهم وقيلوا اهلها في كثره اهلها في كثره اهلها
المال كقطع الطريق من بعد ذلك كانوا على صفة لا يقطعون الطريق في كثره
فا جازوا في كثره فاستولوا اهلها من كثره اهلها في كثره اهلها في كثره اهلها
المال استولوا على اهلها وقيلوا في كثره اهلها في كثره اهلها في كثره اهلها
فاما ان يسوا اذا في كثره اهلها وقيلوا اهلها في كثره اهلها في كثره اهلها

واحد المال

ثم

ان ينقطع²

الحجة الخامسة والستون لما قيل وانما يطاع الظن قبل اقامة الحجة عليهم
 ليس بركاة وقد ان المولى لله فيه المشقة وفي الامارة الساعة وان ساعدا
 عنه وقبل ان الذي جعله الله عليه السلام المالكين من فاعل ليدوم واجلهم من
 السهم ويريد انهم حتى ما يوايلسون وان الركاة ذلك بقصة العريس
 في وطاع الظن اذا رآه فطاع من قال المراد بها الميزون الحقوقي
 على الجارية على طاعة اهل بيت من الجارية وجوز الحق بقا وتختلف في
 فاما ما سخر من انما انما الضال قطع الجوز وعلمنا من على من حق
 تعالى تحت الميراث والاولاد وانما هو ادعى في الفصاحه والهدى في خلاف
 الامور ما اختلف فيه وقصه فطاع الذي قبله ان قطع من المهادن المحصنة
 بالجارية لم يولد لعل انما جاز الذي اراد الله ورسوله الى قوله من الذي فوضهم
 بالجارية فام قطعهم من لان قال بعضهم ان قطع الذي اراد الله والى ذلك
 لا جيل الجارية والاولاد في عندنا العام الركاة قال الذين في اصنام الحقوق للغة
 نحن هذا فيما سطرنا وما سطره وجعل الله لعلنا من اهل بيت
 عليه قبل التوبة او بعد ما ان قدر عليه قبل التوبة لم يسطر من اهل بيت
 اما الذين يابون من قبل الله واعلمهم تجعل من سطرها التوبة قبل العادة
 فلم يجرى الميراث واما ان قدر عليه بعد التوبة فعل حتى جعل الجارية سطر
 بمجرد التوبة وهو انما الضال القصر وقطع الرجل لولده الذي يابون من قبل
 بعد ذوا عليهم فاعلم ان الله عفو رحيم وهو لا يابوا قبل العادة واما حقوق
 الميراث فلا سطر وصح ان الميراث لا يابون واما الميراث والوجه عليه
 لا ياب الجارية كجدة الزنا والشرب والوطا فكل سطر بمجرد التوبة لم ياب الميراث

يطبع امامه ثم ينظر جميعا في صورته فانه على الحافة فان
 من امر المسلمين في خطا امامهم والقيام على ما مضى من العوالم وهو يسمى الحجاب
 اصلا اذا لم يبق على الصلوة والوقوف في الصلاة على ما مضى
 اذا امره بذلك بعض الرعية فعقل فذلك لا يصح على من امره بالصلوة
 بذلك فانه لا طاعة لاحد عليه وثقار والامام لا يطوعه فيما يامره به شرعا
 اذا انتزعت امره من الرضا فامتنع على التورج ان لا يفرط في ذلك فانه لا يصح
 في حدود ناديا لها وجرها عن ما مضى عليه وعندنا يصح بالامر باحقها حتى في
 اصحابنا يصح بالموال فادفعوا ما مضى فاما من فالدولة عليه ما له
 وعندهم على عاقبته اذا وصل اليها استحق به التعزير مثل ان يقتل امرأة حرما او
 انما هي احدى من المخرج او اني غلاما من مملوكة عندكم من عندنا ذلك لو اطلاق
 اسما او شتمه بعد جرح الامام ناديه فانما ياتي بالوجه على ذلك فلهذا اورد
 في قول ان اي نعمة فيض من الله عليه ادي الحدود وادناها ما يكون طاعة
 في قول من علمه فلا حلام وان نفعه من شخصه عند قوم وقال قوم ان علم
 الامام انه لم يدعه للمتعزير وجب عليه ان يعززه وانما ياتي به يدع نفسه
 فان التعزير المبدان شره وان شانه فان فعل ذلك فلا يصح على الامام سواء
 عززه تعزيرا او اجبا او مجا وهو الذي نصبه مدقنا من قال في حق من
 على ما مضى عند قوم في من المان عند اخر من على عاقبته وفيه الفاقة على ما مضى
 القول فيه فاما ان يهرجوا او يجرى ناصيا فذلك او همة الامام او اجابكم
 من ذلك او امن اجلا او الوصي او ضربه المعز ناديا مملوكة وهو موصوفه بما
 ايج بشرط السلامة وبلد عدا في ماله وعندكم على عاقبته السلامة بله
 في العفة تكون المراس حائزة وقد تكون بالدرج السلامة بعد المصلحة

قول
 الشرح

في قول من علمه فلا حلام وان نفعه من شخصه عند قوم وقال قوم ان علم
 الامام انه لم يدعه للمتعزير وجب عليه ان يعززه وانما ياتي به يدع نفسه
 فان التعزير المبدان شره وان شانه فان فعل ذلك فلا يصح على الامام سواء
 عززه تعزيرا او اجبا او مجا وهو الذي نصبه مدقنا من قال في حق من
 على ما مضى عند قوم في من المان عند اخر من على عاقبته وفيه الفاقة على ما مضى
 القول فيه فاما ان يهرجوا او يجرى ناصيا فذلك او همة الامام او اجابكم
 من ذلك او امن اجلا او الوصي او ضربه المعز ناديا مملوكة وهو موصوفه بما
 ايج بشرط السلامة وبلد عدا في ماله وعندكم على عاقبته السلامة بله
 في العفة تكون المراس حائزة وقد تكون بالدرج السلامة بعد المصلحة

قول
 الشرح

وهو المخطوط العزير لا يصح به ادعاء في حقه وعنده من حقه ما هو اصح
 نسخة وتحتون حق الحار وعنده قوم نسخة ولا يكون من حقه
 اربعون عدة واذا ناهى عن العبد عند ما يحسن الاصل او هو حقه الزمان
 فاما حقه المدة فقد روي في اصحابنا ان حقه العبد من حقه حار سواء روي
 انه على النصف على هذا القول من حقه نسخة وثلاثين وقال بعضهم ادع حقه العبد عشر
 والشرب على هذا الصواب العزير الى نسخة عشر سوطا وفيه خلاف في حقه في اللان
 ولا يجوز اخذها بخلاف في المشايخ اعطيت لها وثلاثين الحار روي في النسخ عليه
 الشئ من ان نسخة في المشايخ وان نسخة في المشايخ وان نسخة في المشايخ
 وروي عنه عليه السلام انه قال لم يقام احد وروي في المشايخ ولا يقاد الا بالوالد
 وقال عليه السلام جنبوا مسعدة ثم القيا في الجاهلية روي انه سمع رجلا يشهد
 ضالة في المسجد فقال وجدتها انما هذا المشايخ للذكر الله والقبول على النبي
 السلام

كتاب اهل الردة

اذا ارتد المسلم عن الاسلام الى كفر كان من يهودية او نصرانية او مجوسية او
 زندقية او مجرية وتعتل وعبادة الموات الى كفر كان لم يفرغ منه بقرعة
 بل حقه له لعله تعالى من رجع عن الاسلام ديناً فليقبل منه وروي عن النبي
 عليه السلام انه قال من رجع عن دينه فاقبلوه وروي عنه عليه السلام انه قال الاسلام
 بعلوا ولا يلقى عليه احائب هذا اذا كان المردود من منعة فعلى المأمور ان
 يسلمهم على ما اهل البعير المأبى من اهل البحر طاعة الصلابة على ذلك اذا قبل
 اهل الردة من وقع منهم في الكفر فان عن طاعة الاسلام قبلنا في كل حال وان
 لم يزل ذلك يستقام وعندهم شئ في كل حال فانك لا تملكه فاما الذي ذكر

لهم

لهم من حقه له لعله تعالى من رجع عن الاسلام الى كفر كان من يهودية او نصرانية او مجوسية او
 زندقية او مجرية وتعتل وعبادة الموات الى كفر كان لم يفرغ منه بقرعة
 بل حقه له لعله تعالى من رجع عن الاسلام ديناً فليقبل منه وروي عن النبي
 عليه السلام انه قال من رجع عن دينه فاقبلوه وروي عنه عليه السلام انه قال الاسلام
 بعلوا ولا يلقى عليه احائب هذا اذا كان المردود من منعة فعلى المأمور ان
 يسلمهم على ما اهل البعير المأبى من اهل البحر طاعة الصلابة على ذلك اذا قبل
 اهل الردة من وقع منهم في الكفر فان عن طاعة الاسلام قبلنا في كل حال وان
 لم يزل ذلك يستقام وعندهم شئ في كل حال فانك لا تملكه فاما الذي ذكر

دمعق الناس حتى قال بعضهم مستحقا للموت حتى انهم
 والموت الصالح ان ذلك الما على ذلك يجوز ولا الامام ان لا يدخل ذلك عوصا فاما
 من عمل له الرزق عليه ومن اجل محنة القاسي لا يخلوا من احد من ان يكون
 من تعين عليه الفضاولة لم ينعقد عليه وهو الفضاولة الجبر فاذ اخرج من محنة
 الفضاولة لم ينعقد عليه من احد من ان يكون له كفارة او لا كفارة له فان
 لم ينعقد له كفارة جاز له اخذ الرزق وان كان له كفارة فالمستحق ان لا يباشر في اخذ الرزق
 ولا يجرم عليه بل كان مستحقا وجوزا عطاء الرزق للفضاولة اجماع وان كان المال الصالح
 وهذا من اجل انما يحتاجه اليه من فطره الحصى من استحقاق الحصى من
 المظلوم ومنع الظالم هذا اذا لم ينعقد عليه الفضاولة اجماعا ان ينعقد عليه الفضاولة
 من احد من ان يكون له كفارة او لا كفارة له فان كانت له كفارة حرم عليه اخذ الرزق
 لانه يورث فرضا فترفع عليه ومن ادعى صلا لم يحل له اخذ الرزق عليه مع الاستعانة
 عنه وان لم ينعقد له كفارة حل ذلك لانه لم ينعقد عليه كفارة ففرض آخر
 وهو الفضاولة اذا اخذ الرزق من غير ان يكون له كفارة ففرض آخر
 من الفضاولة ان لا يباشر في اخذ الرزق من غير ان يكون له كفارة ففرض آخر
 عليها عندنا سحر سحر فلو لا اخذوا من السحر من احد من ان يكون له كفارة
 عليه او لم ينعقد فان لم ينعقد عليه اداء او المحل نظر فان لم ينعقد له كفارة بل
 له وان كانت له كفارة فالمستحق ان لا يباشر في اخذ الرزق وان كانت له كفارة
 عليه اداء او المحل نظر فان لم ينعقد له كفارة لم يحل له اخذ الرزق وان لم ينعقد له كفارة
 جاز له اخذ الرزق الفضاولة وهذا قالوا في الامامة العظمى والمراد ان الامامة
 نوصلة الرزق على ذلك لا يلو فله كفارة لم ينعقد عليه الفضاولة من احد من ان يكون له كفارة
 عن نفسه عاد نفعه الي الغير وعندنا ان جميع ذلك اسود اخذ الجمل عليه

فانما

فانما الفضاولة الجبر فاذ اخرج من محنة القاسي لا يخلوا من احد من ان يكون
 المستحق فاما الامامة العظمى فاما القبا بخصها من الفضاولة من ذلك فلا حاجة
 مع ذلك الى اخذ الرزق عليه اذا علم الامام ان ذلك من الرزق فافاض له الرزق
 من اجل انما هو الذي ان النبي صلى الله عليه واله بعث على الفضاولة المستحق عليه
 المسلم الرزق من اجل الجبر فافاض له الرزق فافاض له الرزق فافاض له الرزق
 لم ينعقد له كفارة بل كان مستحقا وجوزا عطاء الرزق للفضاولة اجماع وان كان المال الصالح
 وهذا من اجل انما يحتاجه اليه من فطره الحصى من استحقاق الحصى من
 المظلوم ومنع الظالم هذا اذا لم ينعقد عليه الفضاولة اجماعا ان ينعقد عليه الفضاولة
 من احد من ان يكون له كفارة او لا كفارة له فان كانت له كفارة حرم عليه اخذ الرزق
 لانه يورث فرضا فترفع عليه ومن ادعى صلا لم يحل له اخذ الرزق عليه مع الاستعانة
 عنه وان لم ينعقد له كفارة حل ذلك لانه لم ينعقد عليه كفارة ففرض آخر
 وهو الفضاولة اذا اخذ الرزق من غير ان يكون له كفارة ففرض آخر
 من الفضاولة ان لا يباشر في اخذ الرزق من غير ان يكون له كفارة ففرض آخر
 عليها عندنا سحر سحر فلو لا اخذوا من السحر من احد من ان يكون له كفارة
 عليه او لم ينعقد فان لم ينعقد عليه اداء او المحل نظر فان لم ينعقد له كفارة بل
 له وان كانت له كفارة فالمستحق ان لا يباشر في اخذ الرزق وان كانت له كفارة
 عليه اداء او المحل نظر فان لم ينعقد له كفارة لم يحل له اخذ الرزق وان لم ينعقد له كفارة
 جاز له اخذ الرزق الفضاولة وهذا قالوا في الامامة العظمى والمراد ان الامامة
 نوصلة الرزق على ذلك لا يلو فله كفارة لم ينعقد عليه الفضاولة من احد من ان يكون له كفارة
 عن نفسه عاد نفعه الي الغير وعندنا ان جميع ذلك اسود اخذ الجمل عليه

فانما

متسايل الخلق وادارة النافع والوقفة النصف والعدل والحق والوحد والجمع
 بئس الاستقامة وقال اخرون ان النبي صلى الله عليه وسلم في هذا المسائل
 بالاستقامة وعليه يدل احاديثنا فاذا ثبت هذا وادرك المسير الى الله واليه حاشا
 بطل من اجل جانيه في هذا المكان من مساله عما سمعنا من حاله وبالله فان
 لم يجد في طريقه فان لم يجد اخر ذلك حتى سأل عما سمعنا من حاله وبالله
 فاذا دخل الى مكة وسجد في ركنه ووجهه الى القبلة فاستلم القبلة بيمينه
 ثم قال اللهم اغفر لي ذنوبي وكن لي في الدنيا والآخرة شفيعا فانك تعلم اني
 فاذا حصل هذا كله نادى بوجهه واقبل عليه فقام فقام فقام فقام فقام فقام
 يعلم كل احد ان من سجد في ركنه ووجهه الى القبلة فاستلم القبلة بيمينه
 اهله من سجد في ركنه ووجهه الى القبلة فاستلم القبلة بيمينه فقام فقام
 اني فاضيا فاجتهد في امر الله بوجهه فقام فقام فقام فقام فقام فقام
 وانصرف الى ركنه فاستلم القبلة بيمينه فقام فقام فقام فقام فقام فقام
 فيما بعده وادرك الفاضل ان النبي صلى الله عليه وسلم في موضع بارئ الناس
 مثل ربه او فاضل يصل كل ذنبي حاجته اليه من غير حاجة فلو ان حقهم وسحب
 ان يكون في وسط المذلة او في ما يكون الى المساواة من الناس فان كل طرف
 المذلة وقضى في ركنه او في موضع ضيق جاز وروى ام سلمة قال ان احضرت طعان
 من اهل البصرة فوارث فقصي رسول الله صلى الله عليه وسلم في سجدته ليلته فجلس
 حله كل احد ولا يتحد حلقا يحل الناس الوضوء اليه بل ان كان له حاجت
 لغفر هذا اليوم جازي يومهم صاحب رسول الله صلى الله عليه واله انه قال
 من ولي شأنا من امور الناس فاحجب دون حاجته وفاته احب اليه دون حاجته
 وقافته وفقره واما الخلق في المساجد فقد كرهه قوم اذا فصل الخلق

تأمل

من ركنه ووجهه الى القبلة فاستلم القبلة بيمينه فقام فقام فقام فقام فقام فقام
 كما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم رجع رجلا من رجليه في المسجد فقال لا والله
 انما نزلت المساجد لذكر الله والصلوة وروى عنه عليه السلام انه قال احبوا المساجد
 حبا لكم وحبائلكم وخص ما بينكم واصلتكم في خصوصية هذا هو وجودها
 ايضا من ركنه ووجهه الى القبلة فاستلم القبلة بيمينه فقام فقام فقام فقام فقام فقام
 الى يومنا هذا فاما في حوائجهم ووجهه الى القبلة فاستلم القبلة بيمينه فقام فقام فقام فقام فقام فقام
 في ركنه ووجهه الى القبلة فاستلم القبلة بيمينه فقام فقام فقام فقام فقام فقام
 على المذلة ووجهه الى القبلة فاستلم القبلة بيمينه فقام فقام فقام فقام فقام فقام
 في ركنه ووجهه الى القبلة فاستلم القبلة بيمينه فقام فقام فقام فقام فقام فقام
 انما بينهم وبين ركنه ووجهه الى القبلة فاستلم القبلة بيمينه فقام فقام فقام فقام فقام فقام
 من المسلمين فلا يفتقر وهو عليل وكل من كان في ركنه ووجهه الى القبلة فاستلم القبلة بيمينه فقام فقام
 الشدة والعقل الشدة ووجهه الى القبلة فاستلم القبلة بيمينه فقام فقام فقام فقام فقام فقام
 سوا ركنه ووجهه الى القبلة فاستلم القبلة بيمينه فقام فقام فقام فقام فقام فقام
 شيعان فان ركنه ووجهه الى القبلة فاستلم القبلة بيمينه فقام فقام فقام فقام فقام فقام
 وهو عليل من ركنه ووجهه الى القبلة فاستلم القبلة بيمينه فقام فقام فقام فقام فقام فقام
 على الصفة التي درها فوافوا بها فقام فقام فقام فقام فقام فقام فقام فقام فقام فقام فقام فقام
 ورجل من اهل البصرة فوارث فقصي رسول الله صلى الله عليه وسلم في سجدته ليلته فجلس
 حله كل احد ولا يتحد حلقا يحل الناس الوضوء اليه بل ان كان له حاجت
 لغفر هذا اليوم جازي يومهم صاحب رسول الله صلى الله عليه واله انه قال
 من ولي شأنا من امور الناس فاحجب دون حاجته وفاته احب اليه دون حاجته
 وقافته وفقره واما الخلق في المساجد فقد كرهه قوم اذا فصل الخلق

قال

انه اليه فعله بحسب ما يقدره المصلحة فيكون له ان يقرر ما يشاء
 لانه اذا عظم حجة الحق واثبت حجة حقته لم يكن صحتها
 طاعة لاهل البيت تأخر حجة بالمشاهدة ويكون فيه شدة من ضرورة ليس
 ضعف فاته اول المقصود ومنى حجة واحدة فاما ان سلم فاما ان كان
 عليا دليل من حق الله او اجتماع على عليه وذلك عندكم ان كان عليه
 قياس العمل بالحق والحق لا يتغير للسر يكبحار الامنة اذا اعتكفت
 عند وجودها حجة من غير سورة وعبدنا ان جميع اجزاء هذا العمل
 فلا يخرج عنها شي واذا استرحت بانساقا على الموضع عندكم ان كان عليه
 اجزاء استعمله او شاورها لقوله تعالى شاوروه في امرهم فاما اذا عرفت
 على الله ولم يتعالى المشاورة في احكام الدين وما يتعلق بالبيعة واما اراد
 فيما يتعلق بدينه او يخرج من جوده بالاطلاق قال رسول الله صلى الله عليه واله غيب
 عن مشاورتهم لكن اراد ان يبين به احكام بعده وقال تعالى انهم شاوركم
 وشاوروا النبي عليه السلام في حجة اهل البيت وشاوروا اهل
 المدينة يوما اخذوه في عليهم المراجع عندهم وقد قلنا ما عندنا وبعدهم
 اذا شاوروا في ان شاوروا المواقف في خلاف من اهل البيت في كل واحد منهم
 مذمومة وحجة المشاورة في كل واحد من ان قلنا استأعنا لما لا
 والمشيئة وافاويل الناس قلنا ان الناس اذا شاوروا في كل واحد منهم
 فيها وعلى طاعة العمل فيها قلنا ان فرقة ما يرجع فيه الى قول غيره وان
 كان غيره اعلم منه حتى علم العمل لانه لا يلزم ان لا يحكم حتى يكون حجة
 من اهل البيت اذا قال بل ان لم يكن بل انما لم يتقدم له حكمه فاما حكمه
 باطل فذلك المحذور ان يقلد ونفي وقد قلنا ان عندنا انه لا يجوز الحكم

فان

من
 يقول
 ان
 في
 2

الاجابة

عتبه
 عرف
 حجة

انما قيل في هذا القول ان اهل البيت لا يقررون ولا ينفقون في حجة
 اهل البيت عليه بقول الاحكام فاما اهل البيت لا يقررون ولا ينفقون في حجة
 حجة والمأفول وقال قوم الملقى من قائله وقال القاصد بحال
 عام يتبعه ونفي فاما ان من اهل البيت والمجاهدين لم يكن يقلد غيره عند
 يوم وقال اهل البيت ان يقلد من غير ائمة ومثل قوله فاما اذا تركت
 بالاجابة نازلة نفي الى اجزاء مثل الخاف عليه حجة العلية وقد جعل
 وفي الخلوه نظر فان كل الوقت في حاله الفقيه يستدل على حجة
 لانه اخاف من ان يحد منه وان كان الوقت في حاله ان يتفقا على الدلائل ولا
 حجة ان القوة القوية وقال قوم لم يقلد حجة عن هذا العالم ان يقلد
 الملاحة من جهة العلية وفيه اضاف الوقت حجة حجة العامي
 وقال رسول الله صلى الله عليه واله في حجة من اهل البيت من اهل البيت
 ما خلفه وعلى هذا اهل البيت في وقت خوف المواقف من احكامهم قال
 قوم بخبر وهو اذا تراقع اليه مسافران في القافة يساره ومنى ساعيل
 بالحق فاما في الشقة فعلى هذا يجوز ان يقلد غيره ويحكم به قال
 اخرون امور وهو لا يصح عندنا القضاة لا يجدوا لاجل ان لا يخطا
 يكون من اهل البيت والعدالة والظاهر عن قوم ذلك لانه عالم ان يكون من
 من اهل البيت ولا يكون عالما حتى يكون عالما حتى يكون عالما بالاثبات
 والاجماع والاختلاف في حال امره وعدمه والظاهر انما الذي في حجة ان
 يعرف من علومه حجة اضاف احكامه والخاف من المحل والمشيئة والمحل
 والمفسر والمطلق والمفسر والناسخ والمنسوخ اما القوم والمقصود في
 سئل عنهم فادخله التحصيل لقوله تعالى لا تسلكوا المسالك حتى

المقصود

بعضی مالایا سیخ دون المنسوخ

في

gi

في

فانه لم ينعقد حكمه واما ان ينعقد حكمه قبل ان ينعقد حكمه فانه لا يمكن ان ينعقد حكمه
 بالثاني دون الاول لان الاول عدل خطا فلا يمكن ان ينعقد حكمه خطا وفكر
 قالوا فمن انشأ عليه حجة البطلان واجبه بغير احكامه نظر فان كان بعد
 الصلوة لم ينعقد الاول ان كان قبل الصلوة عيلا على الثاني فقد اجمع شهادة
 شاهدين ثم قد يقال ان ينعقد احكامهما ثم ينعقد حكمه وان كان حكم
 منها دونهما لم ينعقد منها وقيل انما عدل في ذلك وصراة حتى بان له الخطا
 فيما حكم به او فعله وعلم ان الحق في غيره فنقض الاول واستأنف استأنف الحكم
 عليه حقا وذلك لجميع المسائل التي تقدم ولا حجة واستأنفها اذا اول الفضا
 لم يدر انه ان منع حكم من كان عليه عدلا وان منع حاز قال بان انه حكم بالحق
 عليه وان بان انه حكم بالباطل فنقضه وان كان الحكم عليه عليه وادعى عليه
 بالحق لزمه النظر فيه على ما يقاوم وقال المحقق ليس عليه ان يمنع حكم من كان
 عليه لان الظاهر من حجة وصراة انه وقع موقع الصحة فان اجاز ان ينعقد
 وينظر فيه لم يمنع منه فان كان صوابا لم ينعقد له وان كان خطا فبما لا ينعقد فيه
 للمحذور ان ينعقد فان كان حقا لله فالصحة والطلاقة ونقضه وابطاله وان لم ينعقد
 الله نظر وان كان ذلك هو الذي لم يدر له النظر فيه من غير المطالبة فان استغنى
 اليه على خلافه ان قبله لم يحضر حتى يبين ما يستدعيه اجله احكاما للعدول وقالوا
 عليه من الحكم في الاقدام ان ذلكها يستدعي عليه ما حكمه نظر فان كان
 له عدل في دينه من غير حجة مقابلة وغصب حصة وسأله فان اعترض الزمة وان
 انكر قضى به ما لم ينعقد منه وبغير غيره وان قال انني حتى على الحكم احضرت
 ايضا لمن الرشوة غشفت وان قال قضى على جازة الحكم فانه قضى فاستغنى
 فان كان مع المذمومة فانه قضى عليه بذلك فضاها الحصة وان لم ينعقد منه

منه

منه

منه

فانه لم ينعقد حكمه واما ان ينعقد حكمه قبل ان ينعقد حكمه فانه لا يمكن ان ينعقد حكمه
 بالثاني دون الاول لان الاول عدل خطا فلا يمكن ان ينعقد حكمه خطا وفكر
 قالوا فمن انشأ عليه حجة البطلان واجبه بغير احكامه نظر فان كان بعد
 الصلوة لم ينعقد الاول ان كان قبل الصلوة عيلا على الثاني فقد اجمع شهادة
 شاهدين ثم قد يقال ان ينعقد احكامهما ثم ينعقد حكمه وان كان حكم
 منها دونهما لم ينعقد منها وقيل انما عدل في ذلك وصراة حتى بان له الخطا
 فيما حكم به او فعله وعلم ان الحق في غيره فنقض الاول واستأنف استأنف الحكم
 عليه حقا وذلك لجميع المسائل التي تقدم ولا حجة واستأنفها اذا اول الفضا
 لم يدر انه ان منع حكم من كان عليه عدلا وان منع حاز قال بان انه حكم بالحق
 عليه وان بان انه حكم بالباطل فنقضه وان كان الحكم عليه عليه وادعى عليه
 بالحق لزمه النظر فيه على ما يقاوم وقال المحقق ليس عليه ان يمنع حكم من كان
 عليه لان الظاهر من حجة وصراة انه وقع موقع الصحة فان اجاز ان ينعقد
 وينظر فيه لم يمنع منه فان كان صوابا لم ينعقد له وان كان خطا فبما لا ينعقد فيه
 للمحذور ان ينعقد فان كان حقا لله فالصحة والطلاقة ونقضه وابطاله وان لم ينعقد
 الله نظر وان كان ذلك هو الذي لم يدر له النظر فيه من غير المطالبة فان استغنى
 اليه على خلافه ان قبله لم يحضر حتى يبين ما يستدعيه اجله احكاما للعدول وقالوا
 عليه من الحكم في الاقدام ان ذلكها يستدعي عليه ما حكمه نظر فان كان
 له عدل في دينه من غير حجة مقابلة وغصب حصة وسأله فان اعترض الزمة وان
 انكر قضى به ما لم ينعقد منه وبغير غيره وان قال انني حتى على الحكم احضرت
 ايضا لمن الرشوة غشفت وان قال قضى على جازة الحكم فانه قضى فاستغنى
 فان كان مع المذمومة فانه قضى عليه بذلك فضاها الحصة وان لم ينعقد منه

منه

هذا بل من كان ابا اجدادهم في هذه الدنيا فيكون له في الدنيا
 المديح في حقهم في الدنيا فيكون له في الدنيا المديح في حقهم في الدنيا
 ودل ما ظنناه من هذا ما نصنف ان اجبت الاجساد والمجاهدات على ذلك المديح
 والمديح عليه وذكر في حقهم في الدنيا فيكون له في الدنيا المديح في حقهم في الدنيا
 المديح في حقهم في الدنيا فيكون له في الدنيا المديح في حقهم في الدنيا
 واما قد روي في حقهم في الدنيا فيكون له في الدنيا المديح في حقهم في الدنيا
 المشهور في حقهم في الدنيا فيكون له في الدنيا المديح في حقهم في الدنيا
 الى اصحاب سبيله فيكون له في الدنيا المديح في حقهم في الدنيا
 عنه شرا لانه ليس المقصود من هذا المديح في حقهم في الدنيا
 به ولا انه اذا كان جهرا في حقهم في الدنيا فيكون له في الدنيا المديح في حقهم في الدنيا
 قد خافوا المشهور عليه في حقهم في الدنيا فيكون له في الدنيا المديح في حقهم في الدنيا
 الى اصحاب سبيله فيكون له في الدنيا المديح في حقهم في الدنيا
 او جرح سبيله فيكون له في الدنيا المديح في حقهم في الدنيا
 ونفوس المسئلة لهم ومن ان يفتي في حقهم في الدنيا فيكون له في الدنيا المديح في حقهم في الدنيا
 واصل الحق والمعرفة به فاذا ثبت هذا في العلم في حقهم في الدنيا فيكون له في الدنيا المديح في حقهم في الدنيا
 وينبغي ان يحرم كل من كان في حقهم في الدنيا فيكون له في الدنيا المديح في حقهم في الدنيا
 عليه والشاكر ان المديح في حقهم في الدنيا فيكون له في الدنيا المديح في حقهم في الدنيا
 والشاهد برشوة ليقضي عليه ويركبه والمسحوق ان يكون صاحب سبيله في حقهم في الدنيا
 للعقوبات طرية ان في حقهم في الدنيا فيكون له في الدنيا المديح في حقهم في الدنيا
 في نفسه من ان يفتي في حقهم في الدنيا فيكون له في الدنيا المديح في حقهم في الدنيا
 وولون وافر العقل لا يجرح برما من السخاء والميل الى قوم دون قوم لانه ينبغي

الكذب في حقهم في الدنيا فيكون له في الدنيا المديح في حقهم في الدنيا

هذا بل من كان ابا اجدادهم في هذه الدنيا فيكون له في الدنيا
 المديح في حقهم في الدنيا فيكون له في الدنيا المديح في حقهم في الدنيا
 ودل ما ظنناه من هذا ما نصنف ان اجبت الاجساد والمجاهدات على ذلك المديح
 والمديح عليه وذكر في حقهم في الدنيا فيكون له في الدنيا المديح في حقهم في الدنيا
 المديح في حقهم في الدنيا فيكون له في الدنيا المديح في حقهم في الدنيا
 واما قد روي في حقهم في الدنيا فيكون له في الدنيا المديح في حقهم في الدنيا
 المشهور في حقهم في الدنيا فيكون له في الدنيا المديح في حقهم في الدنيا
 الى اصحاب سبيله فيكون له في الدنيا المديح في حقهم في الدنيا
 عنه شرا لانه ليس المقصود من هذا المديح في حقهم في الدنيا
 به ولا انه اذا كان جهرا في حقهم في الدنيا فيكون له في الدنيا المديح في حقهم في الدنيا
 قد خافوا المشهور عليه في حقهم في الدنيا فيكون له في الدنيا المديح في حقهم في الدنيا
 الى اصحاب سبيله فيكون له في الدنيا المديح في حقهم في الدنيا
 او جرح سبيله فيكون له في الدنيا المديح في حقهم في الدنيا
 ونفوس المسئلة لهم ومن ان يفتي في حقهم في الدنيا فيكون له في الدنيا المديح في حقهم في الدنيا
 واصل الحق والمعرفة به فاذا ثبت هذا في العلم في حقهم في الدنيا فيكون له في الدنيا المديح في حقهم في الدنيا
 وينبغي ان يحرم كل من كان في حقهم في الدنيا فيكون له في الدنيا المديح في حقهم في الدنيا
 عليه والشاكر ان المديح في حقهم في الدنيا فيكون له في الدنيا المديح في حقهم في الدنيا
 والشاهد برشوة ليقضي عليه ويركبه والمسحوق ان يكون صاحب سبيله في حقهم في الدنيا
 للعقوبات طرية ان في حقهم في الدنيا فيكون له في الدنيا المديح في حقهم في الدنيا
 في نفسه من ان يفتي في حقهم في الدنيا فيكون له في الدنيا المديح في حقهم في الدنيا
 وولون وافر العقل لا يجرح برما من السخاء والميل الى قوم دون قوم لانه ينبغي

وضبط حجة التوحيد من جهة واحدة في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له
وقال من راد المبرر فما اثار ذلك من جهة واحدة ولا يستبعد النسب في
تقصيصها والاول احرى بان يكون على الحقيقة ولا على اسمها فاما
الامر لم يخل من اجابته بل ان يكون مع المدعى في جهة واحدة فان كان
فانما كان في جهة واحدة وهو الحق لا يتصل بل جهة واحدة فان كان مع قوله
ان شيئا اخر ولا يقول له امرها لانه امر فاذا اظهرها لم يلزم احتجاج ان صحة امرها
ولا يتصور ان يكون في جهة واحدة فانما ايجل احكامه فقال الحاكم من كان
شيئا فليذكر ولا يقول الحاكم انهم اعلوا لانه امر ذلك فاذا شهدوا بعد ذلك
ثبت الحق منها دونها فان كان في جهة واحدة اخرى في جهة واحدة على ما يشاهد
اذا التزم الحق في جهة واحدة فلا بد ان ياتي عندها الامام على قدر ذلك في مجلس
حكمه وقضاؤه فلا بد ان ياتي في جهة واحدة فلا بد ان ياتي في جهة واحدة
دعي عليه فلو انما كان المدعى في جهة واحدة فاحضر وسأله عما شهد بها
فعل وسأله ان يشهد بحضرة امامه في فاحضر في ذلك وقت كذا وفي العلامة
في راس المحضر ولا بد من هذا من المحضر وذكر مجلس حكمه وقضاؤه ولا بد من
شوهد بالنية ان فيه شجاع البنية والنية لا تمنع المراءى مجلس الحكم ونفاد الاول
بل ان الحق بين المراءى فلا يصح ان مجلس الحكم وقت في المحضر فيكون اعدى
بذلك بل في جهة واحدة بالشهادة ونفاد في المراءى لانه ثبت به فلهذا لم يشهدوا
عندي ذلك هذا اذا المراءى مع المدعى في جهة واحدة فلما ان كان في جهة واحدة
والنية شهد به في جهة واحدة فان اجماع الملاء ان شيئا اخر لا يفعل ان
اختار ان يصح على شأبه علم في قوله وان تحت شهادة كل شاهد في عدي
مدلك مجلس حكمه وقضاؤه لانه لا يمنع المراءى هذا اذا كانت جهة واحدة

فاما

فانما اذا المراءى في جهة واحدة فانما يكون المدعى في جهة واحدة ولا يستبعد النسب في
تقصيصها حتى يثبت ان سخطه من المراءى في مجلس حكمه وقضاؤه فان سخطه
من غير مسئلة ان سخطه لم يثبت في جهة واحدة اذ سألته ان ياتي في جهة واحدة
عمر القاضي اول ما سأل القاضي ان ياتي في جهة واحدة اذ سألته ان ياتي في جهة واحدة
فانما فقال القاضي في المدعى في جهة واحدة فانما سخطه القاضي من غير مسئلة
فلما فرغ من المراءى في جهة واحدة فانما سخطه القاضي فامر ابو الحسن ان يعطى المراءى
من جهة واحدة ان سخطه فانما سخطه فانما سخطه فانما سخطه فانما سخطه
سخطه او يترك فانما سخطه فانما سخطه فانما سخطه فانما سخطه فانما سخطه
تاجر في المراءى في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة
فلا بد ان ياتي في جهة واحدة فانما سخطه فانما سخطه فانما سخطه فانما سخطه
فلا بد ان ياتي في جهة واحدة فانما سخطه فانما سخطه فانما سخطه فانما سخطه
المدعى في جهة واحدة فانما سخطه فانما سخطه فانما سخطه فانما سخطه
وذلك في وقت كذا في مجلس حكمه وقضاؤه فانما سخطه فانما سخطه فانما سخطه
في جهة واحدة فانما سخطه فانما سخطه فانما سخطه فانما سخطه فانما سخطه
وتعلم في اوله ولا بد من مجلس حكمه وقضاؤه فانما سخطه فانما سخطه فانما سخطه
ماتت له الحق في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة
في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة
ان ذلك في جهة واحدة فانما سخطه فانما سخطه فانما سخطه فانما سخطه
فعل في ذلك فانما سخطه فانما سخطه فانما سخطه فانما سخطه فانما سخطه

فاما

فاما

حكمه

كتاب فضائل الصحابة

48

[illegible]

من عمل الشهادة وادارها على فصله فاما ان كان له في ذلك
بما فعل هذا الخبير السيد الذي اعلى في ما فعله من الصبح هذا العمل وما فعله
عالمه في علمها وقال بعضهم اذا ختمت بحمد دعوتهم حازان عمل الشهادة عليه
مدرج في شهر رمضان كانه ان كان له في ذلك ما فعله من الصبح هذا العمل وما فعله
اليه ففعل ما فعله ففعل ما فعله ففعل ما فعله ففعل ما فعله ففعل ما فعله
فاما ان كان له في ذلك ما فعله من الصبح هذا العمل وما فعله
بوصية وادرج الدار اعلى للشهود هذا العمل وما فعله
في هذا الدار اعلى للشهود هذا العمل وما فعله
هذا العمل بل لا بد من ذلك فاما هذا العمل وما فعله
يكون ما علم به نظر فان حقه حقه ففعل ما فعله ففعل ما فعله
المعلوم له ان يكون له في ذلك ما فعله من الصبح هذا العمل وما فعله
ان يحق عليه ففعل ما فعله ففعل ما فعله ففعل ما فعله ففعل ما فعله
او حقه ففعل ما فعله ففعل ما فعله ففعل ما فعله ففعل ما فعله
على غايته في خلقه ففعل ما فعله ففعل ما فعله ففعل ما فعله
ولا فصل هذا الفصل في الذي علم به ان يكون له في ذلك ما فعله من الصبح
مساقه بعدة اقرب في ملكه ففعل ما فعله ففعل ما فعله ففعل ما فعله
به فاما ان كان له في ذلك ما فعله من الصبح هذا العمل وما فعله
ما حصل عند ذلك في الشهادة اعلى له في ذلك ما فعله من الصبح هذا العمل
به ما يحق عليه ففعل ما فعله ففعل ما فعله ففعل ما فعله ففعل ما فعله
فليس بالقدرة الذي حصل بعدة ولا يجوز ان يكون له في ذلك ما فعله من الصبح
ومن المكتوب اليه مسافة يجوز قبول التماس على الشهادة لملكها شهادة على

لا يقرأ

في ذلك ما فعله من الصبح هذا العمل وما فعله
فاما ان كان له في ذلك ما فعله من الصبح هذا العمل وما فعله
بوصية وادرج الدار اعلى للشهود هذا العمل وما فعله
في هذا الدار اعلى للشهود هذا العمل وما فعله
هذا العمل بل لا بد من ذلك فاما هذا العمل وما فعله
يكون ما علم به نظر فان حقه حقه ففعل ما فعله ففعل ما فعله
المعلوم له ان يكون له في ذلك ما فعله من الصبح هذا العمل وما فعله
ان يحق عليه ففعل ما فعله ففعل ما فعله ففعل ما فعله ففعل ما فعله
او حقه ففعل ما فعله ففعل ما فعله ففعل ما فعله ففعل ما فعله
على غايته في خلقه ففعل ما فعله ففعل ما فعله ففعل ما فعله
ولا فصل هذا الفصل في الذي علم به ان يكون له في ذلك ما فعله من الصبح
مساقه بعدة اقرب في ملكه ففعل ما فعله ففعل ما فعله ففعل ما فعله
به فاما ان كان له في ذلك ما فعله من الصبح هذا العمل وما فعله
ما حصل عند ذلك في الشهادة اعلى له في ذلك ما فعله من الصبح هذا العمل
به ما يحق عليه ففعل ما فعله ففعل ما فعله ففعل ما فعله ففعل ما فعله
فليس بالقدرة الذي حصل بعدة ولا يجوز ان يكون له في ذلك ما فعله من الصبح
ومن المكتوب اليه مسافة يجوز قبول التماس على الشهادة لملكها شهادة على

بدفعه من بيت المال اذ استحوذوا القسمة والقسمة
 اليها كانت اجزاء وكان يكون غدا والعدل هو الباقي القليل الحصة القليلة فان
 كان عددا او مقدارا قال قوم لم يجر لنا له بعد ان عدنا صعدا فلا تمنع
 ان يكون قايما ولا بد ان يكون حاسبا له على ما لحساب وهو في القاسم القسمة
 بها حاكم فاذا انت هذا نظر فان نصيبه الحاد للقسمة فاذا عدل الحكم
 والامر كان القسمة حكمة لم يجر القسمة به هذا اذا نصيبه الحاكم فاما
 ان تراعى النصفان من قبل فليس بينهما سائر ان يكون عدلا وفيما هو وعدا
 لانها لو راضا بانفسهما صح ذلك فان راضا بغيرهما او ذال ان
 عتقاد عليهما اعلم فاما ان يحكما ان كل قسما لا قد عدل حكما
 عليهما فافهم فلا بد ان يكون عدلا على ما يشاء فاذا اقم بينهما فافهم
 فبسته على ما يشاء فافهم من اصل الجاهل بينهما حكمة بينهما
 فيما لم يجر الحجة قال قوم قال قوم لم يجر الحجة فافهم سواء او قال
 بالحكم والقسمة بعد ذلك الحجة مثله وهل جرى قاسم واحدهما
 ام لا يحل ان يكون للاختصاص على قاسم واحد ولا بد من القوم من قوسين
 واما ان يجر على قوم يجرى قاسم واحد وقال آخرون على قاسم واحد وهو
 المحوط واما القاسم فينظر فيه فان كانت القسمة لا تقسم الى قوسين بل
 يجرى بعد ذلك المتاهم اجزاء فافهم واسألوا ان كان في القوم ورد فلا بد من قاسم
 لانه نوع فافهم ان يجرى هذا الكلام في صفة القاسم والعدل فاما القسمة
 فله ان اخذ الحجة على القسمة لما رويناه عن علي عليه السلام انه كان في قاسم
 فقال له عدل الله ابن سنان فان دفعه من بيت المال وجل عملك ان فعله
 الغير عن الغير غير عما حذر حذر حارة كما يحاط به وانما وجه الامر ان

الحجة

بعد القسمة اذ افعلت من نصيبه عاد ففعلت الى الغير جارا اخر الارض
 عليه ولا يجوز ان يجرى الحجة لانها ان لمقامه والمقامة والقضاء والحلقة
 وكلما ايجز ان يفعل الغير عن الغير واذا فعلت من نصيبه لم يعد ففعل الغير
 لم يجر اخذ الرزق عليه ولا اخذ الرزق كسوة العرس وطلوه الطوع وحجة
 العرس فاذا انت هذا فان على الامام ان يدفعه من بيت المال لانه من القسمة
 فان كان في بيت المال مال استأجره او رزقه لنفسه فليس المثل وان لم يكن
 في بيت المال مال او كان كان يقال ما يجوز ان يجرى القسمة والعدل المحوس
 وهو هذا فان قيل المثل المستجرون به يتطرق فيه فان استأجره لعل والامر
 بهم ما يعقد عليه جارا فلا بد ان اوشر وان استأجره يعقد واحد واحد
 واحد واحد الحجة عند قوم حكمة على النصيب فاذا اذن لغيرهما ذلك
 والمافي للاجرات الحجة لذلك وقال آخرون الحجة على عدد الرزق ومن
 على النصيب والاول اولى عندنا اذا كان الملك من اثنين او من جماعة فافهم
 بعضهم الى القسمة واستمع لآراءهم ولا يتخلوا من قسمة اجزاء المال ان استقر
 واحد منهم للقسمة او يستقر بها حل اوسع منهم وهذا انما يكون في الشك
 في ملكية من يملكه من اجزاء افراد كل عشرة منها كان المجرى المشكوك
 في ذلك او اجزاء منهم القسمة فافهم الجاهل جبر المخرج منهم على ما كان
 له ملك لان له ان يشاء المتابعة المتناع الكامل في الحجة لانه فافهم
 ملك المتناع بغير رزق وجرى وما شأهم من توقفه ولا متابعه واذا كان
 حصة متاعا لم يملك هذا اذا كان له المطالبة بها واجبر المخرج عليها واما
 ان كان بها من غير ذلك وهذا انما يكون في الدور والبقار والركاب القسمة
 وهو هذا فان القسمة فيها ضرر والضرر عند قوم لا يقع بغيره ولا

في القسمة
 في القسمة
 في القسمة

[illegible]

4

2
Cable
Cable

[illegible]

518

مستشفى او مصلافاً من جناب
مخبره العلو

[illegible]

فاصول من الترتيب الرابع خمسة بعد اذن من كنه هذا اذا كان البعض مستحقا
 او دعة او عارة او ابحارة فان ما من وتعلق على الدية فاجبة فاجبة فاجبة
 على المذنب وقد فعل عليه منه ومنه على كل احد وهو اذا تعلق الدية بالذنب فاجبة
 الوارث من كل وجه المذنب انما قال قوله تعالى انما على من ارتكب من الذنوب ما كان عليه
 وقال آخر من ارتكب من الذنوب ما كان عليه من الذنوب ما كان عليه من الذنوب ما كان عليه
 اصل الدية على من ارتكب من الذنوب ما كان عليه من الذنوب ما كان عليه من الذنوب ما كان عليه
 كان بعد احبائه وقيل قول من ارتكب من الذنوب ما كان عليه من الذنوب ما كان عليه
 وقيل الدية على من ارتكب من الذنوب ما كان عليه من الذنوب ما كان عليه من الذنوب ما كان عليه
 راسخ في الدية من الذنوب ما كان عليه من الذنوب ما كان عليه من الذنوب ما كان عليه
 فاذن هذا من قال الدية على من ارتكب من الذنوب ما كان عليه من الذنوب ما كان عليه
 ان الدية على من ارتكب من الذنوب ما كان عليه من الذنوب ما كان عليه من الذنوب ما كان عليه
 كلام ومن قال الدية على من ارتكب من الذنوب ما كان عليه من الذنوب ما كان عليه
 لم يقصوه من عراقتها الدية وقسمنا الدية ما عدا اذ كان عليه من الذنوب ما كان عليه
 الفاعل ما عدا ما عدا من ارتكب من الذنوب ما كان عليه من الذنوب ما كان عليه
 بان من ارتكب من الذنوب ما كان عليه من الذنوب ما كان عليه من الذنوب ما كان عليه
 وقد بقي في الدية من الذنوب ما كان عليه من الذنوب ما كان عليه من الذنوب ما كان عليه
 فلا تأخذ الدية من الذنوب ما كان عليه من الذنوب ما كان عليه من الذنوب ما كان عليه
 خطية وغيره وكذا دعي وباعا وكذا دعي وباعا وكذا دعي وباعا وكذا دعي وباعا
 وقال آخر من ارتكب من الذنوب ما كان عليه من الذنوب ما كان عليه من الذنوب ما كان عليه
 ما عدا ما عدا من ارتكب من الذنوب ما كان عليه من الذنوب ما كان عليه من الذنوب ما كان عليه

فانه اليوم السابق من انما قال ان الله عليه السلام في كل يوم
يجعل السابق هذا اذا جاءوا بعد واحد فاما ان جاءوا معاً لم يكن
العدد قبله بل انما افرغ منهم افرغ من غيرهم فانه قد مضى وان لم يفرغ
او بعدوا في العدة كذا الخادم السائر في رفاع وسجلها من بينه ومدة فانه
رعدة بعد رعدة فانه ما يقبل من العدة قد بعد فاذ افرغ رعداً ما سبق
الفرقة او الربعة فحكمة بينه وبين غيره فاذ افرغ من رعدة وقال فيمضي بعد
من بعد كان قال الاول في كل حكومة اخرى لم يبق اليه وقال في كل
ومن حصل حكومة فاما ان افرغ من رعدة حتى افرغ من المارطة الوضعية ومن
كل من صاحبه افضل المارطة في كل حكومة فلهذا المارطة على اصدرة فاذا
قدم عبوة فاذا في كل رعدة على المارطة على الاول في كل حكومة
وان شاء اذ في كل حكومة على الاول في كل حكومة فانه ما سبق
الاول في كل حكومة فاما في كل حكومة فاذ افرغ وفي كل حكومة
تدبره ومن صاحبه فان كان له حكومة فلهذا المارطة على اصدرة فاذا
المالهم لان يكون الاول في كل حكومة فانه ما سبق فاذ افرغ
المخبر ومن صاحبه حكومة فاذ افرغ في كل حكومة فانه ما سبق
فاذا في كل حكومة فانه ما سبق فاذ افرغ في كل حكومة فانه ما سبق
له بقية الخادم اليه وقال في كل حكومة فانه ما سبق فاذ افرغ
او اذ في كل حكومة فانه ما سبق فاذ افرغ في كل حكومة فانه ما سبق
احد فانه ما سبق فاذ افرغ في كل حكومة فانه ما سبق فاذ افرغ
فخرج منها ومنهم من قال في كل حكومة فانه ما سبق فاذ افرغ
ومنهم من قال في كل حكومة فانه ما سبق فاذ افرغ في كل حكومة فانه ما سبق

له

فانه

ياق من صاحبه في كل حكومة فانه ما سبق فاذ افرغ في كل حكومة فانه ما سبق
في الحكومة فاذ في كل حكومة فانه ما سبق فاذ افرغ في كل حكومة فانه ما سبق
حال بقية حكومتهم فانه ما سبق فاذ افرغ في كل حكومة فانه ما سبق
من الجماعة ان يحل على المارطة فانه ما سبق فاذ افرغ في كل حكومة فانه ما سبق
وان قال في كل حكومة فانه ما سبق فاذ افرغ في كل حكومة فانه ما سبق
لما كان في كل حكومة فانه ما سبق فاذ افرغ في كل حكومة فانه ما سبق
اخرى في كل حكومة فانه ما سبق فاذ افرغ في كل حكومة فانه ما سبق
حصول اذ في كل حكومة فانه ما سبق فاذ افرغ في كل حكومة فانه ما سبق
والاول في كل حكومة فانه ما سبق فاذ افرغ في كل حكومة فانه ما سبق
استعدى رجل من القاد على كل حكومة فانه ما سبق فاذ افرغ في كل حكومة فانه ما سبق
او عاباً فان كان في كل حكومة فانه ما سبق فاذ افرغ في كل حكومة فانه ما سبق
وهو المارطة في كل حكومة فانه ما سبق فاذ افرغ في كل حكومة فانه ما سبق
فانه ما سبق فاذ افرغ في كل حكومة فانه ما سبق فاذ افرغ في كل حكومة فانه ما سبق
وجم المصور فانه ما سبق فاذ افرغ في كل حكومة فانه ما سبق فاذ افرغ في كل حكومة فانه ما سبق
القائدان في كل حكومة فانه ما سبق فاذ افرغ في كل حكومة فانه ما سبق فاذ افرغ في كل حكومة فانه ما سبق
وان لم يكن من كل حكومة فانه ما سبق فاذ افرغ في كل حكومة فانه ما سبق فاذ افرغ في كل حكومة فانه ما سبق
فيما بعد في كل حكومة فانه ما سبق فاذ افرغ في كل حكومة فانه ما سبق فاذ افرغ في كل حكومة فانه ما سبق
طبعها فانه ما سبق فاذ افرغ في كل حكومة فانه ما سبق فاذ افرغ في كل حكومة فانه ما سبق
والا بعد في كل حكومة فانه ما سبق فاذ افرغ في كل حكومة فانه ما سبق فاذ افرغ في كل حكومة فانه ما سبق
وهو صاحب الشرطة فاذ افرغ في كل حكومة فانه ما سبق فاذ افرغ في كل حكومة فانه ما سبق فاذ افرغ في كل حكومة فانه ما سبق
لم يحل من احد من كل حكومة فانه ما سبق فاذ افرغ في كل حكومة فانه ما سبق فاذ افرغ في كل حكومة فانه ما سبق

۱۰۰

212

الروز وروي عنه عليه السلام قال ان شهادته في يوم القيمة
معه من النار ويحبها العزة الشريفة اذا تجوز ذلك انما بعد ذلك
ما قرأه بذلك وشهد شاهدان غير الحاكم ان فلا تفرقة بينه مع الزوال
يوم القيمة الوقت او قبل فلا تفرقة هذا الوقت الموقوت وان المشهود
عليه في هذا الوقت محض الحاكم بعد اذ فعل القاضي طعنا انما لا يملكه
وانما شهد الزور فاما فيما اتوا به من الشبان مثل ان شهدا عدة من ذلك
وشهدا احران المشهود عليه كان ذلك الوجه المبرر او محرا ان فلا
يحل الصالحين منها او كان المشاهدان قاضين او كافرين او عدوين فمرد
شهادتهما لذلك لم يعلم كذا فيما فعل هذا الوجه بغير اذ اعقوبه بخوار
ان يكونا قاضين فيما شهدا به للمباردين حتى الشاهد فاختار ذلك
وطعنا فالصوت ما لا يغيره الشهرة والغير يكون منادون للروى عنه عليه
السلام انه قال ابلغ في غير هذا وهو انما يبرر بغيره من ان
وحيث عليه من القوة والنفق فان من يحمل الصراحة عليه اذ
ومرعة ويبيع ان شهره بطر الماس للشيخ فيهم ونعرف في الموضع الذي
فيه فاداعلنه فيما اتوا في سوفه او محطيه او مسجد او جبلت بحسب ما لو
معروفا في هذه المواضع فاذا اتاه رسول الحاكم الى هذا المكان قال
رسول الحاكم ان رسول الحاكم الخيل وسول جدينا هذا شاهد زور فاعروه
بهذا قدر شهرته ولا يخلق سنة ولا يركب ولا يطوف ولا ينادي هو على نفسه
وفد حلاق قدر روي اخبارنا انه ترك ينادي عليه فاذا رافق
تفان الى حل من الرعية فربما به حذائبا وسكاه وان يحكم بينهما
حاز

الروى عنه عليه السلام قال ان شهادته في يوم القيمة
معه من النار ويحبها العزة الشريفة اذا تجوز ذلك انما بعد ذلك
ما قرأه بذلك وشهد شاهدان غير الحاكم ان فلا تفرقة بينه مع الزوال
يوم القيمة الوقت او قبل فلا تفرقة هذا الوقت الموقوت وان المشهود
عليه في هذا الوقت محض الحاكم بعد اذ فعل القاضي طعنا انما لا يملكه
وانما شهد الزور فاما فيما اتوا به من الشبان مثل ان شهدا عدة من ذلك
وشهدا احران المشهود عليه كان ذلك الوجه المبرر او محرا ان فلا
يحل الصالحين منها او كان المشاهدان قاضين او كافرين او عدوين فمرد
شهادتهما لذلك لم يعلم كذا فيما فعل هذا الوجه بغير اذ اعقوبه بخوار
ان يكونا قاضين فيما شهدا به للمباردين حتى الشاهد فاختار ذلك
وطعنا فالصوت ما لا يغيره الشهرة والغير يكون منادون للروى عنه عليه
السلام انه قال ابلغ في غير هذا وهو انما يبرر بغيره من ان
وحيث عليه من القوة والنفق فان من يحمل الصراحة عليه اذ
ومرعة ويبيع ان شهره بطر الماس للشيخ فيهم ونعرف في الموضع الذي
فيه فاداعلنه فيما اتوا في سوفه او محطيه او مسجد او جبلت بحسب ما لو
معروفا في هذه المواضع فاذا اتاه رسول الحاكم الى هذا المكان قال
رسول الحاكم ان رسول الحاكم الخيل وسول جدينا هذا شاهد زور فاعروه
بهذا قدر شهرته ولا يخلق سنة ولا يركب ولا يطوف ولا ينادي هو على نفسه
وفد حلاق قدر روي اخبارنا انه ترك ينادي عليه فاذا رافق
تفان الى حل من الرعية فربما به حذائبا وسكاه وان يحكم بينهما
حاز

وَجاءَ الحجة والبرهان والبيان ما تضمنه من حجة وبرهان فانه قال
فوم لم يستلما ربيعة فاذنا وقال جروني من اجل ان كسائر الامور ان
المعنى عند القسوس باعتماد من العهود من طلبة الشريعة اصلا وعند
ذلك لا النسخ وحده وقال داود الشاذلي والحد على الوجه لعله واشهد
اذا ما جتم ولعله عليه السلام لا يستجاب له دعوة من يبيع ولو شهد
دفع ماله الى سيفه ويبيع له امره يقول اللهم خلصني مني ولا تطلقني وعند
المريه والخير نحو ان على الاستغفار والمغفرة والمغفرة ونذر اننا قد اقمنا
صلوة الطلوع وصلاة الطلوع وقصم الطلوع وكل عبادته بطولها فانه لم يعم
له يوم كما هو اما المراد فانه لم يعم له فانه اذا مره فقد ركب التحمل على
عقله لم يتركه فانه اذا ركب التحمل لا يجزى له من حجة وبرهان
الشهادة لم يتركه فانه اذا قال القدر ان قال فان حجة وبرهان التحمل
الوارث في القدر فقال الوارث لبيته الله ما رجع اليه واقام القدر اليه
ما ركب القدر قال يوم يجازي ركان بقطار يستمر القدر وقال يوم بينه القدر اول
لمن موته قلنا ركبنا على من خلف القدر لم يتركه فانه لم يتركه فانه لم يتركه
الذليل اولي نحو القدر وعدا استجاب له الدعوة ثم خرج اسمه حكمة بديهة اذا
قال القدر ان من رمضان فاستخرج وقال الحجة ان من رمضان فاستخرج
فان السند والخلق القدر ان قام صاحب القدر اليه انه مات رمضان واقام
صاحب القدر اليه انه ما بين ثواب قال يوم يعارضوا والقدر ان موته
رمضان ضد موته في ثواب قال يوم بينه رمضان اقل من رمضان زيادة وهو
انه يحكي على موته في رمضان لا يحكي على موته رمضان موته في ثواب
فان صاحب رمضان او ان يعرض عدا مثل الاول يستعمل الفرقة اذا قال

الحجة

الحجة ان من رمضان فاستخرج وقال الحجة ان من رمضان فاستخرج
فان السند والخلق القدر ان قام صاحب القدر اليه انه مات رمضان واقام
صاحب القدر اليه انه ما بين ثواب قال يوم يعارضوا والقدر ان موته
رمضان ضد موته في ثواب قال يوم بينه رمضان اقل من رمضان زيادة وهو
انه يحكي على موته في رمضان لا يحكي على موته رمضان موته في ثواب
فان صاحب رمضان او ان يعرض عدا مثل الاول يستعمل الفرقة اذا قال
الحجة ان من رمضان فاستخرج وقال الحجة ان من رمضان فاستخرج
فان السند والخلق القدر ان قام صاحب القدر اليه انه مات رمضان واقام
صاحب القدر اليه انه ما بين ثواب قال يوم يعارضوا والقدر ان موته
رمضان ضد موته في ثواب قال يوم بينه رمضان اقل من رمضان زيادة وهو
انه يحكي على موته في رمضان لا يحكي على موته رمضان موته في ثواب
فان صاحب رمضان او ان يعرض عدا مثل الاول يستعمل الفرقة اذا قال
الحجة ان من رمضان فاستخرج وقال الحجة ان من رمضان فاستخرج
فان السند والخلق القدر ان قام صاحب القدر اليه انه مات رمضان واقام
صاحب القدر اليه انه ما بين ثواب قال يوم يعارضوا والقدر ان موته
رمضان ضد موته في ثواب قال يوم بينه رمضان اقل من رمضان زيادة وهو
انه يحكي على موته في رمضان لا يحكي على موته رمضان موته في ثواب
فان صاحب رمضان او ان يعرض عدا مثل الاول يستعمل الفرقة اذا قال

عبد الله

زور حاشي لا لاهي الا الله في الدنيا والآخرة
 حاشي عليه ان يشاهد معها بعد الاطلاق في حق
 على الملة اذ هو المولى لا في العصور الشارح في حق
 الاطلاق في الملة اذ هو المولى لا في العصور الشارح في حق
 اصل الشهادتين في الرضا مع هذا الاصل في الشهادتين
 وحاشي في الاطلاق في حق الشهادتين في الرضا مع هذا
 فاذا ثبت ان اصل الشهادتين في الرضا مع هذا الاصل في
 وجميع ذلك في حق الشهادتين في الرضا مع هذا الاصل في
 بعضهم في الرضا مع هذا الاصل في الشهادتين في الرضا مع هذا
 بامانة واحدة القابلة او غيرها ولا يثبت بها ولا في المطالبين في حق الشهادتين
 شهادته واحدة في حق الشهادتين في الرضا مع هذا الاصل في
 وشهد في حق الشهادتين في الرضا مع هذا الاصل في

في حق
 في حق

في حق الشهادتين

اذا قلنا ان اصل الشهادتين في الرضا مع هذا الاصل في
 اما ان يكون في حق الشهادتين في الرضا مع هذا الاصل في
 حقيقة ما برز في حق الشهادتين في الرضا مع هذا الاصل في
 لان المقدور في حق الشهادتين في الرضا مع هذا الاصل في
 او للعان في حق الشهادتين في الرضا مع هذا الاصل في
 ولا حاشي عليه ولا في حق الشهادتين في الرضا مع هذا الاصل في
 لانه احكام وجوب الجمل وورد الشهادتين في حق الشهادتين في الرضا مع هذا الاصل في

في حق

في حق الشهادتين

في حق الشهادتين في الرضا مع هذا الاصل في
 حقيقة ما برز في حق الشهادتين في الرضا مع هذا الاصل في
 لان المقدور في حق الشهادتين في الرضا مع هذا الاصل في
 او للعان في حق الشهادتين في الرضا مع هذا الاصل في
 ولا حاشي عليه ولا في حق الشهادتين في الرضا مع هذا الاصل في
 لانه احكام وجوب الجمل وورد الشهادتين في حق الشهادتين في الرضا مع هذا الاصل في
 حاشي على ذلك في حق الشهادتين في الرضا مع هذا الاصل في

في حق الشهادتين

فبوتة الدم على ما كان الغرم على ما يعود والحق من المظلمة
 فان كان موته انما بعد من فاعلم ان المستحق اخرج اليدهما فان كان
 رخصا وان كانت بالقيمة وكمثلها ان كان لها مثل فبوتها ان لم يكن لها مثل
 وان كان فادرا اعتبره لا على قيمته المستحق بل على ما كان فاعلم ان لا يقدرا
 على اخرج اليدهما والقيمة القدره وهو الغرم على ان يمتنع من ذلك فعل
 ذلك فاعلم ان القيمة مع القدرة عليها في ذلك المظالم وقد ساه بها
 اذا كانت القيمة حقا في حال فاعلم ان القيمة حقا على المدينه على من اجر
 امر ان يكون لله او لا فبوتها فان كان لا فبوتها ففهم القضاة وقد يعرف
 فالقيمة الدم على ما كان الغرم على ان يعود والحق من المستحق انما هو
 قصاصه على ما كان حقا وان كان حقا لله فقد انما والرفقة وشرب الخمر
 لم يحل من اجزاء انما ان يكون مبررا او حقا ما فان كان مبررا لم يدره الناس
 ولم يشترط عليه فالقيمة الدم على ما كان الغرم على ان يعود والمستحق
 له ان يصير على نفسه ويؤثر على الحكم لقوله عليه السلام ان من قهر القادر
 ساء فليست بغير الله فان ابكر لنا صلحنا اعمنا عليه كبر الله وقال صلى
 الله عليه واله لخزائن بيت حنبل حين اشار على ما جعل للبعثون انما
 صلا مشرقة سوبك اخرج الى فان قالوا يا واعرزق بذلك لم تحرم ذلك عليه
 لما روي عن العامة به وما جعل للبعث فاعلم انما على التمسك بالرفقة
 فلم يدر ذلك من حكم كل واحد منهما وانما ان كان مشرقة اشياء العامة والخاصة
 المذم على ما كان الغرم على ان يعود وانما انما لم يدره فبوتها
 ليقيم عليه احدا ذو الفصل بينهما انما اذا لم يدره فان كان
 فابرة وهو ان لا يشهر به ولا يصاح المدينه للرفقة لانها حقا لانه اذا

فان شهدوا على ما كان الغرم على ان يعود والحق من المظلمة
 وانما يعرف ذلك بكونه فبوتها ومن انما يقدح عما كان هو قمر على اعمال الصالحين
 لغرم الخير التي قد تم هذا حقه وحده والله قل ان يقدح عما او قدح
 عندها وقل انما بعد بقدح الغرم فاعلم ان من قال ان يقدح بقدح الغرم فلا
 يعرف ذلك بحال انما لا حقه على من اعترف وان اعترف فاعلم انما هو هذا الكلام
 في القيمة المأبنة فاعلم ان القيمة المأبنة هي التي يقدح بها بالعدل
 وقبول المأبنة فلا يقدحها المفسدة من اجزاء انما ان يكون فعلا او قولاً
 فان كانت فعلا كان بها والرفقة والاداء والغصب وشرب الخمر والقيمة حقا
 انما والقيمة حقا انما وهو ما كان عليه بقوله تعالى انما من تاب وامر وعمل
 عملا صالحا ولم يكن ليدل الله شيئا من حرامه فادبنا ما نصلح عليه حقه
 التي يقدح بها بقدح سنة ومن الشا من قال يصلح عليه سنة اشهر وانما ان
 كانت المفسدة فبوتها لم يحل من اجزاء انما ان يكون حقه او قفا فان كان حقه
 فالقيمة الاسلام وهو انما انما من الشا من قال يصلح عليه سنة اشهر وانما ان
 الله والله يدر من ذلك من الاجرام فادبنا ما نصلح عليه حقه بوبته
 حقه المذمة فبوتها بقدح سنة واما بعد بقدح القيمة المأبنة بصلحها بعملة لانه اذا
 فعل حقه فادبنا من المفسدة وانما ان كانت المفسدة فادبنا ما نصلح عليه حقه من احد
 امر انما ان يكون قدوة قدوة فادبنا ما نصلح عليه حقه بوبته والقيمة المأبنة
 نفسه لما روي عن النبي صلى الله عليه واله انما هو الفاسقون الى الذين تابوا
 من بعد ذلك فاعلم انما انما على التمسك بقدحها بقدحها فادبنا ما نصلح
 منها بقدحها فادبنا ما نصلح عليها بقدحها فاعلم انما انما على التمسك بقدحها
 لقول المذم ما لم يحرم ولا يعود الى ما قلت قال بعضهم المذمة اذلة حقة

وحقيقة ذلك ان قولهم ان هذا هو الله تعالى في حق الله تعالى
 اذا قال الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 وقد بعد رتبة حقيقة هذا اقل القول باطل في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 لا يعود الى ما قبله فموضعا لان منه فاذ انت حقيقة التوبة في حق الله تعالى
 التي هي انما هي حقيقة التوبة في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 قوله تعالى من صلاح العمل في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 فمن قال ان حقيقة التوبة في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 حدة سنة على ما في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 بالربا دون المدة فانه حقيقة في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 فالتوبة هي انما هي حقيقة التوبة في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 ولا يعود الى ما قبله لان الذي قاله شهادة ان لا اله الا الله في حق الله تعالى
 فيه فاذ قال هذا في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 صلاح العمل في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 بالنسبة وهذا بالحق في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 بعضهم انهم في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى

فصل في الشهادة

ما يجوز للشاهد ان يشهد في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 له قوله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 يعلمون في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى

فقال

فقال في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 او بها فاذ انت في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 حاليه في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 انهم فله ان يشهد في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 ما يقع عليه في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 استقامت في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 يلحق باليد استقامت في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 الى معرفة في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 استقامت في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 ان يسمع من حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 يشهد به في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 بقا وهذا في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 والى ما في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 يقولون في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 لسمعه من حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 لانه يشهد على شهادة غيره ولما الملك المطلق في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 ان هذا الملك في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 اسباب الملك في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 صار به شاهد الاستقامة في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى

بشأنها

فقال

أجزاء وضار شاعرا بقية ما الله يود بها من غير ما قد استعمله على
 شهد بالملك المطلق بالاستفاضة دون سببه فلا يقول الملك الشاروا بوجه
 أو بالحق أو غيرة من هذه المسائل شهد بالاستفاضة فلهذا لا يصح
 أن يشهد الملك المميز فانه يصح أن يشهد بالملك المطلق فلهذا لا يصح
 الموت الموقوت بالاستفاضة فلهذا لا يصح أن يشهد بالملك المطلق
 فاما ان كان يشهد بالملك المطلق فلهذا لا يصح أن يشهد بالملك المطلق
 والاعادة وغير ذلك فلهذا لا يصح أن يشهد بالملك المطلق فلهذا لا يصح
 المطلق فلا تجوز المدة من غير ان يكون له طيلة أو جزء أو جزء طيلة
 من عليه السنين على صورة واحدة من غير شراعية فالعصم شهد له بذلك
 لم يرد في العادة فلهذا لا يصح أن يشهد بالملك المطلق فلهذا لا يصح
 وقال غيره ان الميت شهد له بالملك المطلق فلهذا لا يصح أن يشهد بالملك
 فلهذا لا يصح أن يشهد بالملك المطلق فلهذا لا يصح أن يشهد بالملك
 انطلق الميراث حكمه لا يشهد بالملك المطلق فلهذا لا يصح أن يشهد بالملك
 اذا احتج عند الاحتجاج فقال الميراث في رأيي هذا اني سمعت دعواه بوجه
 قد اعترف بالملك فلهذا لا يصح أن يشهد بالملك المطلق فلهذا لا يصح
 فاما ان كان يشهد بجهة الشراء والشراء وعقد ذلك فانه لا يشهد له بالملك
 لما ان كان يشهد على هذه الصورة فلهذا لا يصح أن يشهد بالملك المطلق فلهذا لا يصح
 الزمان لكونه في العرفي في ملك فاما ان كان يشهد له فلا يشهد له بوجه
 وقال بعضهم شهد له بالملك قالوا لا يصح ان يشهد على وجهه فلهذا لا يصح
 صح ان يشهد له بالملك وفيما نحن انما يجوز له ان يشهد بالملك كما يجوز ان
 يشهد به ثم يرد عليه ملكه واما ما يحتج به من ان يشهد له فهو الشاهد

في الميراث والبيع والقرض والصلح والميراث من الدخول وحود ذلك لا بد
 في بعض من شاهد المعافاة من جملة هذه المعافاة لا على محل القبا
 ولما لا بد من فانه لا يصح أن يشهد على الوفاة فانه لا يصح أن يشهد على الوفاة
 فان عرفها ما عاينها أو سمعها أو انشأها أو لم يعرفها بذلك استفاضة
 منها بعد ذلك فلهذا لا يصح أن يشهد على ما عاينها أو سمعها أو انشأها أو لم يعرفها بذلك
 وان عاينها بالجملة والشأن عرفها ما عاينها أو سمعها أو انشأها أو لم يعرفها بذلك
 ولا يجوز اذا كانا عاينها من غير الوفاة وعجز العرف فاما الميراث والوقف والوصية
 والعقود فلهذا لا يصح أن يشهد بالاستفاضة بالملك المطلق فلهذا لا يصح
 بالاستفاضة ان يكون له في عينه الميراث المدة وعادته في الميراث
 استفاضة فلهذا لا يصح أن يشهد على الميراث ولا يصح أن يشهد به من
 الواقع فلهذا لا يصح أن يشهد به بالاستفاضة ولا يصح أن يشهد به في
 الذي يصدقه مدتها وقال يوم السبت وقالوا انما يشهد بالملك الميراث
 فانه لا يصح أن يشهد به في الميراث المدة وعادته في الميراث
 وهذا صحيح ولما لا يكون الميراث المدة وعادته في الميراث
 الميراث فلهذا لا يصح أن يشهد على الميراث ولا يصح أن يشهد به من
 لا يصح أن يشهد به في الميراث المدة وعادته في الميراث
 واما يجوز دفعه وأجره فعلى هذا يرد في الميراث المدة وعادته في الميراث
 لما يشهد بالاستفاضة فلا كلام ومن قال ان يشهد بالاستفاضة فانه لا يشهد
 فهو قول هذه الآية فلا يصح أن يشهد بالملك المطلق فلهذا لا يصح
 على هذا التفسير وليس جدان يقول ان الشاهد بالاستفاضة ليست بآية
 يعلم وقد علم لا يجوز ان يشهد بالملك الميراث فلهذا لا يصح أن يشهد به في هذا القسم

عن الخبر

في الميراث والوقف والوصية

الحال انما يتصور الى اجتماع

غالب القطر والقطع الذي يحصل مع المساحة وانما ما يحصل من المساحة
عليه بالمشاهدة وتعمل المفعول على المفعول المشاهدة على ما به
يحمل المشاهدة ولا مشاهدة للاعمى وضرايع وانما ما يحصل المشاهدة
فيه بالشماع وهو ذلك الموقوف الملك المطلق فان المفعول به لا يمانه
لا يتصور الى اجتماع من غير مشاهدة وقال قوم لا يتصور لها دية فاما ما تقدم
الى اجتماع ومشاهدة وهو المعقود كلها فانها دية المفعول به الصحيح فاما ما
والصرف المثل والجماعة والبيعة والذبح وبجود ذلك في هذا المفعول به
على المفعول به وفيه خلاف الذي تصدق به فانها تفسر بآية اذا كان
حاشية مع حصة وحصل له العربيعر المشاهدة فاما الكلام في مخرج
شهادة المفعول به انه اذا حمل الشهادة على المفعول به المعقود وهو
مصحح ثم عني فان كان محملا على المفعول به ان شهد على ابنه ان ذلك
وهو لا يعرف اسمه ونسبه لم يجز له الاداء المأنة لان ادائه على
تلك العيون ان كان محملا على المفعول به والشحار ان ذبحها على ذلك بعد العي
وهذا ان كان يدعى في رجل هو مصر فعمى وبه دية وهو عاقب عليه
ونسبه صحيح ان يحمل الشهادة عليه وهو عجمي يفرق فاه من اذن المفعول
فيفرق حتى فعل الشهادة وهو عجمي وبودها وهو عجمي وهذا شهادة المفعول
وهو ان يسئل بدار رجل يفرق فاه الى ذبحه ففرق حتى فلا يفارق حتى ياتي
به اتماله وقول له هذا اقر لفلان بكذا وكذا وذلك بقوله في الرجل اذا
كان ضارعا عند الجادر فحاضمه اليه فبسا ان يعرض لهما فانه يبرح عنده
اسكاه والرجمة شهادة هذه اربع مسائل تفصيلها دية ذبحها وانما الملك الموقوف
والملك المطلق فقال قوم صحيح ان يحمل الشهادة وهو عجمي وبودها وهو عجمي

لا يملك ان يملك له المفعول به او المفعول به وان يملك هذا غلط له وان كان المفعول
بالمساحة من الشماع وانما ما يحصل من المفعول به او من غيرهما ومن
مسلم او غير مسلم ولا اول او اخر من دية ذبحه ففرق فاه او من غيرهما ومن
مشاهدة ففرق فاه من هذا ان المفعول به المفعول به المفعول به او من غيرهما
الاداء دون المفعول به ففرق فاه ففرق فاه ففرق فاه ففرق فاه ففرق فاه
لا يصح منه المفعول به المفعول به المفعول به المفعول به المفعول به المفعول به
بغيره الى المفعول به المفعول به المفعول به المفعول به المفعول به المفعول به
لصحة شهادته وهو الذي تصدق به فانها دية المفعول به الصحيح ان
يحمل الشهادة على المفعول به ان كان له اذ اشاهد فاقبل اليه صحيح ان يملك عليه
واذا اشاهدة وله باع ففهم ان يملك عليه ان يملك عليه وذلك للثبوت
والمطلق وقدر صحيح ان يملك عليه المفعول به ففرق فاه وهو اذ او جرحه
دنيا على غيره وقدر نسبه وهو تعلم انه لا يملك للمحققا على ان يملك عليه
لا يسوغ له ان يملك ذلك الا اذا جرحه وروى ما عني ابيه دية على غيره وهو
يملك ان يملك للمحققا على ان يملك عليه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه
منه كذا انه لا يجوز ان يملك على ذلك

فصل في الممنوع من القيام بالشهادة

الكلام في هذا الذي فصل في عمل الشهادة ونفي ادائها اما العمل فانه من
شهادة فمن ذبح على المفعول به او جرحه او عيها من غير ان يملك له العمل
لعله فلا يثبت له الشهادة اذا ما دعوا ولم يفرق فاه ولا يفرق فاه ولا يفرق فاه
فالاول اصل المفسر هذا الكلام تلك ولا يفرق فاه فقال ان عيها من غير ان يملك له

آخر

ام لا فاضل
سقط الى الام
عليه قال
شاهدوا

البنين

١٢٩
عليهم اجمعين ثم دفع هذا اذا ادعى غلاما من ماله فقال
هذا الغلام ان عني فاعطه فاستمره فله نصيب من ماله فادعى ابا علي
واخاه ابنا له فاعطاه فاستمره فله نصيب من ماله فادعى ابا علي
والشاهد ابنا له فاعطاه فاستمره فله نصيب من ماله فادعى ابا علي
واما ان كان له ولدان فله نصيب من ماله فادعى ابا علي
من الميراث فاعطاه فاستمره فله نصيب من ماله فادعى ابا علي
فانكر ذلك فاقام شاهد واحد فاعطاه فاستمره فله نصيب من ماله فادعى ابا علي
امان يحلف الخ لا يحلف له من ماله فاعطاه فاستمره فله نصيب من ماله فادعى ابا علي
حاشي فاعطاه فاستمره فله نصيب من ماله فادعى ابا علي
منهم من لم يملكه فاعطاه فاستمره فله نصيب من ماله فادعى ابا علي
وبناء فاعطاه فاستمره فله نصيب من ماله فادعى ابا علي
اخوه فاعطاه فاستمره فله نصيب من ماله فادعى ابا علي
فصدقه للاحوان فاعطاه فاستمره فله نصيب من ماله فادعى ابا علي
ان علقوا مع الشاهد على ما اخبرناه ولا يحلوا من ماله فادعى ابا علي
اولا سلخوا وحلف بعضهم دون بعض الميراث على فضل فضل فان حلفوا جميعا
بان لا ادفع عليهم فليكون بينهم بالثبوت فاذا انقضت المدة لم يحل من احد
احرز الميراث فاعطاه فاستمره فله نصيب من ماله فادعى ابا علي
واحدة انقل الوقف الى الميراث فاعطاه فاستمره فله نصيب من ماله فادعى ابا علي
وهل ينقل الميراث الى الوقف فاعطاه فاستمره فله نصيب من ماله فادعى ابا علي
لا يصح وقفا على الميراث فاعطاه فاستمره فله نصيب من ماله فادعى ابا علي
من الميراث فاعطاه فاستمره فله نصيب من ماله فادعى ابا علي

فأما الغرض الثاني من النظام الإجمالي الثاني
فإنه أن يخلق فلو أنتم خاضوا
إلى ذلك

554

المختار من سيرة الخوارزمي

الحضرة

کتاب فیہ

No. 2

۱۵۱

بشار

وان كان من يد شياء لم يرد شياء في خاله ثم
كل امرئ هب اليه شيئا ولم يرد شيئا ثم

العراق

[illegible]

23

بشدة من عجزه الذي من غير ان يكون له قوة
قال رسول الله وانا اعلم ان روي انه كان من جملة من روي عنه
أعدوا في الدنيا جميعا المستر
نظروا في المتن فاعلموا
فقال النبي صلى الله عليه وآله ما في هذا الا الله وعمره ما كان في الدنيا
رجلا يشهد به انما هو من جملة من روي عنه
انا لافاضل ان يفتي عن حافظ للفتى المستر
ما اباي ان يكون له من روي عنه
فدفع مالك البارز قال علوا في مثل هذا الشعر وسئل بعضهم
ان يزوج امرأة ونصروا في مثل هذا الشعر وسئل بعضهم
يؤذي المرأة في مثل هذا الشعر وسئل بعضهم
يقول المرأة في مثل هذا الشعر وسئل بعضهم
جاز ان يزوج امرأة في مثل هذا الشعر وسئل بعضهم
ان النبي عليه السلام قال جئتكم بالقرآن يا هؤلاء روي عنه عبد الله
اذ الله كشي اذ الله النبي صلى الله عليه وآله روي عنه عبد الله
بن قيس بن الربيع بن ابي روي عنه عبد الله روي عنه عبد الله
قال ابو موسى قال في رسول الله وانا ابيع فراثك فقلت لو علمت انك
لكنه من روي عنه عبد الله روي عنه عبد الله روي عنه عبد الله
بما هو اشدنا وبلاده بعض من روي عنه عبد الله روي عنه عبد الله
هذا فالمستحق ان يكون له من روي عنه عبد الله روي عنه عبد الله
الزمن بان يزوج منه وهو صاحب فاما من روي عنه عبد الله روي عنه عبد الله

عليه

بشدة من عجزه الذي من غير ان يكون له قوة
قال رسول الله وانا اعلم ان روي انه كان من جملة من روي عنه
أعدوا في الدنيا جميعا المستر
نظروا في المتن فاعلموا
فقال النبي صلى الله عليه وآله ما في هذا الا الله وعمره ما كان في الدنيا
رجلا يشهد به انما هو من جملة من روي عنه
انا لافاضل ان يفتي عن حافظ للفتى المستر
ما اباي ان يكون له من روي عنه
فدفع مالك البارز قال علوا في مثل هذا الشعر وسئل بعضهم
ان يزوج امرأة ونصروا في مثل هذا الشعر وسئل بعضهم
يؤذي المرأة في مثل هذا الشعر وسئل بعضهم
يقول المرأة في مثل هذا الشعر وسئل بعضهم
جاز ان يزوج امرأة في مثل هذا الشعر وسئل بعضهم
ان النبي عليه السلام قال جئتكم بالقرآن يا هؤلاء روي عنه عبد الله
اذ الله كشي اذ الله النبي صلى الله عليه وآله روي عنه عبد الله
بن قيس بن الربيع بن ابي روي عنه عبد الله روي عنه عبد الله
قال ابو موسى قال في رسول الله وانا ابيع فراثك فقلت لو علمت انك
لكنه من روي عنه عبد الله روي عنه عبد الله روي عنه عبد الله
بما هو اشدنا وبلاده بعض من روي عنه عبد الله روي عنه عبد الله
هذا فالمستحق ان يكون له من روي عنه عبد الله روي عنه عبد الله
الزمن بان يزوج منه وهو صاحب فاما من روي عنه عبد الله روي عنه عبد الله

المستتر

عليها

عليها

عليها

عليها

عليها

عليها

عليها

عليها

عليها

حاج ان الذي عليه السلام قال شاهد على ما قال شاهد
 فان المحدث علم من من قبل وقال له اجمع وجمع المحدثين
 شهادة ولد الزنا مع قوله عند قوم في الزنا وبقوله وقوف في الجوارح
 بدل على انه لم يبق له اذنه وكذا دلل من ان محبة من غير ان كان
 مشهرا فابن قال محبة لم يبق له اذنه ولد الزنا وولد من حارة معصية
 ما قبل شهادة بالزنا والافاق وشارع من حارة وحارة من حارة
 ثم شهد له لم يبق له اذنه والافاق وشارع من حارة وحارة من حارة
 والافاق وشارع من حارة وحارة من حارة وحارة من حارة
 شهادة على محبة من حارة وحارة من حارة وحارة من حارة
 على محبة من حارة وحارة من حارة وحارة من حارة وحارة من حارة
 بلغ القضي وبعث العبد واسم الفاعل فاعادوه فاعادوه فاعادوه
 شهادة قبل من حارة وحارة من حارة وحارة من حارة وحارة من حارة
 الشاهد حارة وحارة من حارة وحارة من حارة وحارة من حارة
 ما لزم حارة وحارة من حارة وحارة من حارة وحارة من حارة
 عند حارة وحارة من حارة وحارة من حارة وحارة من حارة
 شاهد حارة وحارة من حارة وحارة من حارة وحارة من حارة
 اذا كان من حارة وحارة من حارة وحارة من حارة وحارة من حارة
 لصا وولا حفظا على ما فيه من حارة وحارة من حارة وحارة من حارة
 واحده من حارة وحارة من حارة وحارة من حارة وحارة من حارة
 والحكم في المرافعة والافاق وحارة من حارة وحارة من حارة
 من علمه فني حارة وحارة من حارة وحارة من حارة وحارة من حارة

ادراكه

البلدي

البلدي

لواك

شاهد على ما قال شاهد
 فان المحدث علم من من قبل وقال له اجمع وجمع المحدثين
 شهادة ولد الزنا مع قوله عند قوم في الزنا وبقوله وقوف في الجوارح
 بدل على انه لم يبق له اذنه وكذا دلل من ان محبة من غير ان كان
 مشهرا فابن قال محبة لم يبق له اذنه ولد الزنا وولد من حارة معصية
 ما قبل شهادة بالزنا والافاق وشارع من حارة وحارة من حارة
 ثم شهد له لم يبق له اذنه والافاق وشارع من حارة وحارة من حارة
 والافاق وشارع من حارة وحارة من حارة وحارة من حارة
 شهادة على محبة من حارة وحارة من حارة وحارة من حارة
 على محبة من حارة وحارة من حارة وحارة من حارة وحارة من حارة
 بلغ القضي وبعث العبد واسم الفاعل فاعادوه فاعادوه فاعادوه
 شهادة قبل من حارة وحارة من حارة وحارة من حارة وحارة من حارة
 الشاهد حارة وحارة من حارة وحارة من حارة وحارة من حارة
 ما لزم حارة وحارة من حارة وحارة من حارة وحارة من حارة
 عند حارة وحارة من حارة وحارة من حارة وحارة من حارة
 شاهد حارة وحارة من حارة وحارة من حارة وحارة من حارة
 اذا كان من حارة وحارة من حارة وحارة من حارة وحارة من حارة
 لصا وولا حفظا على ما فيه من حارة وحارة من حارة وحارة من حارة
 واحده من حارة وحارة من حارة وحارة من حارة وحارة من حارة
 والحكم في المرافعة والافاق وحارة من حارة وحارة من حارة
 من علمه فني حارة وحارة من حارة وحارة من حارة وحارة من حارة

الشهادة على الشهادة

الشهادة على الشهادة حارة وحارة من حارة وحارة من حارة
 فادام حارة وحارة من حارة وحارة من حارة وحارة من حارة
 كاد في الشهادة على الشهادة حارة وحارة من حارة وحارة من حارة
 واجلح والافاق والمجعة والافاق والتسبب القصاص والذات او ممايت
 بشاهد حارة وحارة من حارة وحارة من حارة وحارة من حارة
 منه الحال وكان ممايت النساء وحارة من حارة وحارة من حارة

والثاني من بعد ذلك والمان أربعة والرابع من بعد ذلك الخامس من بعد ذلك
أما إذا كانت عند قوم ما بين شرب الخمر وقدر من الخمر في ذلك
الزمان قد مضى عندنا لم يثبت إلا أن الشاهد على الشهادة كالزنا
لا يثبت إلا بالشهادة من قبل أربعة يهود وأما ما بين ذلك الشاهد على الزنا
بأنه أو على رجل أو على امرأة فلا حد عليهم حتى يسلموا الحاكم عن سنة المسلمين
وبنوا ولفنا وأما ما بين ذلك من أن الحاكم المانع من غير ما أنارها
قال له المان العرفي يفرق أن الشاهد قد يعقد بها بحجة عليه وبك عليه
أحد أو طهر أو يكون حلالاً كان أو غير وجه أو يكون حرة بيعة ومن
شرب له ولهذا وجبت المسئلة الصاعدة بعنف الزنا فالذي يوافق الناس
يعقد أن المسئلة ذنبا ولا يوافقها قالوا اجنبية يحل بوطها عندنا الزنا
ذكر قالوا طبا بغيره أو العرفي قال نعم هو ذنبا وقال آخرون بغيره وهو مذنب
وفيه خلاف فإن ذكروا أنه إن شجعت فقد نكحها العرفي منهم من قال بفساد
وهو الذي نقوله ومنهم من قال بفسادها وهو الذي نقوله ومنهم من قال بارتبة
وان ذكروا أنه استحقق فلا يستحق بغيره لقوله والذين هم لفؤادهم طغول
على أزواجهم وما علن بينهم وهذا ليس بأحد منهم ما قال في الصحيح وما ذلك
فأولئك هم الفادون وهذا من رواة ذلك قال عليه السلام ملعون من شجعت ذكرهم
نكح نفسه وإن كان جاهلا بالخير عرفاه ونسأه فإن خلا عزراه وأما ما
مسئلة بغيره فلا حد عليه ومن الناس من لا يعرف الزنا فاتهم فلا يعرفون
بالزنا فيما لا يجنبه المحل لقوله عليه السلام العنان يربان في الرجلان يربان
والفرج يصدق لأن بكارة وإن كان الناس من بعد الوطء فما دون الفرج
زنا بوجع الحذر فإذا سألته عن بغيره فإن من جوابا الزنا وهو أن يقولوا الزنا

قالوا بغيره قالوا بغيره قالوا بغيره قالوا بغيره

منه

فأما ما بين ذلك من أن الحاكم المانع من غير ما أنارها
قال له المان العرفي يفرق أن الشاهد قد يعقد بها بحجة عليه وبك عليه
أحد أو طهر أو يكون حلالاً كان أو غير وجه أو يكون حرة بيعة ومن
شرب له ولهذا وجبت المسئلة الصاعدة بعنف الزنا فالذي يوافق الناس
يعقد أن المسئلة ذنبا ولا يوافقها قالوا اجنبية يحل بوطها عندنا الزنا
ذكر قالوا طبا بغيره أو العرفي قال نعم هو ذنبا وقال آخرون بغيره وهو مذنب
وفيه خلاف فإن ذكروا أنه إن شجعت فقد نكحها العرفي منهم من قال بفساد
وهو الذي نقوله ومنهم من قال بفسادها وهو الذي نقوله ومنهم من قال بارتبة
وان ذكروا أنه استحقق فلا يستحق بغيره لقوله والذين هم لفؤادهم طغول
على أزواجهم وما علن بينهم وهذا ليس بأحد منهم ما قال في الصحيح وما ذلك
فأولئك هم الفادون وهذا من رواة ذلك قال عليه السلام ملعون من شجعت ذكرهم
نكح نفسه وإن كان جاهلا بالخير عرفاه ونسأه فإن خلا عزراه وأما ما
مسئلة بغيره فلا حد عليه ومن الناس من لا يعرف الزنا فاتهم فلا يعرفون
بالزنا فيما لا يجنبه المحل لقوله عليه السلام العنان يربان في الرجلان يربان
والفرج يصدق لأن بكارة وإن كان الناس من بعد الوطء فما دون الفرج
زنا بوجع الحذر فإذا سألته عن بغيره فإن من جوابا الزنا وهو أن يقولوا الزنا

منه

التران على وجهه المانع المانية لمسا في الملائكة من اذاعت
 الشهادة على اقلها من اصفه مثل ان شهدا معا قال ارجو
 الذر هات طالع شهدا المجر انه قال ان لكل المجر طالع طالع قوما
 حتى وعند المانع ذلك املا اذا شهدا معا قال ارجو ان شهدا معا
 وقال المجر ارجو ان شهدا معا قال ارجو ان شهدا معا
 وقال المجر ارجو ان شهدا معا قال ارجو ان شهدا معا
 انه قدوة وقال المجر ارجو ان شهدا معا قال ارجو ان شهدا معا
 المجر ارجو ان شهدا معا قال ارجو ان شهدا معا
 فان شهدا معا وقال المجر ارجو ان شهدا معا
 عدى المجر انه قدوة ما بين القوم من ان شهدا معا
 اخبار عن قوما واحد قوما واحد قوما واحد قوما
 انه قال القوم الذي كان بين المجر ارجو ان شهدا معا
 الذي ان بين المجر ارجو ان شهدا معا
 شهدا معا على قوما ارجو ان شهدا معا
 وقوله قدوة ما بين القوم من ان شهدا معا
 فلا يفتي به وهذا القول قوي عدى اذا شهدا معا
 وكانا على وجه الشهادة مع قوما على ان شهدا معا
 شهدا معا او قد ارجو ان شهدا معا
 وقال قوما على شهدا معا وهو المجر ارجو ان شهدا معا
 حتى ما بين المجر ارجو ان شهدا معا
 شهدا معا او قد ارجو ان شهدا معا

١٠

[illegible]

قصة الخوارج في الشاهة

أَدَّاهُ الشُّهُودُ عَدْلَ الْخِيَانَةِ فَقَضَوْا عَدْلَهُمْ ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى مَحَلِّ مُلْكِهِمْ لَعَلَّوْا
أَمَّا أَنْ رَجَعُوا إِلَى مَحَلِّ أَوْجَعُوا وَأَقْبَلَ الْبَيْتَ وَبَعْدَ الْمَدِّ وَالْقَضَاءِ قَامَ
رَجَعُوا قَبْلَ الْحُكْمِ لَعَلَّوْا بِإِخْلَافِ الْأَمَانَةِ فَانْزَعَتْ عَنْهُمْ وَأَمَّا الْأَمْرُ
وَأَنْ رَجَعُوا بَعْدَ الْحُكْمِ وَقَبْلَ الْقَضَاءِ فَانْزَعَتْ عَنْهُمْ كَالْأَمَانَةِ وَالْقَضَاءِ

وحده لم يخلو من احد من هذه الاشياء وهو غير متصور وان كان
 لا يمتنع من تصور ما يشبهه في الفضايا من جهة الملامح المستقيمة في ان
 رجحوا هذا الحد ونحو المستقيمة ايضا لم يمتنع حمله بالاجزاء المتعددة
 ان المستقيمة لا تكون في انحاءها المستقيمة والمواضع فاذ كانت المستقيمة
 فان المستقيمة في حدتها من قبل اعتبارها على وجه الذي يمتنع من ان يكون
 المستقيمة من هذه احوالها ان يكون انحاءها متساوية كالقوس والقطع او حلقا
 كالطلاء العتيق او انحاءها متساوية ولا يحتمل ان يكون المستقيمة من اجزاء
 قسما على ان يكون الانحاء في حدتها متساوية او حلقا على ان يكون الانحاء
 كالقطع والفتل الترفيع في غير حلقا متساوية ان كان المستقيمة اخطا
 طفا فلا يكون في حدتها متساوية فيكون في حدتها متساوية ان كان المستقيمة
 حلقا وقصدا ان يقطع او يمتل فيكون في حدتها متساوية ان كان المستقيمة
 حلقا وقصدا غير انما يعلم ان اخطا مستقيمة بذلك فانها من اجل انحاءها
 غير الخطا عليها الزمة فيكون مستقيمة في احوالها فان كان انحاءها حلقا
 وقال المستقيمة ان اخطا حلقا فالقوس على ان يكون حلقا حلقا انحاءها
 بوجه القوس غير ان عندنا ان حلقا اولها المصوب لزمهم ان يكون حلقا
 على اولها المصوب من جهة الزمة الملاحدة فيكون منهم بعضهم وان
 واحد منهم هو الذي في القوس الزمة على اولها وبذلك المعنى في الملاحدة
 فيكون في اخرى لهم ولم يقل بذلك احد وان كان انحاءها حلقا وقال المستقيمة
 غير ان اخطا الملاحدة على من قال حلقا حلقا القوس ومن قال حلقا حلقا
 انحاءها ان قال قوم عليها القوس لانها اعرف بالعمد والمعرفة بالعمد
 الدليل عليها بوجه القوس وقال بعضهم لا فود عليها لانها اعرف

فيكون المستقيمة لا يكون المستقيمة

فيكون المستقيمة لا يكون المستقيمة فيكون المستقيمة فيكون المستقيمة
 ان المستقيمة في حدتها من قبل اعتبارها على وجه الذي يمتنع من ان يكون
 المستقيمة من هذه احوالها ان يكون انحاءها متساوية كالقوس والقطع او حلقا
 كالطلاء العتيق او انحاءها متساوية ولا يحتمل ان يكون المستقيمة من اجزاء
 قسما على ان يكون الانحاء في حدتها متساوية او حلقا على ان يكون الانحاء
 كالقطع والفتل الترفيع في غير حلقا متساوية ان كان المستقيمة اخطا
 طفا فلا يكون في حدتها متساوية فيكون في حدتها متساوية ان كان المستقيمة
 حلقا وقصدا ان يقطع او يمتل فيكون في حدتها متساوية ان كان المستقيمة
 حلقا وقصدا غير انما يعلم ان اخطا مستقيمة بذلك فانها من اجل انحاءها
 غير الخطا عليها الزمة فيكون مستقيمة في احوالها فان كان انحاءها حلقا
 وقال المستقيمة ان اخطا حلقا فالقوس على ان يكون حلقا حلقا انحاءها
 بوجه القوس غير ان عندنا ان حلقا اولها المصوب لزمهم ان يكون حلقا
 على اولها المصوب من جهة الزمة الملاحدة فيكون منهم بعضهم وان
 واحد منهم هو الذي في القوس الزمة على اولها وبذلك المعنى في الملاحدة
 فيكون في اخرى لهم ولم يقل بذلك احد وان كان انحاءها حلقا وقال المستقيمة
 غير ان اخطا الملاحدة على من قال حلقا حلقا القوس ومن قال حلقا حلقا
 انحاءها ان قال قوم عليها القوس لانها اعرف بالعمد والمعرفة بالعمد
 الدليل عليها بوجه القوس وقال بعضهم لا فود عليها لانها اعرف

939

والاخضاض هو

بما يات به وهو المصحح عندنا وقد اختلفوا في ايدى ما يات به من المصحح
شاهد وقال الطحاوي شاهد على ان المصحح هو المصحح في النسخة
على شاهد المصحح قال يوم لم يمت اذا شهد له ما يات به من المصحح
عليه اخطوه في ما يات به من المصحح عن يات وعده بالزوجه خلافا لما يات به
عنده شاهدان من قول المصحح على وجهه فاعبر ان ذلك هو المصحح
ان كان منه او قضيه انما خلفه له لان صحته دعوى اخرى فهو المصحح ان يات به
من قول المصحح قول المصحح عليه هذا طه اذا كان المصحح عليه يعبر
فاما ان كان من ايدى من يات به من المصحح فليس له ان يات به من المصحح
لانه لو عثر عن نفسه اشد ان يات به من المصحح فليس له ان يات به من المصحح
احصا طه المصحح الدعوى انما معلومة في ما يات به من المصحح فانه يات به
دعوى محمولة فقول اوصي بالخام او يات به من المصحح فانه يات به من المصحح
وقيل وعلى المصحح ان يات به من المصحح ويقتدر في ما يات به من المصحح
العقد على محموله ولا يات به من المصحح الدعوى محمولة فاذا اشد الدعوى
فيما عدا الوصية لا يات به من المصحح فاذا اشد على ما يات به من المصحح
هذا انما لا يات به من المصحح انما يات به من المصحح فليس له ان يات به من المصحح
فيه فاما ما يات به من المصحح الى المصحح المطلق مثل ان يات به من المصحح
الذاتية والذاتية العدة والنزاع اذ قال المصحح او قد اسعفا ولم يات به من المصحح
ان يات به من المصحح ان يات به من المصحح اسببه من المصحح من المصحح
والثبات والاثبات وغير ذلك فاذا اشد المصحح ان يات به من المصحح فليس له
النسخة انما يات به من المصحح فواذا اشد المصحح فليس له ان يات به من المصحح
ذلك المصحح يقول جف لعل عدا او خطا فاذا اشد فليس له ان يات به من المصحح

شاهد

عن

دعوى فان يات به من المصحح فليس له ان يات به من المصحح
الى المصحح فليس له ان يات به من المصحح فليس له ان يات به من المصحح
هذا انما يات به من المصحح فليس له ان يات به من المصحح فليس له ان يات به من المصحح
شاهد عن ذلك قال يوم لم يمت اذا شهد له ما يات به من المصحح
عليه اخطوه في ما يات به من المصحح عن يات وعده بالزوجه خلافا لما يات به
عنده شاهدان من قول المصحح على وجهه فاعبر ان ذلك هو المصحح
ان كان منه او قضيه انما خلفه له لان صحته دعوى اخرى فهو المصحح ان يات به
من قول المصحح قول المصحح عليه هذا طه اذا كان المصحح عليه يعبر
فاما ان كان من ايدى من يات به من المصحح فليس له ان يات به من المصحح
لانه لو عثر عن نفسه اشد ان يات به من المصحح فليس له ان يات به من المصحح
احصا طه المصحح الدعوى انما معلومة في ما يات به من المصحح فانه يات به
دعوى محمولة فقول اوصي بالخام او يات به من المصحح فانه يات به من المصحح
وقيل وعلى المصحح ان يات به من المصحح ويقتدر في ما يات به من المصحح
العقد على محموله ولا يات به من المصحح الدعوى محمولة فاذا اشد الدعوى
فيما عدا الوصية لا يات به من المصحح فاذا اشد على ما يات به من المصحح
هذا انما لا يات به من المصحح انما يات به من المصحح فليس له ان يات به من المصحح
فيه فاما ما يات به من المصحح الى المصحح المطلق مثل ان يات به من المصحح
الذاتية والذاتية العدة والنزاع اذ قال المصحح او قد اسعفا ولم يات به من المصحح
ان يات به من المصحح ان يات به من المصحح اسببه من المصحح من المصحح
والثبات والاثبات وغير ذلك فاذا اشد المصحح ان يات به من المصحح فليس له
النسخة انما يات به من المصحح فواذا اشد المصحح فليس له ان يات به من المصحح
ذلك المصحح يقول جف لعل عدا او خطا فاذا اشد فليس له ان يات به من المصحح

شاهد

شاهد

شاهد

شاهد

منها
او اشتري
موت هذا
العبد بالقرآن

۵۱

وفازعه بوجوه ابدام

181

۲
لکھن

9

[illegible]

هل كان قبل وفاته اربعين سنة

[illegible]

[illegible]

2

[illegible]

22
456

صبر

خ
مقال

وقال في قوله تعالى فمما حذرنا قال قوم سقطوا وقال آخر
 فمما حذرنا قال لا تمشوا لو ايسرتم ما وجدنا لايح عليا فان المذلل المذل
 محبة ان يفسد السمع وان لا يذلل الجاهل جديها في امره للآخر يسلم الى الاول
 وحل من المذلل على ان لا يفسد السمع وان لا يذلل الجاهل جديها في امره للآخر يسلم الى الاول
 من القول وان امر المذلل احسن من المذل واحد منها يصعب وهل يخطئ اهل الجاهل
 منها في التصديق على القولين ومن قال سمعنا قال يرفع ابو ذؤيب او يرفع من
 قال يرفع عنها او يرفع عنها امره من تحت جرحه من خلفه على قول اهلها
 عند امره خلفه من قال يرفع عنها فاصحابها ساروا عاقدا ومن قال يرفع عنهم
 ما بها عنها يصح لمن لم يرفع عنها المذلة اذ على الله واقام الله
 ذلك لم يسله لما تصدقوا بملئته الحياكم على من ملئته ايجوا العار عار
 المماسك والفتح او حذرنا احدهما الفتح قال اخبار المماسك ان يرفع عنها
 على كل واحد منهما نصف المسمى وان يرفع على ابايع نصف المسمى وان اخبار الفتح رجع
 كل واحد منهما على ابايع من قال المسمى وان اخبار احدهما الفتح نظر في اخبار ذلك
 قيل ان اخبار الفتح المسمى في قول المذلل عليه انه يرفع عن المذلل وانما راجع المذلل
 على تصحيحها فانما ان المذلة يرفع الله عليه وان كان الفتح بعد ان اخذ المذلل
 يملك الفتح وقر الفتح بغير طلبة من المذلل فله على صاحبها ادور الفتح
 فلا يعود اليه ما يرفع مشيئا اذا كان منه الذل ان لا يشترط ان يرفع عن الله
 ما يرفع عنه المذلل وقال المذلل ان يرفع عن غيره عما يرفع عنه المذلل فله
 على احدهما الله ما يرفع عنه مما يرفع عن ان يرفع عن الله ان الملك يرفع
 واحد منهما فلا يرفع عن احدهما ان يكون له ارفع من احدهما المذلل او يرفع
 فان كانت يرفع عن الله ما يرفع عن الله ان يرفع عنه الله وبقا في شبه الذل من نقصا

لما ذكرنا وانما انما هذا الحد المباح في كل واحد من
 ان لم قال انما هو من انما هو من انما هو من
 فان المنة انما هو من انما هو من انما هو من
 المنة على ما بعد على ما بعد على ما بعد على ما بعد
 فلا فضل من انما هو من انما هو من انما هو من
 ان سبطا او سبطا من انما هو من انما هو من
 حلقها وان انما هو من انما هو من انما هو من
 واحد من انما هو من انما هو من انما هو من
 الرنة المنة من انما هو من انما هو من انما هو من
 المنة وهو المنة من انما هو من انما هو من انما هو من
 جعل انما هو من انما هو من انما هو من انما هو من
 امر به لصاحبه على جوبن ومن قال سبطا من انما هو من
 فاذا افرغ منها من انما هو من انما هو من انما هو من
 ومن قال لا فرق بينهما من انما هو من انما هو من
 منها انما هو من انما هو من انما هو من انما هو من
 فحصل فيه النصف فان انما هو من انما هو من انما هو من
 با بعده نصف النصف من انما هو من انما هو من انما هو من
 في انما هو من انما هو من انما هو من انما هو من
 منها على ما بعد على ما بعد على ما بعد على ما بعد
 دون صاحبه النصف في حقه وغاد ما وقع النصف في انما هو من
 مثل النصف ولا يجوز هذا النصف بل المنة من انما هو من انما هو من

هـ
 شتر
 شتر

لما ذكرنا وانما انما هذا الحد المباح في كل واحد من
 ان لم قال انما هو من انما هو من انما هو من
 فان المنة انما هو من انما هو من انما هو من
 المنة على ما بعد على ما بعد على ما بعد على ما بعد
 فلا فضل من انما هو من انما هو من انما هو من
 ان سبطا او سبطا من انما هو من انما هو من
 حلقها وان انما هو من انما هو من انما هو من
 واحد من انما هو من انما هو من انما هو من
 الرنة المنة من انما هو من انما هو من انما هو من
 المنة وهو المنة من انما هو من انما هو من انما هو من
 جعل انما هو من انما هو من انما هو من انما هو من
 امر به لصاحبه على جوبن ومن قال سبطا من انما هو من
 فاذا افرغ منها من انما هو من انما هو من انما هو من
 ومن قال لا فرق بينهما من انما هو من انما هو من
 منها انما هو من انما هو من انما هو من انما هو من
 فحصل فيه النصف فان انما هو من انما هو من انما هو من
 با بعده نصف النصف من انما هو من انما هو من انما هو من
 في انما هو من انما هو من انما هو من انما هو من
 منها على ما بعد على ما بعد على ما بعد على ما بعد
 دون صاحبه النصف في حقه وغاد ما وقع النصف في انما هو من
 مثل النصف ولا يجوز هذا النصف بل المنة من انما هو من انما هو من

هـ
 شتر
 شتر

١٠١

١٠١

١٠١

فانك ان لم تكن له لم تقبله لانه اذا كان له
 وفاته على منعه من غير ما يستلزم ويحجب
 هذا القول به فاذن لم يقبل قوله لان
 الملك وهو مستحق ان لا يراد له عند
 له مملوكة او ربه بغيره فاحسن
 لم يقبل منه بل ان فيه اضرارا بغيره وهو ان
 على الولد وقدره السيد وليست مملوكة
 فاذا لم يقبل منه فان اقام المدعى
 هو عليه في مملوكة لم يقبل ان يكون
 لانه قد روي مملوكة فيكون له
 وقد ساء غير اقدم ولله من قبله
 فانه لم يسمع في عند بعض العرفي
 فان كان قبول النسب لهما فاذن
 بذلك لم يقبل مملوكة وان لم يكن
 تارة نفس فاذن لم يقبل مملوكة
 فان هذا المتنازع فيه لا يحسمها
 منه ما عدا غيره لانه على نفسه
 وان كان مملوكة فلا بد له على نفسه
 الرجل مملوكة فانه القبيح الذي
 ان ينادى عن ذلك قال قوم لا يقبل
 قال بعض له لانه لا يحكم للاجبة
 من

فانك ان لم تكن له لم تقبله لانه اذا كان له
 وفاته على منعه من غير ما يستلزم ويحجب
 هذا القول به فاذن لم يقبل قوله لان
 الملك وهو مستحق ان لا يراد له عند
 له مملوكة او ربه بغيره فاحسن
 لم يقبل منه بل ان فيه اضرارا بغيره وهو ان
 على الولد وقدره السيد وليست مملوكة
 فاذا لم يقبل منه فان اقام المدعى
 هو عليه في مملوكة لم يقبل ان يكون
 لانه قد روي مملوكة فيكون له
 وقد ساء غير اقدم ولله من قبله
 فانه لم يسمع في عند بعض العرفي
 فان كان قبول النسب لهما فاذن
 بذلك لم يقبل مملوكة وان لم يكن
 تارة نفس فاذن لم يقبل مملوكة
 فان هذا المتنازع فيه لا يحسمها
 منه ما عدا غيره لانه على نفسه
 وان كان مملوكة فلا بد له على نفسه
 الرجل مملوكة فانه القبيح الذي
 ان ينادى عن ذلك قال قوم لا يقبل
 قال بعض له لانه لا يحكم للاجبة
 من

فصل قوله وصاحب الشتر من اهل البيت
فصل قوله من اهل البيت قوله وصاحب الشتر
لصحة الحديث فان كان محالاً لم يجز بعضه بعضاً
فان كان محالاً فاقام دلالة منتهى الشتر على قدر ما عليه من
صاحب الشتر لئلا يفتقر او اقام صاحب الشتر المدة التي
واقام صاحب الشتر المدة التي سترها فاما يعطى صاحب الشتر
له بذلك منتهى ويدان اقل من شتر من يذله ويعطى صاحب الشتر
له بالنتيجة ويعطى صاحب الشتر من شتر لان له به شتر ويدان
ستر من يذري صاحب الشتر والنتيجة له وصاحب الشتر في الشتر وله به شتر
بلا يد فانه يدفع ذلك الشتر كله الى صاحب الشتر في الشتر الذي اذله
لان له به شتر وصاحب الشتر له به شتر فاما صاحب الشتر في هذا
هو الموقوف عند ما قال قوم يعطى صاحب الشتر من الشتر فيكون
وصف ستر من الشتر فيكون الموقوف على صاحب الشتر فيكون
سدر من شتر وصاحب الشتر من صاحب الشتر لئلا يفتقر او اقام
النتائج من الدارة يد صاحب الشتر في الشتر فيكون صاحب الشتر في واحد
منها ثلثا وصاحب الشتر في الشتر عليها ما عايد لئلا لا وان شتر في
واحد منها فاذا كان ذلك صاحب الشتر في عايد له نصف الشتر من
بعضه وله به شتر ويد صاحب الشتر فيكون صاحب الشتر في واحد
لصاحب الشتر الثلث وقد بقي من دعواه نصف ستر من يذري صاحب الشتر
وله ما يدعيه شتر ولصاحب الشتر عليه يد بغير شتر فاما شتر اولي
صاحب الشتر في شتر له وبقي يد صاحب الشتر شتر الذي هو شتر

فصل

فصل قوله وصاحب الشتر من اهل البيت
فصل قوله من اهل البيت قوله وصاحب الشتر
لصحة الحديث فان كان محالاً لم يجز بعضه بعضاً
فان كان محالاً فاقام دلالة منتهى الشتر على قدر ما عليه من
صاحب الشتر لئلا يفتقر او اقام صاحب الشتر المدة التي
واقام صاحب الشتر المدة التي سترها فاما يعطى صاحب الشتر
له بذلك منتهى ويدان اقل من شتر من يذله ويعطى صاحب الشتر
له بالنتيجة ويعطى صاحب الشتر من شتر لان له به شتر ويدان
ستر من يذري صاحب الشتر والنتيجة له وصاحب الشتر في الشتر وله به شتر
بلا يد فانه يدفع ذلك الشتر كله الى صاحب الشتر في الشتر الذي اذله
لان له به شتر وصاحب الشتر له به شتر فاما صاحب الشتر في هذا
هو الموقوف عند ما قال قوم يعطى صاحب الشتر من الشتر فيكون
وصف ستر من الشتر فيكون الموقوف على صاحب الشتر فيكون
سدر من شتر وصاحب الشتر من صاحب الشتر لئلا يفتقر او اقام
النتائج من الدارة يد صاحب الشتر في الشتر فيكون صاحب الشتر في واحد
منها ثلثا وصاحب الشتر في الشتر عليها ما عايد لئلا لا وان شتر في
واحد منها فاذا كان ذلك صاحب الشتر في عايد له نصف الشتر من
بعضه وله به شتر ويد صاحب الشتر فيكون صاحب الشتر في واحد
لصاحب الشتر الثلث وقد بقي من دعواه نصف ستر من يذري صاحب الشتر
وله ما يدعيه شتر ولصاحب الشتر عليه يد بغير شتر فاما شتر اولي
صاحب الشتر في شتر له وبقي يد صاحب الشتر شتر الذي هو شتر

بصاحبه وقلت فيها خبر عن ابي عبد الله عليه السلام
عن ابي القاسم الكوفي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
ان لكل واحد منكم اربعة اركان في بيته اربعة اركان
سار عاداتها واما اركانها اربعة هي صفة لغيره والامر في صفة مع
كاتبها سواها فان عصى رجل من اجل حاجة فاصفته في صفة
محرور غير فانفسها او فعل الغاصب فخرج منها فهو ان كان الغاصب
منه وقال بعضهم ان اربعة اركان صفة لغيره والغاصب الذي حجة واحدة
منها ولم يعرف الغاصب لها فان الغاصب منه ما خرج منها ولو احدى اركان
وصفها هو صفتها او عصى غيره فخرج منها فخرج كان الغاصب والغاصب
وعليه فصفته ولو احدى اركان اربعة على كل حال فانها قائم
المذمومة فقال المذمومة من قوله المذمومة هي على كل حال لم يسل قوله
سنة حوت على بالنية فلا يغير قوله ويغادر هذا اذا ثبت ما عرفت
ما ثبت قوله انه سقط بقوله لا استثناء او عصى من جانب النية عليه ومن
ثبت بقوله لا يرى له النية لو قامت عليه فبالقول على كل امر
ما لم يسل منه ما استثناءه ولو احدى اركان ذلك من عدة معناه فقال
على كل حال لا يصح ما ثبت من استثناءه وكان فعلها من غير الامر
والنية ولو قال الغاصب على الف درهم فصفته فلو عصى اهل قوله اربعة
ان لا يسل قوله في المضايقة وان قال له على الف الف درهم فمتم قال
الفاصل على قوله ايضا وصفته فمن قال بغير منه الماخذ على كل حال
بينهما ان قوله فصفته يخرج كل ما اخر به فلهذا لم يسل قوله ولله
قوله الى اجل ما عرفت ما عرفت وانما وصفتها لاجل بغير قوله

برای
فایده
لا تعجل

الفائدة

[illegible]

لما ذكره بيها تصغير
وان اعترف بأنه مملوك

فانه لم ينجس بما وصرح منها ما ذكرنا من مخرج النجس من النجاسة
 فمن النجاسة كنجسها وانقطع عنه من اجزاء النجاسة النجاسة
 فاحاطت بها او اسفلها او على اولها او في فقه ترك النجس من النجاسة
 طهارة النجس او قال بوجوب طهارة النجس من النجاسة
 قالوا اذ انما اعني طهارة النجس او طهارة النجس او طهارة النجس
 بوجوب طهارة النجس من النجاسة او طهارة النجس من النجاسة
 فانه لم ينجس بما وصرح منها ما ذكرنا من مخرج النجس من النجاسة
 على ما رواه الصحابة قال ان يوم من ايامنا فاجتمعوا في مجلس
 ذلك الا اذا كان في احدنا ما ينجس ويخرج من النجاسة
 الخارج اوله ان النجس من النجاسة فانه لم ينجس بما وصرح منها
 نبتة لا فرق بين النجس من النجاسة او طهارة النجس من النجاسة
 عذر او كافر او منافق او منافق او منافق او منافق او منافق
 المتكلم في بعض هذه النجاسة او طهارة النجس من النجاسة
 فوم استحقاق النجس او طهارة النجس من النجاسة
 فاذا اشارت الى النجس من النجاسة او طهارة النجس من النجاسة
 بوجوب طهارة النجس من النجاسة او طهارة النجس من النجاسة
 دينا وان كان في النجس من النجاسة او طهارة النجس من النجاسة
 فمن قال بالنجاسة او النجاسة او طهارة النجس من النجاسة
 بالانجاسة او النجاسة او طهارة النجس من النجاسة
 من النجاسة او النجاسة او طهارة النجس من النجاسة
 المداين في النجاسة او طهارة النجس من النجاسة

فان

من

فانه لم ينجس بما وصرح منها ما ذكرنا من مخرج النجس من النجاسة
 فمن النجاسة كنجسها وانقطع عنه من اجزاء النجاسة النجاسة
 فاحاطت بها او اسفلها او على اولها او في فقه ترك النجس من النجاسة
 طهارة النجس او قال بوجوب طهارة النجس من النجاسة
 قالوا اذ انما اعني طهارة النجس او طهارة النجس او طهارة النجس
 بوجوب طهارة النجس من النجاسة او طهارة النجس من النجاسة
 فانه لم ينجس بما وصرح منها ما ذكرنا من مخرج النجس من النجاسة
 على ما رواه الصحابة قال ان يوم من ايامنا فاجتمعوا في مجلس
 ذلك الا اذا كان في احدنا ما ينجس ويخرج من النجاسة
 الخارج اوله ان النجس من النجاسة فانه لم ينجس بما وصرح منها
 نبتة لا فرق بين النجس من النجاسة او طهارة النجس من النجاسة
 عذر او كافر او منافق او منافق او منافق او منافق او منافق
 المتكلم في بعض هذه النجاسة او طهارة النجس من النجاسة
 فوم استحقاق النجس او طهارة النجس من النجاسة
 فاذا اشارت الى النجس من النجاسة او طهارة النجس من النجاسة
 بوجوب طهارة النجس من النجاسة او طهارة النجس من النجاسة
 دينا وان كان في النجس من النجاسة او طهارة النجس من النجاسة
 فمن قال بالنجاسة او النجاسة او طهارة النجس من النجاسة
 بالانجاسة او النجاسة او طهارة النجس من النجاسة
 من النجاسة او النجاسة او طهارة النجس من النجاسة
 المداين في النجاسة او طهارة النجس من النجاسة

٢٨٩
اذا اختلف المروان مع المت فقال كل واحد منهما له ان يظن فان
كان مع احدهما شبهة فلي له بها من شبهة اولى من غيرها وان لم يكن مع
شبهة فلي لكل واحد منهما على نصفه حلف كل واحد منهما لصاحبه وتكون بينهما
نصفين سواءات بدفعهما من حيث المشاهدة او من حيث الخلق وسواء كانا
يصلح للزواج ومن النساء كالعجم والقبائسة والذرايين والبلخ او
يصلح للنساء دون المرحل الخالي والمقانع وقصر النساء او يصلح لكل واحد
منهما كالفرس والموالي وسواءات الذرايين او لغيرهما وسواء
كانت الزوجية باقية بينهما او بعدا والزوجية وسواء كان الشارع
ورثهما او من احدهما وورثة الآخر وفي خلاف وقد روى احمد بن
ما يقبل للرجل المرحل وما يقبل للنساء فللمائة وما يقبل لهما مائة
وفي بعض الروايات ان للملأمة وعلى الرجل البتة لان المعلوم ان المرحل
يقبل من الملاءمة الى المرحل والمول يحوط اذا كان الرجل على طهر حق
فوجد من له الحق للملأمة عليه الحق وقيل ان باخر حقة عنه بعد اذن
من عليه الحق انهم لا يتحلوا من عليه الحق من احدهما من ايمان به يكون نادرا
بما عليه او ما نفا فان معتق فاباذا لم يملك الحق المأثرة كان لم عليه
بما
اسحق ان يقضيه من حق له سواء فلو اجزأ له ان اخذ بغير اذنه اسقطنا
هذا الخلاف فان خالفه اخذ بان عليه رددة لانه اخذ مال غيره بغير حق
فكان عليه رددة بالغايه وانما ان كان ما نفا ايمان محلا بحق ظاهر او
باطنا او عرق به باطنا ومجدة ظاهر او بعرقه ظاهر او مجدة باطنا ومجدة
لقوته وانما لم يملك استيفاء الحق به بمعنى كان له الحق حقيقة كان له ان اخذ
من ماله بقدر حقه عندنا وقال بعضهم ليس له دخل الا في الموقود مثل الذرايم

والکتاب

قالوا يا فلان في غير الحان فلا هذا اذا دان من عليه الحق ما نعاو
 الحق من له الحق فاما ان كان له بحقه حجة وهي البينة عليه وقد رُحِلَ
 البينة ذلك عند الحان والمستقامه فقل له اخبر نفسه ام قال
 قوم لنيل لنا حجة ملك استيقا حجة ما منه فلم ينل لنا احد نفسه
 بعد ان شاء ان كان بلده وقال الحرون له ذلك ان عليه حجة في بيته
 الحاكم حجة في استيفائه فقل له المحار وهو الذي يصبه يوم
 حارنا في حار ذلك كل موضع فقل له المحار فاحذر ان كان من حار
 الحان ما به مثل كما حوت الما هذا ان احذر لك فقل له بالما حار
 لو دفعه من عليه الحق نفسه وان كان من غلبه حجة لم يزل ان حار
 نفسه ولين يباع على الحق من الذي بيع قال بعضهم احكام له له عليه
 وقال الحرون بحقه عند الحاكم ومعه رجل اطاها على المعاد وان كان
 متاع من ادابيه والموتى عند ان له البيع نفسه به تبحر وعنه
 البينة عند الحاكم والذي له ذنب عند حار فاذا ثبت ذلك فاحذر له
 الحق عينا للبع فان باع فلا حاكم وان عليك العجز فيه فقل البيع قال
 قوم يكون من حار من عليه الحق ان هذه العجز فثبتت استيفاء الذي
 منها فكانت مانه عجزه فالحرون وقال الحرون عليه صمانية فقصا
 بعد ان قال الما استيفاء الحق من الما فلو موصى المرق في المول ان
 حار هذا من ان ايمان عليه قال له ان باع غير هاهنا ما له ومن قال
 عليه صمانية فانه حار فقبضه فمناه وله في حمة المانع الذي وان كان
 الحق واحد ان حار صا وبيد ان الفصل
 من الحار الرابع من الما المستوط وهو حارة واحر دعونا

عَمَّا حَزَنَ الرَّابِعُ مِنَ الْبَابِ الْمَبْسُوطِ وَقَوَّاحُهُ وَاحِدٌ عَوْنًا



